الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الاقتصاد الدولي

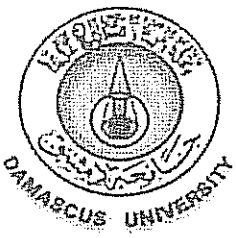

تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١ حتى ٢٠١١)

((العراق أنموذجاً))

The Impact of the American Economic Interests on the Middle east region after ((September 11 th / 2001 till the year 2011)) (Iraq As case study)

مشروع بحث مقدم للتسجيل في درجة الماجستير قسم الاقتصاد الدولي

إعداد الطالب
أحمد علي خرسه

المشرف العلمي: د . يوسف جزان

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفهرس	١
المقدمة	٤
الفصل الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة	٨
المبحث الأول: أثر المتغيرات الداخلية والدولية في السياسة الخارجية الأمريكية	٩
المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية	٩
١) دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية	٩
٢) دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية	١٢
المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية:	١٨
١) تفكك الاتحاد السوفيتي	١٨
٢) موقع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي	٢٠
٣) القوى السياسية والاقتصادية الصاعدة الجديدة	٢٣
المبحث الثاني: الدور السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة	٣٠
المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:	٣٠
١) نزعة الأحادية الأمريكية	٣٠
٢) سياسة التدخل ودفع الأداء الديمقراطي	٣٢
المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية المتبعة من قبل الرئيس جورج بوش الابن بعد الحرب الباردة	٣٥
١) المحافظون الجدد	٣٥
٢) توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس "جورج بوش الابن"	٣٨
٣) أهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م	٤٣
٤) الهيمنة الأمريكية الشاملة بنشر الجنود والقواعد العسكرية حول العالم	٤٤
٥) مشروع اقتصادي ضخم وراء الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق	٤٦

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: دور المصالح الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.	٥٠
١) أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي.	٥٠
٢) السياسة الخارجية.	٥٤
٣) المصالح الاقتصادية الأمريكية.	٥٦
٤) اللوبي الصهيوني وتأثيره في صنع القرار الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية.	٦٧
الفصل الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول	٧١
المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة السياسية الاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط	٧٢
المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية:	٧١
المطلب الثاني: محاولة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل التحكم بالاقتصاد العالمي	٧٣
المبحث الثاني: الشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية	٧٧
المطلب الأول: نشأة المصطلح وتطوره	٧٧
المطلب الثاني: قواعد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط	٨١
١) النظم السياسية والاجتماعية القائمة	٨١
٢) الحرب على الإرهاب	٨٤
٣) الحرب الأمريكية على الإرهاب هي حرب على الإسلام والعروبة	٨٦
٤) الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من ربط المقاومة بالإرهاب	٨٨
الفصل الثالث: العراق كمدخل للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط	٩٢
المبحث الأول: الأوضاع العراقية والدولية التي مهدت للاحتلال الأمريكي للعراق	٩٣
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي والاقتصادي للعراق في الاستراتيجية الأمريكية	٩٣
المطلب الثاني: الوضع العراقي والدولي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق	٩٥
١) الوضع العراقي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق	٩٥
٢) الوضع الدولي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق	١٠١
المطلب الرابع: الأسباب المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الأمريكي للعراق	١٠٤
١) الأسباب الغير المباشرة للعدوان الأمريكي على العراق	١٠٤

العنوان	الصفحة
٢) الأسباب الحقيقية والمباشرة للعدوان الأمريكي على العراق	١١٣
المبحث الثاني: تحليل الوضع الاقتصادي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي	١٢٢
المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي في ظل الحصار:	١٢٢
١) الاقتصاد العراقي في ظل الحصار	١٢٢
٢) مشكلات الاقتصاد العراقي وآلية إصلاحه في ظل الحصار والاحتلال	١٢٧
٣) مؤشرات ضعف الأداء الاقتصادي العراقي في ظل الاحتلال	١٣٠
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في العراق بعد الحصار والاحتلال	١٣٢
١) خصخصة الاقتصاد العراقي	١٣٢
٢) التحولات في المجال النفطي العراقي	١٣٦
٣) سياسة الأمن الغذائي	١٣٩
٤) سياسة الرواتب والأجور	١٣٩
٥) السياسات الاقتصادية في ظل الحصار بعد عام ١٩٩٦	١٣٩
٦) السياسات الاقتصادية في العراق في ظل الدستور العراقي الجديد	١٤١
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق	١٤٤
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق	١٤٤
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والصحية للاحتلال الأمريكي للعراق	١٥١
١) الواقع الاجتماعي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق	١٥٢
٢) الآثار الاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق	١٥٥
٣) الآثار الصحية للاحتلال الأمريكي للعراق	١٦٧
النتائج	١٦٩
المراجع	١٧١

مقدّمة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت في السياسة العالمية قوتان متناقضتان الأولى الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية منظومة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي. إن هذا الانقسام العالمي أدى إلى بروز أسباب الحرب الباردة، فالمصالح المادية والسياسية أخذت تتجاوز كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وهكذا استمر الوضع الدولي وسباق التسلح إلى أن فشل النظام الاشتراكي في كافة منظومة الدول الاشتراكية سابقاً، لتبدأ مرحلة جديدة في السياسة الدولية، المتمثلة في سياسة القطب الواحد.

ومن المعلوم أنَّ منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الجغرافي المتميز، والغنية بالثروات المتنوعة، أهمها النفط والغاز، اللذان يعدان ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالسياسة الأمريكية لإبقاء منطقة الشرق الأوسط في مركز اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إضافة إلى تزايد الضغط الصهيوني على تلك الإدارات.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعامل مع الحروب المحدودة في منطقة الشرق الأوسط وفق ما تمليه مصالحها الاقتصادية والسياسية، فشجعت استمرار حرب الخليج، وما إن انتهت تلك الحرب، حتى شجعت العراق على غزو الكويت، لتبدأ مرحلة جديدة من أجل استمرارية ضمان المصالح الاستراتيجية للاقتصاد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فكان شعار تحرير الكويت، لتبدأ مرحلة تحرير الكويت وتنتهي باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، تخللتها أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ لتكون حدثاً دولياً هاماً، لقد كان ذلك الحدث بداية لسياسة أمريكية — أوروبية جديدة تجاه العالم العربي و الإسلامي، فطرح شعار (الإرهاب العالمي وسبل محاربته)، ودحض الأنظمة المخالفة للسياسات الأمريكية —الأوروبية، فغزت الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان واحتلت العراق، وسيطرت بقواعدها العسكرية على مناطق النفط في الخليج العربي، لقد كانت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بداية لمرحلة سياسية – اقتصادية جديدة ومهمة، من هنا كانت تبرز أهمية البحث في استراتيجية هذه السياسة، وآثارها الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى دول منطقة الشرق الأوسط (العراق أنموذجاً).

أهمية البحث:

١- تأتي أهمية البحث من دراسة آلية واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وأثر المصالح الاقتصادية الأمريكية في رسم هذه الاستراتيجية.

٢- أثر الاستراتيجية الأمريكية على العراق، وما آلت إليه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في الترابط الوثيق مابين المصالح الاقتصادية الأمريكية والسياسة الخارجية المتبعة، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بتوظيف سياستها الخارجية من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية، وما لهذه السياسة من تداعيات على اقتصاديات الدول في العالم عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، إضافة إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة الأزمات كما حدث في العراق وأفغانستان فهل أثّرت هذه السياسة سلباً أم إيجاباً في هذه الدول؟ لذلك تثار التساؤلات التالية:

١- ماهي مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية؟

٢- ماذا تمثل منطقة الشرق الأوسط للمصالح الاقتصادية الأمريكية؟

٣- ماهي الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال العراق؟

٤- ماهي التحولات الاقتصادية في العراق بعد الحصار والاحتلال؟

٥- ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق؟

فرضيات البحث:

١- ساهمت المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة في بسط سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط دون منافس.

٢- شكلت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية العامل الرئيسي للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإنّ أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق بحجة إحلال الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان هي أهداف غير واقعية.

أهداف البحث:

١- إبراز أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية.

٢- تقييم السياسات الخارجية الأمريكية المبنية على العوامل الاقتصادية وبخاصة في العراق.

٣- فهم وتوضيح آلية صناعة السياسات الخارجية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

منهج البحث:

المنهج التاريخي: نظراً لوجود جانب تاريخي للبحث، لذلك كان لزاماً على الباحث استخدام المنهج التاريخي.

- المنهج الوصفي والتحليلي: اتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وهو منهج أساسي في البحث للوصول إلى وصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة من مختلف جوانبها.

الإطار المكاني و الإطار الزماني للدراسة:

الإطار المكاني : يتناول دراسة تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط عموما، والعراق خصوصاً .

الإطار الزماني : يتناول دراسة تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١

بعض الدراسات السابقة:

١- بحث بعنوان ((**الحرب الأمريكية على العراق**)) للكاتب "نعوم تشو مسكي" و "روبرت فيسك" ترجمة ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣. تناول فيها الباحث تسييس الإرهاب واتخاذه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة، والهيمنة على مناطق مختلفة من العالم، إضافة إلى تسلط الإدارة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي لتمرير مخططاتها الاستعمارية من أجل السيطرة على مقدرات الشعوب ونهب خيراتها. وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق إزاحة صدام، وقسمت العراق إلى أقاليم، وهذا ما كانت تطمح إليه "إسرائيل" منذ زمن بعيد، كما أن هذه الحرب قامت بتشغيل مضخات الاقتصاد من اجل إعادة النهوض بالاقتصاد الأمريكي.

٢- دراسة بعنوان ((**حدث ويحدث في العراق والمنطقة، أمركة أم صهينه ؟**)) للكاتب فتحي رشيد الطبعة عام٢٠٠٣. تناول الكاتب في هذا الكتاب دراسة تاريخية للأطماع الاستعمارية في الوطن العربي بمختلف الأشكال، كما تناول الأطماع الأمريكية في النفط العراقي، وبحث الأسباب غير المباشرة للاحتلال الأمريكي للعراق، كما تطرق الكاتب إلى دراسة تحليلية لما حصل في العراق قبيل عام ٢٠٠٣. يتضح من الدراسة أن القوات الأمريكية رغم الهزائم التي ألحقت بها لن تتورع في المستقبل عن القيام بأبشع الجرائم من أجل إيجاد مبررات للبقاء أطول فترة ممكنة، والعمل على تمزيق الشعب العراقي وتدمير بنيته، وإعادته إلى ما قبل التاريخ إذا لم يرضخ للهيمنة الصهيونية على مقدراته.

٣- بحث بعنوان ((**الحرب الأمريكية على العراق**)) للباحث طه نوري ياسين الدار العربية للعلوم عمان –الأردن، طبعة أولى ٢٠٠٤. حيث استعرض الباحث أسباب الحرب على العراق ومجرياتها، وعوامل الفشل والنجاح للطرفين الأمريكي والعراقي، وسبب سقوط النظام العراقي بتلك السرعة، والأبعاد الاستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق. وتتوصل هذه الدراسة إلى أن الحرب على العراق لم يكن من أجل أسلحة الدمار الشامل، ولم يكن العراق في يوم من الأيام يهدد مصالح دول المنطقة، إنما كان ذلك التهديد الذي يدعيه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً للكيان الصهيوني.

٤- بحث بعنوان ((**الحرب الأمريكية على العراق، البعد النفطي**)) للباحث الدكتور صالح زهر الدين، المركز الثقافي اللبناني طبعة ٢٠٠٤. تحدث الباحث عن الحرب الأمريكية على العراق للسيطرة على نفطه، وأهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي، وعن سعي الشركات النفطية الأمريكية الكبرى للاستيلاء على النفط العراقي من خلال عقود البحث والتنقيب عن النفط. إذ تؤكد هذه الدراسة أهمية النفط العراقي.

٥- بحث بعنوان، الصدمة ((**الحادي عشر من أيلول**)) للكاتب نعوم تشو مسكي، تعريب سيد الجعفري، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٢. تناول فيه الكاتب دراسة تحليلية لأحداث ١١ من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأحداث من أجل تنفيذ مخططاتها الاستعمارية في المنطقة العربية والعالم والقضاء على الأنظمة الممانعة لها في المنطقة، كما شكك الكاتب في مصداقية الرؤية الأمريكية للاعتداءات المذكورة.

أما الباحث في هذه الدراسة فسيتناول مجمل الظروف والمتغيرات الدولية التي أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية، وجعلتها ترسم سياستها من منطلق مصالحها الاقتصادية، إضافة إلى تناوله مجمل الحالة العراقية من خلال تسليط الضوء على جوانب الاحتلال الأمريكي للعراق بشكل كامل منذ حرب الخليج الثانية، فالحصار الاقتصادي الخانق على العراق، مروراً بالاحتلال وتبعاته، إضافة إلى الآثار الاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الأول

الفصل الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

- **المبحث الأول:** أثر المتغيرات الداخلية و الدولية على السياسة الخارجية الأمريكية.
  - المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية.
  - المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة وأثرها في السياسة الخارجية الأمريكية.
- **المبحث الثاني:** الدور السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.
  - المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.
  - المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية المتبعة من قبل الرئيس جورج بوش الابن بعد الحرب الباردة.

الفصل الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: أثر المتغيرات الداخلية والدولية في السياسة الخارجية الأمريكية

بعد أن أدت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في السياسة الدولية أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتفردها بقيادة العالم، إضافة إلى تفكك الاتحاد السوفييتي، برزت تساؤلات حول طبيعة صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي، وطبيعة الصلاحيات التي تملكيا المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية إنتاج وصناعة القرارات الخارجية، وسيلقي الباحث الضوء على دور الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان كقوى اقتصادية كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن عملية صنع القرار في النظام السياسي الأمريكي تشمل عدداً كبيراً من الأطراف، مع تنوع طبيعة هذه الأطراف في كل حالة.

١. دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية:

أ. الكونغرس:

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نظام المجلسين: الشيوخ والنواب، وذلك في سبيل تحقيق التوازن والحد من شدة النزاعات المحلية من ناحية، والنزاعات المركزية من ناحية أخرى. مجلس الشيوخ يستند إلى فكرة الحجم والمساحة المتمثلة بعقدة التفوق بين الولايات الأمريكية كبيرها وصغيرها، حيث تكون كل ولاية ممثلة بنائبين في مجلس الشيوخ.

أما مجلس النواب فيستند إلى فكرة الدوائر الانتخابية، والنسب في أعداد السكان لكل ولاية، وبالتالي فإن لجان الكونغرس تلعب دوراً مهماً في السياسية التشريعية، إذ يُعتبر التشريع الوظيفة الأساسية للكونغرس، إضافة إلى مهامه الأخرى كحق تعديل الدستور والموافقة على تعيين كبار الموظفين، والموافقة على المعاهدات مع الدول الأخرى.

اتسعت فضاءات الكونغرس وتعاظم دوره في قرارات الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل قرارات الحرب، إذ منح الدستور الكونغرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب، كما مكنه من تعطيل كثير من خطط الرئيس وأولوياته ليتدخل في السياسة الخارجية، من خلال عدد من اللجان المهمة في مجلس الشيوخ، كلجنة تنسيق العلاقات الخارجية، ولجان القوات المسلحة، ولجنة المساعدات الخارجية، ولجنة الاستخبارات. هذه اللجان تستطيع الهيمنة على قرارات الرئيس ذات الصلة بالسياسة الخارجية للدولة.[1]

---

(١) . عصام عبد الشافي، مؤسسة القرار وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان، ٢٠٠٣)، ص ٩٦.

ب. مؤسسة الرئاسة:

ضمن سور هذه المؤسسة يحتل رئيس الجمهورية مرتبة الراعي التنفيذي لها، ويتمتع بسلطات واسعة وفق الدستور؛ كتعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ومتابعة تنفيذ القوانين، وعقد المعاهدات، وذلك بعد موافقة ٧٠% من أعضاء مجلس الشيوخ كحد أدنى. ولقد كانت السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي تأخذ مدىً ما بين الضيق، والاتساع وفقاً لشخصية كل رئيس؛ ففي زمن الرئيس "جورج بوش الابن" قام البنتاغون بتوسيع سيطرته المباشرة على العديد من الدوائر بحجة ضرورات الأمن مثال: طلب البنتاغون من وزارة المالية إعلامه بكافة الصفقات التي تتم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتعلق بالشركات الأجنبية من أجل إخضاعها للتدقيق الأمني، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالاتصالات، فقد تمكنت المؤسسة العسكرية والوكالة الاستخباراتية المركزية من استجواب موزعي بطاقات الائتمان والإنترنت والمكتبات وشركات الهاتف والمصارف من أجل مدونات البريد الإلكتروني.[١]

وبالرغم من دور المؤسسة الفعال والرصين فإنها تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية (المتمثلة بالأجهزة البيروقراطية التي تنعكس مؤثرةً في السياسة الخارجية، ولاسيما المصالح والمؤسسات الحكومية والجهاز البيروقراطي الخاص بالرئيس)، كذلك الخارجية: (الإطار الذي تتحرك فيه سياسات الدول على الساحة الدولية بخاصة الدول الكبرى، وطبيعة النظام الدولي القائم).

ومن المثير للاهتمام عدم وقوف أي مؤسسة في وجه الرؤساء منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبشكل ضمني سمح الكونغرس للرئيس بإدارة سياسة البلاد الخارجية دون تدخلٍ كبيرٍ منه، وأضحت مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالدور الرئيس في خلق السياسة الخارجية.[٢]

شهد النصف الثاني من القرن العشرين حضوراً فعلياً للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية ونتج عن التدخل الزائد اضطرار الرؤساء إلى ممارسة صلاحيات واسعة الأطياف من أجل التعاطي مع مقتضيات المصالح السياسية في الشؤون الخارجية. أما الدستور فقد منح الرئيس صلاحيات: أن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة ويقود القوات في حالة الحرب رغم محاولة القانون تقييد صلاحيات الرئيس في حالة الحرب، وفق معايير تنسجم مع استخدام القوات العسكرية استخداماً مشروعاً، والطلب إلى الرئيس أن يُقدم تقريراً للكونغرس يشرح فيه استخدام هذه القوات خلال ثمان وأربعين ساعة من الزج بها في ساحة القتال، ومدة زمنية محددة بستين يوماً لاستخدام هذه القوات دون تفويض قانوني من الكونغرس أو إعلان الحرب.[٣]

---

(١) . زياد حافظ، المشيد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي، (العدد ٣٠٦ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٤)، ص ٨٨.

(٢) . عصام عبد الشافي، مؤسسة القرار الأمريكي وإدارة الأزمة العراقية، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) . ديفيد كيه ريكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة صادق عودة (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص ١٨٠.

يقف إلى جانب الرئيس في رسم المشهد السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأجهزة التي تقدم المعلومات والمقترحات والآراء التي تساعد في تكوين القرار السياسي الذي يصدر عن الرئيس، ويتخذ باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

من أبرز هذه الأجهزة:

- مكتب البيت الأبيض: ويضم سكرتير الرئيس ومساعديه الإداريين ومستشاريه الخارجيين. ومن أهم الأقسام ذات الأثر في اتخاذ القرارات في البيت الأبيض قسم المراسم، ويتولى مكتب البيت الأبيض تزويد الرئيس بالنصائح حول الأمن القومي والمسائل العسكرية، ومراجعة نصائح الخبراء والموظفين الحكوميين والوزراء ومشوراتهم[1].
- مجلس الأمن القومي: نشأ مجلس الأمن القومي بموجب قانون سنة ١٩٤٧م من مهماته تنسيق فعاليات جميع المصالح، والمؤسسات المسؤولة عن الأمن القومي أضف إلى ذلك التخطيط والتوجيه في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، وفي مجال السياسة الاقتصادية للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

يضم المجلس وزيري الخارجية والدفاع ورئيس مكتب الخزينة ورئيس هيئة الأركان[2] المشتركة المسلحة، ويرأس أعمال المجلس رئيس الدولة، وقد أُضيف إليهم مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وكذلك وزير العدل والطاقة والأمن الداخلي، وينص قانون إنشاء المجلس على تعيين مساعد لرئيس شؤون الأمن القومي، وأصبح مستشاراً للأمن القومي في القرن الماضي.[3]

- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: تأسست الوكالة بموجب القانون سنة ١٩٤٧م الذي أُنشئ فيه مجلس الأمن القومي، وتعد من أهم المؤسسات النشطة التي تقدم المشورة في مجال الاستخبارات للرئيس، وغالباً ما يجري الرئيس مشاوراته معها خارج اجتماع مجلس الأمن القومي. هذه الوكالة لم تكن مجرد وسيلة لتنفيذ سياسات أو عملياتٍ محددة، بل شكلت محوراً أساسياً وعملاقاً داخل أجهزة صنع القرار السياسي، من خلال مساهمته الفاعلة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية [4]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد الوكالة تطويراً لمكتب الخدمات الاستراتيجية الكائن أثناء الحرب العالمية

---

(١) . هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٥ ١٤٦.

(٢) . منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربية الأوروبية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩٦.

(٣) . منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٥، ٢٠٠٦، ص٣٣.

(٤) . جوف الزمان، بنية رسمية وغير رسمية في السياسة الأمريكية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية للأبحاث استراتيجية، دمشق، ٢٠٠٩، ص٢.

الثانية، وبشكل أو بآخر تم تحويل معظم ميزانية الخلية الاستخباراتية العسكرية والمدنية إلى سيطرة وزير الدفاع وإبقائها سراً [1].

- وزارة الخارجية: هي الشبكة التنفيذية التي تتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدبلوماسي، وتتكون هذه الوزارة من وزير الخارجية، ومعاونه، ولفيفٌ من الخبراء والمتخصصين في شؤون الدولة وجهاز تخطيط السياسة، ويحتل وزير الخارجية منصب المستشار الأساسي للرئيس الأمريكي من الناحية الرسمية في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، ويتولى الرئيس مهمة تعيين كبار الموظفين في هذه الوزارة[2].

امتدت صلاحيات البنتاغون إلى وزارة الخارجية، فقد أُسندت إليها مهمة التدخل الإنساني خلال ولاية الرئيس كلينتون من قبل القيادة العسكرية الميدانية أما مسؤولية تحديد الاستراتيجيات السياسية والعسكرية فأُسندت إلى القيادة الإقليمية عام ١٩٩٧م.

ومع مرور السنين أصبح القادة الإقليميون أكثر نفوذاً من السفراء ويغطون عدداً كبيراً من البلدان.

ويرى البنتاغون أن وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية تعيقان تحقيق أهداف الإدارة، لذلك قام وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد بتشييد مؤسسة استخباراتية خاصة بالبنتاغون، ومنافسة لوكالة الاستخبارات المركزية، وتم وضع هذه المؤسسة تحت سلطة نائب رئيس الاستخبارات.[3]

- وزارة الدفاع: يعتبر وزير الدفاع المساعد الأول للرئيس فيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن القومي، كما يشارك موظفو الوزارة في مناقشة وبلورة الاختيارات والبدائل في مجال السياسة الخارجية، ولا يمكن إغفال الانعكاسات والتطورات التي خلقتها أحداث الحادي عشر من أيلول، إذ بموجبها أصبحت قضية الإرهاب هي القضية الأولى للإدارة الأمريكية وباتت وزارة الدفاع اللاعب الرئيس والمحوري في صناعة القرار، لأن قضية الإرهاب أصبحت قضية أمنية، وارتبطت القرارات وصناعتها بموافقة خبراء وزارة الدفاع[4].

٢. دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية:

تتعدد المؤسسات والدوائر غير الرسمية الأمريكية التي تلعب دوراً مهماً في توجيه القرار السياسي تبعاً لمصالحها.

من أبرز هذه المؤسسات غير الرسمية التي تلعب دوراً مهماً في توجيه القرار السياسي وفقاً لمصالحها:

---

(١) . منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) . هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) . زياد الحافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) . عصام عبد الشافي، مؤسسات القرار الأمريكي وإدارة الأزمة العراقية، مرجع سابق، ص ١٠٢.

أ. وسائل الإعلام (الميديا):

أدت وسائل الإعلام دوراً مهماً في المشهد السياسي للولايات المتحدة الأمريكية حيث أذعن الإعلام لتوجهات السياسة الخارجية بمقتضى الدعاية السياسية إبان الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب الباردة وما بعدها.

إن الإعلام ووسائله بصفة عامة والصحافة بخاصة أدت دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية وأهم ممثليها صانعو السياسة لتفسير مواقفهم وسياستهم وتجميع التأييد لها.

من ناحية أخرى هي النافذة التي يمكن من خلالها أن تصل ردود ورغبات الرأي العام وجماعات المصالح المختلفة إلى صُناع السياسة.

من ناحية ثالثة فإن للإعلام والصحافة القدرة على تأدية دورٍ مستقلّ مرتبط بتكوين وصنع الرأي العام، بخاصة عندما يلجأ إلى نشر حقائق سرية أو فضائح شخصية أو أهداف غير معلنة أو ملابسات تهدف إلى إبعاد صاحب القرار عن هدفه، أو دفعه للتعديل أو تحفيزه للتسرع في اتخاذ القرار دون تزويده بالمسلمات اللازمة للقرار، وأبسط مثال على ذلك عندما تم توظيف الشعور بالخوف من فضائح حرب فيتنام المختزن لدى الرأي العام الأمريكي من قبل معارضي قرار الحرب ضد العراق كوسيلة لإشعال الخوف لدى الرأي العام وإبعاد صاحب القرار عن مقصده.(١)

ما زال صُناع القرار يسعون لاستغلال المادة الإعلامية إلى أقصى حد ممكن، وذلك في سبيل تلقي المعلومات والأخبار من مصادر متعددة، كالمؤسسات الإعلامية الرسمية، أو وسائل الإعلام الحرة، والعمل على حشد وتأجيج الإمكانات والمصادر الإعلامية لتركيز الرأي العام أو الجزء المعني بالقرار على الأقل حول القضايا التي يريد صاحب القرار إظهارها، وذلك لما يراه فيها من أهمية في تشكيل الآراء إما بإقناعها، أو بتيئدة المخالفين وذلك بتسليط الضوء على جوانب معينة للقضية المرفقة بالقرار السياسي، وبسبب الظروف والشروط المحيطة بعملية اتخاذ القرار.(٢) هنا يرى الباحث أن مبدأ الرأي والرأي الآخر، أو جملة الآراء الصحفية وغيرها تساهم في صنع القرارات المنسجمة مع السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، دون إغفال حقيقة أن القوى الصهيونية تسيطر على الإعلام الأمريكي، وتستخدمه كأداة من أدواتها لتوجيه السياسة الأمريكية بما ينسجم مع مصالحها.

ونظراً لانتشار وكالات الأنباء الأمريكية عالمياً، فإنها تعتبر الأداة الفاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، كما تعتمد كثير من وسائل الإعلام الجماهيري في إنتاج مادتها الإعلامية الإخبارية على أخبار هذه الوكالات، مع أنها لا تعرض موضوعاتها إلا تبعاً لمفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.

---

(١) - هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) - منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص٢٦٨ - ٢٦٩.

ب . دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

يسهم الدين بشكل أساسي في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارة الإنسانية، كما يسهم بدور كبير في صياغة حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته، وتعتبر قضية الدين إحدى أهم القضايا في المجتمع الأمريكي والتي اعتمد عليها الآباء المؤسسون في بناء المجتمع. وتجسد المؤسسات الدينية أطياف جماعات المصالح الخارجية التي تقوم وفقاً لاعتبارات رئيسية، وتلعب دوراً رئيساً في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم، وبالتالي فإن المواطن الأمريكي أصبح يشارك ويؤدي دوراً في المشهد السياسي والاجتماعي لا بصفته مواطناً أمريكياً علمانياً بل بصفته بروتستانتياً، أو كاثوليكياً يهودياً، أو مسلماً أو سوى ذلك من الانتماءات والمذاهب الدينية، وأصبح دعم هذه الجماعات الدينية أو الأثنية لأحد الأحزاب أو أحد المرشحين متوقف على قدرة هذا الحزب أو المرشح على التعبير عن مصالح هذه الجماعات والدفاع عن حقوقها.[1]

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من هذا التلون الديني فاستخدمت الدين ومصطلحاته لتحقيق أهدافها، وما زالت مستمرة في ذلك بحجة حديثها عن حربها ضد الإرهاب مثل: محور الشر، والحرب المقدسة، والعدالة المطلقة وحتى الحرب الصليبية. ومهما يكن من أمر فإن حرص الإدارة الأمريكية وتحلياتها ذهب للاهتمام بالترابط بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية مستخدماً الحس الديني للتأثير على المواطنين لتحقيق أهدافها. هذه الدعاية الواسعة التي حملتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الدين أثارت في نفوس الناس تساؤلات وجدل أثناء الحملات الانتخابية الرئيسية عام ٢٠٠٠م حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية علمانية أو متدينة. فقد أعلن "جورج بوش" المرشح الجمهوري أن الفيلسوف السياسي المفضل لديه هو يسوع المسيح، وأنه لكي يدخل الجنة لا بد أن يكون مسيحياً. إن تحالف اليمين المسيحي يُظهر بشكل واضح المنظمات المسيحية التي تتبنى برامج دينية وتسعى إلى الفوز بمنصب الرئاسة[2].

أما جوهر المقياس الأمريكي للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية فيقوم على المصلحة القومية الأمريكية العليا، والذي رسم الخلفية الفكرية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية هو تحالف الساسة ورجال الدين ورجال المال، وهذه الخلفية ألقت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية.[3]

---

(١) – صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٩، ص ٨٥٩.

(٢)– عصام عبد الشافي، مؤسسات القرار الأمريكي وإدارة الأزمة العراقية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٣– المرجع السابق، ص ١٣١–١٣٢

إن هذا هو التفسير الواضح للسياسات التي أنتجتها الإدارة الأمريكية في الحرب على العراق، وإسقاط النظام الحاكم آنذاك، وما استخدم في الخطاب السياسي الأمريكي من شعارات دينية براقة للترويج لهذه الحرب، الحرب المقدسة والحرب الصليبية الجديدة، وإثارة الملف النووي الإيراني، والضغوط على سورية بإصدار قانون محاسبة سورية، والتلويح باستخدام القوة العسكرية ضدها ولا يمكن القول إن الأمر واقع على هذه البلدان وحسب، وإنما يشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها، فالمخطط الأمريكي مخططٌ عالمي يقوم على جذب شعوب العالم إلى مثالية المجتمع الأمريكي على حد زعم الإدارة الأمريكية ويحقق التسامح ويبرر فرض القوة عند الحاجة.

ويرى الباحث أن المجتمع الأمريكي ليس بالمجتمع المثالي، الذي يطالب دول العالم لاتخاذه كرمز للحضارة والديمقراطية، بل هو أكثر المجتمعات الإنسانية حضانةً للعديد من السلبيات منها الجريمة

ج . جماعات الضغط:

تعد هذه الجماعات نموذجاً مثالياً للأيديولوجيا السياسية الأمريكية، تشتمل على مجموعات من الأفراد تجمعها مصالح مشتركة في الدفاع عن سياسة معينة، وهذه الفرق أو المجموعات تتفاعل مع صانعي السياسة الخارجية محاولةً ترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية، وهذا ما يحدد شكل السياسة الخارجية طبقاً للقوة النسبية لكل مجموعة[1].

نشأت هذه الجماعات الضاغطة في جو من الجمود النسبي للنظام البرلماني الأمريكي، فالحياة السياسية مسيطرٌ عليها من خلال حزبين كبيرين هما اللذان فوتا فرصة تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهذه الجماعات، وبالتالي فإن هذه الجماعات انتقلت لتمارس الضغط على سياسات الحزبين الكبيرين، ساعيةً لاستغلال الانتخابات الرئاسية والكونغرس لتحقيق مصالح خاصة من خلال الدعم الاقتصادي والإعلامي، وتمويل حملات انتخابية للمرشحين، وبالتالي الحصول على دعمهم السياسي والاقتصادي عند فوزهم.

تبرز أهمية وجود الجماعات الضاغطة على المسرح السياسي الأمريكي من خلال أُطر متعددة؛ بعضها مرتبطٌ بالبنى التقليدية للمجتمع، والبعض الآخر مرتبطٌ بالبنى الحديثة التي تكونت وتبلورت بحكم اتساع نشاط الدولة في الداخل والخارج وتقاطعه مع مصالح الشركات الصناعية الكبرى خصوصاً.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المجموعات منها ما هو مرتبط بالأصول الدينية والأثنية التي تبلورت على أساس الجنس أو العنصر أو الدين، ومنها ما تشكل بناءً على الاختيار والتطوع مثل جماعات المهن، وجماعة البيئة، وهذه الجماعات تأخذ دور لاعب الوسط في دعم المرشحين السياسيين لحماية

---

(١) . محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠٦.

أغراضها الاقتصادية السياسية، كما تأخذ صفة ودور الجماعات الضاغطة بعض أجهزة الحكومة كالأجهزة البيروقراطية إزاء المسؤولين السياسيين في الحكومة والكونغرس.[١]

من أهم مجموعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية "اللوبي الصهيوني" المؤثرة في السياسات الخارجية، والاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. ويتبع لهذه المجموعة العديد من المنظمات مثل: مدارس الدراسات الاستراتيجية اليهودية التي تقدم التقارير والدراسات، وتتواصل مع رجال الكونغرس والإعلام بشكلٍ مكثف، ومنظم وتحاول الهيمنة على صانعي القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي والتأثير عليه من خلال علاقاتها مع الكونغرس والبيت الأبيض وقيادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وكذلك منظمة أبناء العهد، والمنظمة "الأمريكية ـ الإسرائيلية" للعلاقات العامة "إيباك" AIPAC[٢] من خلال علاقاتها مع الكونغرس الأمريكي.[٣]

كما يلعب اللوبي الصهيوني دوراً كبيراً في التأثير على الانتخابات الأمريكية بخاصة الرئاسية، نتيجة تأثير الناخبين اليهود على تلك الانتخابات، رغم قلّة عددهم نسبةً إلى عدد السكان في الولايات المتحدة (أقل من ٣% من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين، وقدرت صحيفة "واشنطن بوست" أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على اليهود لتزويدهم بـ ٦٠% من الأموال الانتخابية. ويقدر عدد اليهود بـ ٦ مليون نسمة، أما المسلمون فيقدر عددهم بـ ١٥ مليون، بينما عدد سكان الولايات المتحدة ٣٠٠ مليون نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠١٣. يتركز اليهود في بعض الولايات التي تلعب دوراً حاسماً في الانتخابات الرئاسية فهم يشكلون ١٠,٦% من ناخبي ولاية نيويورك، و٥,٩% من ناخبي نيوجرسي، و٤,٨% من واشنطن العاصمة، و٤,٧% في ولاية فلوريدا، ونسبة كبيرة في ولاية كاليفورنيا، وولاية بنسلفانيا.[٤]

د. الجامعات ومراكز الأبحاث:

أسهم الخبراء والعلماء العاملون بالعلوم ومختلف حقول المعرفة في بلورة وصياغة السياسة الأمريكية الخارجية والداخلية. أما المركز الرئيسي لنشاط هذه الشريحة فهو الجامعات، حيث تتواجد في كافة الهيئات المهنية والأقسام المتخصصة في الجامعات ومراكز الدراسات المتنوعة والمتعددة، إلى جانب ذلك هناك العديد من الأبحاث التي تعتمد عليها الفعاليات الحزبية أو الاقتصادية أو الحكومة أو الكونغرس

---

(١) ـ منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢). اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة تسمى اختصاراً إيباك AIPAC/ American- Israel Public Affairs Committee، تأسست العام ١٩٥٤ في عهد إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور.

(٣)ـ أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٠،القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٢، ص ٦٠.

(4) - www.assol.com/32-45068 - تم تصفحه في ٢٠١٤/١/٢٢

لإنجاز دراسات ميدانية، ودراسات ذات جدوى استراتيجية تعتمد على صُناع القرار كأرضية راسخة لبناء اختيارات محددة.

ومما قاله الدكتور سعد سلمان الباحث في جامعة عجمان في الإمارات العربية: إن الجامعات الأمريكية ودور البحث والعلم فيها هي أقرب في تكوينها وتنظيمها إلى بيوت ومنشآت خبرة منها إلى الجامعات التقليدية المألوفة. كما أكد أنَّ مَنْ حارب في الخليج بشكل مباشر هي مراكز الأبحاث والجامعات.[1]

إضافةً إلى هذه الجامعات والمعاهد هناك معاهد ومراكز دراسات يشرف عليها سياسيون ورؤساء سابقون ووزراء وخبراء دبلوماسيون وشخصيات في واشنطن ونيويورك. من أشهر هذه المؤسسات:[2]

- المعهد الأمريكي للأبحاث السياسية العامة، والموجهة أبحاثه في ميدان الدراسات الاستراتيجية، وشؤون الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية.
- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي يديره "دينيس روس" بعد خروجه من الإدارة الأمريكية.
- معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة والدراسات السياسية الذي يمثل فيه رتشارد بيرل دوراً حيوياً حيث شكل مع المعهد فكرة غزو العراق.
- ومعهد بروكنز بواشنطن الذي يشرف عليه "وليام كونت" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، وهو متخصص بدراسات وأبحاث قضايا الشرق الأوسط والسياسة الخارجية.

تتواجد في الجامعات الأمريكية مراكز وأقسام متخصصة مماثلة للدراسات العربية بجامعة "جورج تاون" واشنطن، ومراكز شبيهة في أهم الجامعات الأمريكية، جامعة هارد فارد، بوسطن، تكساس.

وتعتمد وزارة الدفاع والخارجية والاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي على الجامعات الأمريكية ومراكز الأبحاث والمعاهد، وتراها مجالاً أساسياً لإنجاز الدراسات والأبحاث.

ونتيجة الاعتماد المتزايد على المراكز العلمية المذكورة آنفاً من قبل المؤسسات السياسية . أصبحت هذه المراكز أساسية في صناعة القرار في مجالات عديدة أبرزها:

السياسة الخارجية والاستخبارات والقضايا الاستراتيجية، وذلك بناءً على عقود عمل تنفذ بموجبها الأعمال الدراسية المطلوبة.

تعتمد المعاهد والمراكز المتخصصة في الدراسات السياسية والاستراتيجية بشكل مطلق على سياسيين وكبار موظفين سابقين وأعضاء الكونغرس والأكاديميين الأجانب.

---

(١) . منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٢) . أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦٢.

أشار "ستانفليد يرنر"[1] إلى أنه يجب على الاستخبارات المركزية التركيز على غير السياسيين في عملية تقييم المعلومات وتحليلها لاسيما من الأكاديميين كعلماء الإنتربولوجيا، وعلماء الاجتماع، وسواهم لأن الأمر المهم لا ينحصر في جمع المعلومات بل في تحليلها وأشكال الاستفادة منها.[2]

يرى الباحث أن الاعتماد على دور الجامعات بأقسامها- وعلى مراكز البحوث والدراسات المتنوعة يلعب الدور الكبير والهام في إنجاح السياسة الأمريكية الداخلية و الخارجية. إضافة إلى الدور الكبير لجماعات الضغط (وسائل الإعلام، اللوبي الصهيوني) في التأثير على صنع القرار الأمريكي، وبخاصة اللوبي الصهيوني ودوره الذي يبدو واضحاً في الانتخابات الأمريكية، نتيجة الأموال التي يستخدمونها في دعم المرشحين، وذلك لتنفيذ مصالحهم ومصالح الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة وأثرها في السياسة الخارجية الأمريكية:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد السوفييتي أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى توظيف القدرات الذاتية لكلّ منها لتطويق حركة أحدهما للآخر سواء في آسيا وأوروبا، وإضعافها في سبيل تأمين الانفراد في العالم، إلا أن فشل الدول الاشتراكية —وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي- في مجالات عدة أهمها المجال الاقتصادي أدى إلى تفكك المنظومة الاشتراكية.

١. تفكك الاتحاد السوفييتي:

لا يمكن الشك بأن أعظم حدث سياسي وفكري في القرن العشرين يمكن أن يتوازى مع ضخامةً وأهمية ما حدث للاتحاد السوفييتي من تفكك وانهيار في نهاية القرن.

ولا يمكن الإنكار أن اختفاء دولة عظمى كدولة الاتحاد السوفييتي من الساحة الدولية ليس بالحدث الاعتيادي وقد لا يتكرر كثيراً في التاريخ.

ولدت بدايات الاتحاد السوفييتي كدولة مثالية عظمى مع الثورة الاشتراكية التي قادها لينين ١٩١٧، واستطاع في أقل من عشر سنوات إحداث التطور والنمو وكسب معركة البقاء رغم كل الظروف الخارجية والداخلية.[3]

غلب على خمسينيات القرن العشرين تخُّوف الولايات المتحدة الأمريكية من تفوّق الاتحاد السوفييتي، إذ تميز هذا الاتحاد بأنه ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والثالث في العدد من حيث تعداد السكان، ويملك أوسع مساحة في العالم حيث شكل سدس الكرة الأرضية، كما ملك نصف أسلحة العالم النووية،

---

(١) . "ستانفليد يرنر" مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس كارتر.

(٢) . منصف . السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٧٢ . ٢٧٣.

(٣) . عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٢٤، القاهرة، نيسان ١٩٩٦، ص٣٩.

واستطاع إنتاج النفط والغاز أكثر من المملكة العربية السعودية، وبنى جيشاً أكبر من جيش الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوجد فيه أكبر عدد من الباحثين والعلماء حيث تفوق في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية.

مع وصول "غورباتشوف" إلى كرسي الحكم عام ١٩٨٨ أدخل الاتحاد السوفييتي في عملية إعادة البناء. تلك العمليّة التي كانت اضطرارية من ناحية واختيارية من ناحية أخرى. إن عملية البناء هذه أثرت بشكل حاسم وكبير على موقع الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى، كما استنزفت إمكانات الاتحاد وأنهكت قواه المادية والبشرية أشد الإنهاك، إذ بدأت تظهر بوادر فشل الاتحاد السوفييتي بسبب: (١)

- الضغوط الداخلية: (أ- القوى المحافظة المناهضة "لغورباتشوف"، ب- مشكلة القوميات التي استطاعت أجهزة الإعلام الغربية استثارتها بنجاح، ج- المشكلة اليهودية وارتباطها بقضية حقوق الإنسان، د- رغبة دول أوروبا الشرقية الانفتاح تجاه الغرب).
- معاهدة "غورباتشوف": التي تم الاستفتاء عليها في آذار ١٩٩١ وقد نصت على إقامة فيدرالية ديمقراطية، تتكون نتيجة للاتحاد الطوعي بين جمهوريات متساوية بالحقوق، وتمارس سلطة الدولة في حدود الصلاحيات التي منحتها إياها أطراف المعاهدة.
- مشكلات اقتصادية: منها (أ- غياب القدرة التنافسية للاقتصاد السوفييتي، ب- تأخر التحديث التكنولوجي للاقتصاد السوفييتي، ج- تراجع حجم صادراته من السلاح والبترول والغاز الطبيعي في مطلع التسعينيات، د- الانخراط في دائرة الإنفاق العسكري الضخم الذي استنزف الموارد المادية، هـ- عدم الاهتمام بالإنفاق على البحث العلمي)
- مشكلات سياسية: منها (أ-تدهور قدرة الدولة وعجز النظام الشيوعي عن تحقيق التفوق، ب- إلغاء النص الدستوري على الدور القيادي للحزب الشيوعي، ج- فرض الحصار على الاتحاد السوفييتي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية)

في عام ١٩٩١م تفكك الاتحاد السوفييتي، وهذا أدى إلى إحداث تغيرات كبيرةٍ في مواقفه على الساحة الدولية، فقد حدث انحسار كبير في مساحة روسيا إقليمياً، حيث أصبحت مساحتها ٧٦% من مساحة الاتحاد السوفييتي، وعدد سكانها ٥٠% من عدد سكان الاتحاد السوفييتي أما عسكرياً فتراجع العدد ليصل إلى ٣٣% من جيش الاتحاد السوفييتي.

انحسرت مكانة روسيا عالمياً في الترتيب الجديد للقوى وسجلت تراجعاً ملحوظاً إلى حد ما لمن هم أكثر منها قوة، مع صعوبة استعادة مكانتها في الأمد القريب، ومع كل ذلك فإن روسيا ما تزال تحتفظ بالكثير من ميراث الاتحاد السوفييتي، فهي ما تزال تمتلك ترسانة نووية كبيرة، ومخزوناً كبيراً من الإمكانات

---

(١) . جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، مكتبة العبيكان ط٢٠٠٢، ص ٦٨.

المادية والبشرية والعلمية، كما تمتلك تأثيراً كبيراً في بيئتها الإقليمية، أضف إلى ذلك فهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي.[1]

لقد تنامت القوة الروسية وأخذت تلعب دوراً هاماً على الصعيد الدولي وظهر ذلك من خلال دورها في الأزمة السورية عام ٢٠١١، إذ لم يعد الانفراد بالشأن العالمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أمر ممكن نتيجة بروز قوى دولية مثل روسيا والصين.

ومن أبرز المشكلات التي واجهتها روسيا أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي كيفية بلورة سياسة خارجية في ظل حالة التفكك الشامل لورثة الاتحاد السوفييتي من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في ظل نظامٍ عالمي جديد.

إن تفكك مؤسسات الاتحاد السوفييتي جعل من الضروري تشييد أجهزة خارجية عديدة وجديدة كي يتبلور منظور جديد وواضح للتعامل الدولي الروسي، وكل ذلك كان في ظل أزمة وظروف روسيا الداخلية بسبب ذاك التفكك.

لقد ظهرت قوى سياسية جديدة في أعماق المجتمع نادت بالتحول نحو سياسة خارجية، وحدثت حالة من عدم الاستقرار السياسي، كما سجلت الحياة تراجعاً للأداء الاقتصادي آنذاك، وارتفعت الأصوات مطالبةً بالانفصال، ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظل تلك الظروف المعقدة التي مرت بها.

٢. موقع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي:

لقد عكست الأحداث التي شهدتها التطورات على الساحة الدولية، وأبرزها تفكك دولة عظمى كالاتحاد السوفييتي واختفاؤها سياسياً، وبروز ظاهرة جديدة تجلت بتعاظم نفوذ دولة أخرى أخذت تتفرد بالشأن العالمي. إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي والنجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية، في الوقت الذي أخذ الاتحاد السوفييتي يتفكك وينهار وينشغل بهمومه الداخلية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصمودها الدولي كدولةٍ وحيدةٍ تتمتع بكل مواصفات الدولة العظمى ومقوماتها.[2]

إن التفوق الأمريكي أظهر الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في العالم، بل إن عبارة القوة الأعلى لم تعد كافيةً لوصف الولايات المتحدة الأمريكية والتعبير عن ملامحها الدولية.

---

(١) . أناتولي أتوكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٨- ٥٩.

(٢) . عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مرجع سابق، ص٤٢.

مما جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين: إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بمستوى من النفوذ العالمي غير مسبوق في التاريخ.[١]

جاء آخرون يحملون في حقائبهم مفردات عن هيمنة أمريكية جديدة، وتصور نظام دولي أحادي القطبية تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرمه دون مواجهة منافسين لها، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية الوصية على هذا النظام، والقوة المهيمنة القادرة على فرض قواعدها في الساحات الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والدبلوماسية، حتى الثقافية، وقد عبر عن ذلك الباحث الأمريكي جوزيف ناي بقوله: لقد نعمنا بالرضا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، فلم يعد أي بلدٍ قادراً على تفوقنا ومضاهاتنا أو التوازن معنا، فلقد صار لدينا قوة عسكرية واقتصادية وثقافية وعلمية لا يعلوها شيء.[٢]

دعا البعض إلى تشبيه الولايات المتحدة الأمريكية بالإمبراطورية على غرار الإمبراطورية الرومانية على حد زعمهم، فقد وصفها الكاتبتن آرون وكلود جوليا بالجمهورية الإمبراطورية[٣] وبذلك بدت الولايات المتحدة الأمريكية بنظر قادتها، وعلى لسان الباحث الأمريكي روبرت كيفان، جنيناً لإمبراطورية عظيمة.[٤]

ومهما يكن من أمر فإن التجليات والظروف العالمية هي التي ساهمت مباشرة في الحضور البارز والمتجدد للولايات المتحدة كدولة عظمى متفردة في العالم المعاصر، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على نشر بذور الانطباع بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية، وحسمت معركة البقاء مع الاتحاد السوفييتي لصالحها، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تروّج عبر وسائلها الإعلامية والدعائية، أن انتصارها على الاتحاد السوفييتي هو انتصار للفكر الحر والنموذج الرأسمالي الغربي على الفكر الماركسي والنموذج الاشتراكي.

ومن جملة التفسيرات التي تعلل ما يجري في العالم تلك التي قدمها الباحث الأمريكي "هنتنغتون" في مقولته (صراع الحضارات)، إلا أن التفسير الأدق حسب رأي الباحث منذر سليمان يكمن بمقولة الأمن الاقتصادي المحرك الأساسي الذي يكمن وراء محاولة النظام العالمي الجديد. [٥]

---

(١) . السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة الأمريكية صعود أم انحدار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ ٢٠٠٨) http//www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

(٢) . جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٩.

(٣) . بيير بيارنس، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكية، ترجمة مدني قنس (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١، ٢٠٠٣) ص ١٩.

(٤) . فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨) ص٥٢.

(٥) . منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٨.

خلال الحرب الباردة أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف من وحي انتصاراتها مما يجعلها في موقع إدارة العالم وتقرير شؤونه السياسية والاستراتيجية، ولاسيما بعد خوضها لحرب الخليج الثانية والتي أكدت تفوقها وقدرتها بإمكاناتها العسكرية على الصعيد الدولي.

إن لحظة الوجود الأمريكي تستند أساساً إلى حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي أضخم وأقوى اقتصاد في العالم، فهو حسب إحصائيات ٢٠٠٨، يعادل ما مقداره ١٤,٣ تريليون دولار، ويبلغ متوسط دخل الفرد الأمريكي السنوي ٤٧٠٠٠ ألف دولار.(١)

فالاقتصاد الأمريكي لا يجاريه أي اقتصاد آخر من حيث الحجم، فهو يعادل أكثر من خمس الناتج العالمي ٢١,٤% أي يتجاوز المجموع الكلي لناتج حصة اليابان وألمانيا وبريطانيا مجتمعة،(٢) آخذين بالاعتبار أن مساحة الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ ٥,٦% من اليابسة، وأن الاقتصاد العالمي اليوم تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، والتي معظمها أمريكية المنشأ، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تجلس في المرتبة الأولى من حيث عدد الأغنياء في العالم، والأولى من حيث عدد رجال الأعمال، والأولى من حيث الاستهلاك الخاص.

وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على مركزها الأول بوصفها أكبر بلد مستقبل للاستثمارات الأجنبية، فقد بلغت هذه الاستثمارات ٣١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨م(٣) ولكي تكون المفردات مترابطة بشكل كامل فالخطة الأمريكية لا تستند إلى القدرات الاقتصادية فحسب بل تستمد حيويتها ومشروعيتها من القوة العسكرية أيضاً، فهي تملك ثاني أكبر جيش في العالم بعد الصين يبلغ تعداد أفراده حوالي مليوني جندي مجهزين بأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية في العالم، فالجيش الأمريكي هو القادر على خوض معركتين في آنٍ واحد على مستوى العالم، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٥ آلاف و ٨٣٠ رأساً نووياً، وهذا التفوق جعلها في المرتبة الأولى عالمياً، لتحتل روسيا المرتبة الثانية التي تملك ٥ آلاف و ١٦٣ رأساً نووياً، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في امتلاك ١٢ حاملة للطائرات، وهي الأولى في الإنفاق العسكري العالمي، ففي عام ٢٠٠٦، بلغ إنفاقها العسكري ٤٥,٧% من إجمالي الإنفاق العالمي البالغ ١,٢ مليار دولار(٤).

---

(١) - جوزيف جوفي، القوة العقيمة النبوءة الخاطئة عن الأفول الأمريكي انظر:

ww.filellc/docu/nchtsahd.settings//pc1/my.document

(٢) - نيل فرجسون، الصنم :صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة معين الإمام الرياض، مكتبة العيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

(٣) - تقرير الاستثمار العالمي، ٣٨ مليار دولار قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المملكة في ٢٠٠٨م، لمزيد من التفاصيل انظر،

www.alegt.com/2013\4/17/article-276/21-print

(٤) - رغم كل الإخفاقات، أمريكا ما تزال رقم ١، تقرير واشنطن العدد ١٢٣ آب ٢٠٠٧، انظر تقرير واشنطن بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٨.

وفي عام ٢٠٠٨ سجل الإنفاق العسكري الأمريكي ارتفاعاً بنسبة ١٠% ليبلغ ٦٠٧ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٢% من الإنفاق العسكري العالمي الذي يصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٤٦ تريليون دولار.

أما في فترة حكم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" فقد زادت نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي ٧١% وهذا أسهم بصورةٍ واضحةٍ في زيادة عجز الموازنة الأمريكية. إلا أن إدارة "أوباما" أعلنت تخفيض نسبة الإنفاق العسكري نتيجة الانتقادات المتزايدة التي وجهت لموازنة الدفاع الجديدة، وعلى الرغم من ذلك فإن الموازنة العسكرية لوزارة الدفاع الأمريكية سجلت ارتفاعاً في عام ٢٠٠٩م بمقدار (٢٠) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨م لتسجل رقماً قياسياً جديداً بمبلغ ٦٢٧ مليار دولار. (١)

ويمكن الوصول إلى حقيقةٍ مفادها أن هذه القدرات النووية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية الضخمة، مدعومة بقدرات تقنية وبشرية متقدمة ومدعومة من مؤسسات سياسية وفكرية، أضف إلى ذلك ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات إعلامية ودعائية واسعة ومؤثرة والتي لا يجاريها أو ينافسها أي إعلامٍ في عالم اليوم، معظم هذه المعطيات المادية والموضوعية تجعل من القدرات الأمريكية حقيقة عالمية معاشة، وبشكل آو بآخر تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي تتمتع بمعظم المواصفات إن لم يكن كلها القوة العظمى التي أصبحت تستأثر بالشأن العالمي.

وتبقى الحيرة تلف مصير الولايات المتحدة الأمريكية وبقائها سيدة العالم، واستمرار النظام العالمي على أحاديته الراهنة، التي قد يظن البعض أنها قد تستمر وتدوم للقرن الحادي والعشرين بأكمله، بالمقابل بدأت مؤشرات تلوح بالأفق تدل على أن القدرة الأحادية الأمريكية قد لا تدوم طويلاً، وأنها مرحلة الانتقالية لنظام عالمي متعدد الأقطاب.

يضاف إلى ذلك إن المجتمع الأمريكي يواجه مجموعة من المشكلات و الأزمات الداخلية (مالية، واجتماعية، وسياسية مزمنة ومستعصية)، أخذت تؤثر على الدور الأمريكي العالمي وتدل على تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى. ومن ناحية أخرى فهناك احتمالات بروز قوى أخرى على الساحة الدولية كالصين واليابان، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، وبروز قوى إقليمية مناهضة للهيمنة الأمريكية كإيران.

٣ . القوى السياسية والاقتصادية الصاعدة الجديدة:

إن تفكك الاتحاد السوفييتي شكل نهاية للنظام ثنائي القطبية الذي ساد في فترة الحرب الباردة، كما شكل تفرد الولايات المتحدة الأمريكية الراهن بالشأن العالمي بداية ظهور ملامح نظام عالمي جديد

---

(١) . عاصم عطا صالح، الأزمة الاقتصادية، هل قللت من الإنفاق العسكري؟
www.sudanile.com?view=article8cationl=226%3a 2-8-10-2009

اختلف بشأن تحديد هويته المحللون والمراقبون، فالبعض خشي من الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت إحدى حقائق هذا العصر، والبعض الآخر نظر نحو البروز المفاجئ للصين ليس كقوة بشرية فقط وإنما كقوة اقتصادية كبيرة تستعد للقيام بدور سياسي على الساحة الدولية، وهناك طرف ثالث رأى حضوراً لليابان على المسرح الاقتصادي والمالي والتقني، أما الباحث الأمريكي "صموئيل هنتغتون" فقد رأى أن القطبية الأحادية هي مجرد ظاهرة مؤقتة، وأنها تتسابق مع أوروبا والصين بازدياد غناها ، الذي سيعود بالعالم إلى التعددية القطبية.[1]

من أبرز هذه القوى:

أ . **الصين:** (العملاق النائم) فالصين أكثر بلدان العالم سكاناً بتعداد سكاني بلغ حسب إحصائيات عام ٢٠١٣ ((١,٣٦٠))مليار نسمة،[2] وهي ثاني دولة في العالم من حيث المساحة التي تبلغ ٩,٦ مليون كم٢، أما من حيث القدرات العسكرية والنووية فتعتبر الصين الثالثة دولياً على العالم بل إن الجيش الصيني هو الأول من حيث عدد الجنود الذي يبلغ ٣ مليون جندي.

إن تجليات قدرة الصين السكانية والعسكرية والجغرافية الراهنة تجعلها الدولة العظمى في القارة الآسيوية، وهي المرشح المستقبلي الأبرز لمنافسة الإمبراطورية الأمريكية على المستوى الاقتصادي في السنوات المئة المقبلة. هذه السمات ستؤدي إلى خلق خلفية إدارية ولوجستية لدورها القادم، علماً بأن الصين مازالت تحاول المواءمة بين النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي.

إن الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم، ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين سجل اقتصادها معدل نمو تراوح بين ٨% إلى ١٠% مما أدى إلى تضاعف ناتجها القومي الإجمالي ثلاث مرات.[3] وهذا يدل على ارتفاع مؤشر حصة الصين من الناتج العالمي من ٤% إلى ١٢% كما ارتفعت حصتها من الصادرات العالمية.[4]وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين عام ٢٠٠٨م ٣,٤٣ تريليون بزيادة سنوية تعادل ١١,٤% محتلاً المرتبة الثالثة عالمياً ، وبلغت ٨,٢٢٧ تريليون دولار عام ٢٠١٢ بمعدل نمو بلغ ٧,٨%[5]. كما ارتفعت استثمارات الأصول الثابتة في الصين بنسبة ١٨,٥%، فبلغت ٦٤٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، كما سجلت الصين إجمالي التجارة الخارجية ٢,١٧ تريليون دولار محتلاً المرتبة الثالثة عالمياً. كما بلغ احتياطي العملات الصعبة ١,٥ تريليون دولار محتلاً المرتبة الأولى

---

(١) . نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) . لمزيد من التفاصيل انظر، http://www.worldpopulationstatistics.com/china-population-2013/

(٣) . جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٤) . نيل فرجسون ، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

(5) - http://data.albankaldawli.org/country/china

عالمياً ومع كل ذلك فإن متوسط الدخل للفرد في الصين ما زال منخفضاً، مقارنة بالدول المتقدمة فهو لم يتجاوز ٢٧٧٠ دولار وفق إحصاءات عام ٢٠٠٨.[١]

استناداً لهذه المعلومات والأرقام فإن الكثير من المنظرين بالعلاقات الدولية يذهبون إلى نتيجة مفادها: أن الصين هي التي ستمثل التحدي الاستراتيجي القادم للولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

إن انفتاح الصين على العالم أخذ يتأكد من خلال انضمامها للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم في نمو كبير للاقتصاد الصيني الذي أخذ يقلد النموذج الياباني في التركيز على النمو الاقتصادي والتحديث العلمي والتقني في سبيل الارتقاء إلى العالمية، فمن القرارات التي اتخذتها تخفيض نفقاتها العسكرية إلى ما يزيد عن ٨٥ مليار دولار وفق إحصائيات عام ٢٠٠٨. كل ذلك كان في سبيل التركيز على الاقتصاد والنمو الاقتصادي السريع، وذلك من أجل الالتحاق باليابان والولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وربما تجاوزها خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، والذي تتطلع الصين لجعله قرناً صينياً بكل ما تعنيه الكلمة من معانٍ[٢]. إن المشروع الصيني الطموح يواجه عقبات عديدة لعل أهمها واقع التقنيات الصينية التي ما زالت أقل بكثير من المستويات التقنية العالمية، أضف إلى ذلك معاناته من نظامٍ مالي غير مستقر وبنية تحتية غير كافية، ثم تنامي عدم المساواة، والهجرة الجماعية الداخلية الكثيفة، والفساد والمؤسسات غير المناسبة التي يمكن أن تغذي عدم الاستقرار، وعلاوةً على ذلك إن شبكة الضمان الاجتماعي غير كافية.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ووفق الرؤية العالمية، فإن المشروع الصيني المستقبلي المدعوم بقدرات وإمكانات ضخمة يؤكد من خلال المعطيات والشواهد أنَّ الصين قد أخذت تبرز على المسرح الدولي المثالي كقوة كبرى جديدة، وهي تستعد لأن تكون خلال القرن ٢١ إحدى الدول العظمى في النظام العالمي الجديد.

ب . الاتحاد الأوروبي: تعد أوروبا مجتمعة كدول متطورة من القوى المنافسة عالمياً، ونجاحها الاقتصادي بعد التصديق على معاهدة "ماسترخت" عام ١٩٩٢ [٣] ستكتب لها الصدارة في القرن

---

(1) - www.xinhua.net.com.2013-3-25-.

(٢) - عاصم عطا صالح، الأزمة الاقتصادية، هل قللت من الإنفاق العسكري؟ لمزيد من التفاصيل انظر الموقع،
Index.php/www.sudanle.com?view=article*catiad=-226%3a28-3-2013

(٣) - لقد انتهت المفاوضات الأوروبية بتاريخ ٧ شباط ١٩٩٢ بالتوقع على معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تشرين الثاني ١٩٩٣ ، وتعتبر معاهدة ماسترخت حدثاً مهماً في تاريخ الاتحاد الأوروبي، وتتكون من سبعة أقسام يتضمن أولها النصوص العامة، الأهداف والمبادئ الرئيسية للاتحاد الأوروبي أما القسم الثاني والثالث والرابع تشمل التعديلات في اتفاقيات الجماعات الأوروبية الثلاث، ويتضمن القسم الخامس النصوص المتعلقة بالسياسات المشتركة للأمن والسياسة الخارجية، والقسم السادس يتعلق بالشؤون الداخلية والعدالة، والقسم السابع الأحكام الختامية وللمعاهدة ملاحق تتعلق بها.

الحادي والعشرين، يعتبر عام ١٩٩٢م عام التحول المهم في التاريخ السياسي والاقتصادي الأوروبي والعالمي، فبحلول ذلك العام تحقق التكامل الاقتصادي وأخت أوروبا ترتيباتها الدستورية والإدارية للأزمة، والتي أعطت المجال لأكبر قدرٍ من حركة العمال والسلع والخدمات، والتي هي حرة وغير مقيدة بحدود وطنية.[١] إلا أن الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي هي اليوم إحدى حقائق المنظومة العالمية الجديدة وصلت متأنية، وأخذت أكثر من أربعين عاماً من العمل المدروس، أفضت إلى تأسيس السوق الأوروبية المشتركة في آذار ١٩٥٧م بتوقيع كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ولكسمبورغ وبلجيكا عليها. هذه النجاحات الاقتصادية دفعت كلاً من بريطانيا وإيرلندا والدنمرك للانضمام في كانون الثاني عام ١٩٧٣م، واليونان عام ١٩٨١، وانضمام إسبانيا والبرتغال في كانون الثاني ١٩٨٦، وفي كانون الثاني عام ١٩٩٥ تم قبول عضوية كل من السويد وفنلندا والنمسا.[٢]

أما التوسع الرابع فقد تقرر في قمة "كوبنهاغن" في ١٣ أيلول ٢٠٠٣م، بضم عشر دول جديدة إلى الوحدة الأوروبية وهي بولندا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا وقبرص ومالطا.[٣] أما رومانيا وبلغاريا فقد انضمت عام ٢٠٠٧م، وما زالت المباحثات جارية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة لانضمام تركيا، فقد أصبح عدد أعضاء المجموعة الأوروبية ٢٨ دولة وبلغ المرشحون ٣٠ عضواً[٤]. وبالتالي فإن نتائج توسع الاتحاد الأوروبي قد زاد حجم الفجوة الديموغرافية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ عدد سكان الاتحاد حسب تقديرات عام ٢٠٠٩م ما يزيد عن ٥٠٠ مليون نسمة، أي بما يعادل ضعف سكان الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً[٥].

أما في عام ١٩٩٩م فقد حصلت أوروبا ولأول مرة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية على العملة نفسها النقدية، وكان ذلك من أهم الأحداث في القرن العشرين[٦].

دعمت دول الاتحاد سعر عملاتها وفق سعر السوق وإحلال اليورو مكانها في ٢٠٠٢/١/١ وهذه الدول هي: ألمانيا، وأيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، النمسا، فرنسا، فلندا، هولندا، البرتغال.

---

(١) . عماد فوزي الشعيبي، ملامح الأفق النظام العالمي الجديد، (دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، طبعة أولى ١٩٩٧)، ص ١٠١.

(٢) . محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، آب ٢٠٠١م) ص٢٧ . ٢٨.

(٣) . حسن نافعة، أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣١٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠٤)، ص١٣ . ١٤.

(٤) . الاتحاد الأوروبي، موسوعة المعرفة، لمزيد من التفاصيل انظر، www.geat.net2013/3/16

(٥) . نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

(٦) . بيير بيارنيس، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً، مرجع سابق، ص ٧٢.

نجح اقتصاد الاتحاد الأوروبي والنقدي في تعزيز وتشجيع السندات المالية الأوروبية، وتبعاً للبنك الدولي فإن حوالي ٤١% من صافي إصدارات السندات المالية الأوروبية قد تم باليورو منذ الربع الأول لعام١٩٩٩، مقارنة بنسبة ٤٥% بالدولار.[١]

أما تجارياً فقد كانت أوروبا منذ أمدٍ بعيد ولاتزال أهم قوة تجارية على الكرة الأرضية ،وبشكل أو بآخر أصبحت أكبر منافس اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد انضمام أوروبا الشرقية، فقد أصبح لديها أكبر سوق اقتصادية في العالم وأكثرها رخاءً، فهناك ٥٠٠ مليون نسمة في البيت الأوروبي يتمتعون بقسطٍ وافر من التعليم والغنى المادي، كما استأثر الاتحاد الأوروبي حتى نهاية العقد الأول للقرن الحادي والعشرين بثلث التجارة العالمية، ومازال يمتلك مصادر مالية هائلة، وتتركز فيه أكبر بنوك العالم، وشركات التأمين المالية. وتنتج المجموعات الأوروبية معاً من صناعة السيارات والصيدلة ومعدات الآلات والسلع الهندسية أكثر من أي بلدٍ آخر على مستوى العالم.

ويقدر الناتج الإجمالي المحلي حسب تقديرات عام ٢٠٠٨ بـ١٨,٣٩٤ تريليون دولار،[٢] كما تمتلك أوروبا الخبرات والمؤهلات العظيمة، فلديها ملايين العلماء والمهندسين فضلاً عن أن معدل دخل الفرد في بلدانها يفوق معدل دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية (ألمانيا وفرنسا)، وذلك بحسب إحصائيات عام ٢٠٠٨ الذي بلغ ٤٤,٠٠٠ ألف دولار.[٣] إن معدل قوتها الاقتصادية حاصلٌ من أرقام الإنتاج المتزايد للسيارات والفولاذ والإسمنت، وهذا يضعها في المقدمة قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا في هذه المجالات[٤].

أما فيما يتعلق بالنفقات على الدفاع، فإن أوروبا تنفق ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية ولديها جيش عتاده أكبر من جيش الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها دولتان لديهما ترسانة نووية لا بأس بها.

لعب الأوربيون دوراً مهماً ومركزياً في المؤسسات الدولية، كما جادل الباحث "هنتغتون" قائلاً إن أوروبا متماسكة سوف يكون لديها من الموارد البشرية والقوة الاقتصادية والتقنية والقوة العسكرية ما يجعلها القوة المتفوقة في القرن الحادي والعشرين،[٥] مع العلم أن الإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي قدر حسب إحصاءات ٢٠٠٨م بـ ٢٨٨ مليار دولار.[٦] إلا أن تطور الأحداث المتعلقة بالأزمة المالية

---

(١). نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(٢) - الاتحاد الأوروبي، موسوعة المعرفة، مرجع سابق.

(٣) - جوزيف جوفي، القوة المقيمة الخاطئة عن الأقوال الأمريكية، لمزيد من التفصيل انظر،
www.file//Cdocumenand.settings//pc1/ mydolocuments

(٤) - سعد حقي توفيق، النظام العالمي الجديد، دار الشروق، عمان، ١٩٩٩، ص١٦٤

(٥) – جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع ٧٣

(٦) – جوزيف جوفي، القوة المقيمة الخاطئة عن الأقوال الأمريكية ، مرجع سابق.

العالمية عام ٢٠٠٨ أظهرت حجم الضرر الكبير الذي لحق بمسيرة الاتحاد الأوروبي، فقد دلت الكثير من المؤشرات السلبية على تعثر المسيرة إلى درجة كبيرة، فالمؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو أظهرت حالة انكماش لاقتصاديات الدول الأوروبية (الـ ٢٧) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠ بمعدل يتراوح ما بين ٠,٢ - ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي، لكن الأكثر خطورة من ذلك والذي يهدد مسيرة الاقتصاد الأوروبي ويزيد من معاناته هو ارتفاع معدل البطالة في منطقة اليورو والتي وصلت إلى ٩,٥% في عام ٢٠١٠ وهو أعلى معدل له منذ عشر سنوات.[١]

ج . **اليابان:** طرحت نهايات الحرب الباردة وتلاشي القطبية كنظام ثنائي أمام اليابان تحدياً بارزاً متعلقاً بسبل التكيف مع هذه التغيرات في النظام العالمي، وأصبح مطلوباً من اليابان القيام بدورٍ عالمي قيادي، وإظهار الحراك بشكلٍ مستقلّ بعد أن اعتادت لأكثر من أربعة عقود الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وذلك بسبب ضعف الإدارة السياسية لدى الحكومات اليابانية المتتالية للتأثير في الأحداث على الساحة الدولية[٢].

ويبدو من خلال المعطيات السكانية والجغرافية العسكرية عن اليابان، أنها دولة صغيرة نسبياً، لكنها أصبحت من القوى الجديدة، وربما تصبح دولة عظمى كما كانت في سالف عهدها الإمبراطوري.

وقد تم تقدير عدد سكان اليابان ١٢٥ مليون نسمة عام ٢٠١٢ ومساحتها ٣٨٠ ألف كم^{٢}. وهي ذات طبيعة جغرافية وعرة، وتشكل مجموعة من الجزر الصغيرة والمتباعدة يزيد عددها عن ٣٠٠٠ جزيرة متناثرة، تبدو أغلب هذه الجزر تفتقر إلى المعادن والثروات الباطنية، لذا تستورد اليابان ٩٠% و٩٩% من الحديد والنفط، وكذلك ١٠٠% من النحاس والمعادن الرئيسية الأخرى من الخارج.[٣]

تؤكد معظم المعطيات أن اليابان اليوم أصبحت عملاقاً اقتصادياً، وتظهر المؤشرات البيانية أن تفوقها الاقتصادي فاق كل التوقعات، كما حطم الأرقام القياسية كافة في المجالات المالية والتقنية والصناعية، فاليابان تملك ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم، حيث بلغ إجمالي حجم الناتج المحلي نحو ٦,٤ تريليون دولار، فيها أعلى معدلات الادخار في العالم، قيمة صادراتها ٤٠٠ مليار سنوياً، ولا تزال أكبر مقرضٍ على مستوى العالم.[٤] لا يمكن الإنكار بأن اليابان تملك مقدرات عسكرية متواضعة قياساً بالقدرات العسكرية للقوى الكبرى الجديدة الأخرى، إلا أنها تملك القدرة التكنولوجية على تطوير الأسلحة النووية إذا شاءت، كما أنها أحدث قوةٍ عسكرية في آسيا تجهيزاً وتدريباً.[٥]

---

(1)- Etonline.com/files/3295-1.htm=component print=1&layout=default page

(٢) - بدر عبد العاطي، اليابان والبحث من دور عالمي جديد الفروض والقيود، السياسة الدولية عام٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٣) - عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مرجع سابق، ص ٤٩ ٥٠.

(٤) - بدر عبد العاطي، اليابان والبحث من دور عالمي جديد الفروض والقيود، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٥)- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٦١.

أضف إلى ذلك فإن اليابان هي الدولة الأولى في العالم من حيث المكننة والأتمتة الصناعية فهي تمتلك ٧٠% من إجمالي الصناعة العالمية من الروبوت الصناعي (الإنسان الآلي) واليابان هي الدولة الأولى من حيث عدد المهندسين ويتوفر لديها ٧٠ ألف عامل في مجال التطوير والبحث العلمي والمؤسسات البحثية بلغت ١٦ ألف مؤسسة بحثية، ومهما يكن من أمر فإن اليابان تخصص ٤,٣ من إجمالي الناتج القومي للبحث العلمي التطبيقي مقابل ٦,٢ للولايات المتحدة[١]. تلعب اليابان دوراً فاعلاً في بناء الاقتصاد العالمي، فهي عضو فاعل في مجموعة الدول الصناعية الثمانية في العالم، وعضو في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك، وشريك تجاري مهم لمجموعة دول آسيان[٢]. من كل ما سبق يرى الباحث أنه إذا ما صحيحاً أن القوة التي ستحكم العالم في المستقبل هي قوة اقتصادية، وليست عسكرية، فإن اليابان الأكثر جدارة بذلك.

د . **روسيا**: أضحى الاقتصاد الروسي جذاباً للاستثمارات الأجنبية والمحلية بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها، وتطبيق قواعد اقتصاد السوق، وإنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين، وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال، وخفض الضرائب. إذ سجل الناتج القومي الإجمالي الروسي في الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠٠٦ نموا قدره ٨,٦%، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. وجاء في تقرير لوزارة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية أن مؤشر الناتج القومي الإجمالي في ٢٠٠٥ كان ٢,٦%. وفي تقرير الوزارة عن نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المذكورة أن حجم التجارة الخارجية الروسية بلغ ١,٤١٩ مليار دولار. وبلغ حجم الصادرات في الفترة نفسها حسب تقديرات الوزارة ٨,٢٧٤ مليار دولار، وهو ما يزيد على المؤشر في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥ بنسبة ٤٢,٢٥ % . وزادت معدلات نمو الواردات على نمو الصادرات ووصلت الى ٥٣,٢٩ %، وتقدر وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة حجم الواردات في الفترة نفسها عام ٢٠٠٦ بـ ٣,١٤٤ مليار دولار[٣].

ولا شك أن تسارع وتائر التنمية الاقتصادية في روسيا، وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا، واتساع نشاطها الرأسمالي العام والخاص خارج حدود البلاد قد نقل اقتصادها إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي.[٤]

كما أن روسيا هي وريثة الترسانة النووية الكبيرة للاتحاد السوفيتي، وتمتلك مخزوناً كبيراً من الإمكانات العلمية والبشرية، وهي عضو دائم في مجلس الأمن.[٥]

---

(١)- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) - عماد فوزي الشعبي، ملامح الأفق، النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣). جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٢٧٢، كانون الثاني، ٢٠٠٧.

(4). Arabic.rt.com/32-45068 22/1/2014

(٥) . أناتولي أتوكين، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق،ص٥٨.

يرى الباحث بأنه على الرغم من الفرصة السانحة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي من أجل بناء إمبراطوريتها، وتفردها بالعالم إلا أن صعود بعض القوى على الساحة الدولية (كروسيا والصين واليابان) كان عائقاً أمام تلك المساعي.

المبحث الثاني: الدور السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة:

لعبت أحداث ١١ أيلول دوراً كبيراً في تسارع المخطط الأمريكي، والذي يهدف إلى السيطرة الكاملة والهيمنة على مقدرات العالم، والانفراد بالشؤون الدولية، وربط أطراف الصراع بها ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يسمح لأي منهم بانتهاج سياسة مخالفة أو حتى التهديد باللجوء لأطراف دولية أخرى.[١]

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

إن التوازن النووي خلال الحرب الباردة حال دون تمكين الدولتين العظيمتين من تحقيق الغاية النهائية للمشروع الكوني لكل منهما، وعلى أثر انسياق الاتحاد السوفيتي وراء السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ١٩٨٩، ثم انهياره اللاحق عام ١٩٩١ أدى إلى بلورة فكرٍ وجودي أسماه "نيكسون" بالفرصة السانحة لتحقيق مشروع أمريكي ممتدٍّ في الزمان، قوامه قيادة العالم أي أمركته، فقد قال "نيكسون" إن كافة دول العالم تعرف الظروف المفاجئة التي فرضت علينا تلك المهمات، وكأن العالم أصبح منطقة واحدة متجاورة، كل جزء فيه أصبح جاراً للبقية. وكأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتظر دور الوصاية من منظارٍ قديم، وبعد انهيار قوى عظمى تحقق لها ذلك، معتبراً "نيكسون" ((أنه لا توجد أمة واحدة بعد الآن تستطيع العيش بالاعتماد على نفسها فقط، لقد أصبح من واجب الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ دور قيادي في إطار هذا الخصوص، يشمل فتح وتغيير الشرق وسواءٌ فعلنا ذلك أم لم نفعله، فهو واقع لا محالة فمعايير الغرب ستفرض عليه، فمن واجبنا أن نعدل العملية ونسبغ فوائد الحرية عليها، هذا ما سنفعله نحن عن طريق منحهم حكومة وحكماً سيكسباهما أخلاقاً وذلك لتمتعهما بالأخلاق)).[٢] هذه العبارات وغيرها تجلت بظهور الآتي:

١. **نزعة الأحادية الأمريكية:**

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية بُعَيْدَ تفكك الاتحاد السوفيتي خطاباً سياسياً خارجياً يدعو إلى قيادة العالم، فطرحت فكرة القيادة الجماعية في عام ١٩٩١، إذ قال الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" آنذاك، مستخدماً تعبيرات الرئيس السابق "ويلسون" بقوله: ((إن لدينا تصوراً لشراكة جديدة مع الأمم المتحدة تتجاوز الحرب الباردة، شراكة تستند إلى التشاور والتعاون الجماعي بخاصة من خلال

---

(١). أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٢، القاهرة، نيسان ٢٠٠٣، ص ١٣٢.

(٢). أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة مركز التعريب والترجمة الدار العربية للعلوم، بيروت،، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

المنظمات الإقليمية والدولية، شراكة يوحدها المبدأ وحكم القانون ويدعمها الاقتسام العادل للكلفة والالتزامات))[1].

غير أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم قد اكتسبتها قناعة تامة بذاتها، وجعلت من هذه القناعة قاعدة متينة لكل سياساتها الخارجية والدبلوماسية والتجارية والعسكرية. فالولايات المتحدة الأمريكية ذات نزعة شمولية، تعمد إلى فرض هيمنتها وإذلال خصومها وحلفائها على حدٍّ سواء على كل المستويات منذ العقد الأخير من القرن العشرين [2].

وكان لا بد لهذه النزعة الشمولية من دفعها للقيام بفعل غير اعتيادي يدفع العالم للانسياق وراء طموحات هذه القيادة، فتم التخطيط للحرب على العراق عام ١٩٩٠م. تلك الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، فجاءت هذه الحرب ملبية للهواجس الأمريكية الجديدة في مواجهة القوى الحليفة والمعادية اقتصادياً. فقد أصبحت مسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي وبذلك تحقق لها فرض السياسية والعسكرية على أكثر العالم.

كما حققت هذه الحرب للولايات المتحدة مكانة وقوةً غير مسبوقتين في العالم، إذ باتت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع لم يُسبق له مثيل منذ أن هيمنت روما على البحر الأبيض المتوسط –حسب تعبير الباحث الأمريكي "روبرت كيفان"– وبدت القوة العسكرية لأي دولة هزيلة مقارنة بنظيرتها الأمريكية، وغدت مستعدة للتدخل في أي نزاع حيثما وقع في العالم، خلال فترة وجيزة، وأصبح من المسلم به أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تواجه أي تحدٍّ على امتداد العقود القادمة من أي خصم، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم.[3]

لقد جاء التحذير الذي أعلن عنه الرئيس "بوش"، ممتلئاً بالغطرسة معبراً عن نشوة النصر على الجيش العراقي ذي القدرات القتالية المتواضعة بقوله: "تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن اهتمامها الحيوي الضروري يتمثل في منع الهيمنة على مناطق أوروبا من جانب أي دولةٍ عدوانية أو مجموعة دول"[4].

وحسب رأي الباحث الأمريكي "روبرت كيفان" كان ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية عقد التسعينيات أن تكون واضحة، وكان عليها أن تعطل تلك اللحظة غير العادية، وأن تحمي النظام الدولي من أي تهديدات قد يتعرض لها في المستقبل وتتحداه، وهذا مفاده أولاً وقبل كل شيء الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الكوكبية الخيرة الداعمة لما أطلق عليه الرئيس "بوش

---

(١). فهمي الصيرفي، عالم ما بعد الحرف الباردة، مطبعة دمشق، دمشق، ٢٠٠١م، ص٥٧ ـ ٥٨.

(٢). بيير يارنيس، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً، مرجع سابق، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣). إرون سلزر، المحافظون الجدد، ترجمة ناضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م، ص ٩٣.

(٤). أناتولي أوتكيف، مرجع سابق ص٢٤

الأب" النظام العالمي الجديد وتعزيزها، وكان لا بد لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية من التركيز على ما أطلق عليه "تشارلز كراوت هامر" اسم لحظة الولايات المتحدة الأمريكية أحادية القطب[1].

هذه النزعة في السياسة الخارجية الأمريكية متبلورة في تقرير البنتاغون الذي أعدته في عام ١٩٩١م لجنة ترأسها نائب وزير الدفاع المكلف بالشؤون الخارجية "بول وولفو فيتز"، والذي يدعو فيه من أجل الحفاظ على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوةٍ عظمى وحيدة في العالم، وهو الوضع الذي ينبغي أن تصونه ضد محاولات تقويضه أو الإخلال به أو التفوق عليه من قبل مراكز قوى أخرى مهمة في أي نقطة من خريطة هذا العالم. إن الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياستها الخارجية تسعى للحد من قدرة خصومها للعب أي دور إقليمي يؤدي إلى تحدي الهيمنة الأمريكية، حيث لجأت إلى خوض حروب بالوكالة وذلك تفادياً للخسائر البشرية والمادية، كما حصل في حرب الخليج الثانية.[2]

ويؤكد الباحث "روبرت كيفان" بأن الأمريكيين لن يغيروا أدائهم في استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحهم الحيوية.[3]

٢. سياسة التدخل ودفع الأداء الديمقراطي:

لقد رأى "كيفان" بأن الولايات المتحدة لأمريكية أخفقت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بإزاحة الرئيس العراقي على الرغم من الحشد العسكري، وهذا ما يثبت فشل الإدارة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى أهدافها.[4]

كما أن بعض الأنظمة الشمولية، كسلوبودان ميلوسوفيتش، ونظام صدام حسين بدأ يشكل مصدر لأزمة، وفي رأي "روبرت كيفان" سوف يشكل ذلك إخفاقاً للسياسة الخارجية الأمريكية وتحدياً للولايت المتحدة الأمريكية وسلامتها[5].

لقد صرح "بل كلينتون" أثناء حملته الانتخابية في كانون الأول عام ١٩٩٠م بأنه سيعمل من أجل احتواء الاتحاد السوفييتي، وذلك عبر وسائل عديدة منها بناء أوروبا وآسيا، وتشجيع الحركات الهادفة للاستقلال ومحاربة الأنظمة الشمولية، إن هذا التصريح جعل "كلينتون" من ضمن اللذين حاربوا الشمولية باسم الديمقراطية.[6]

---

١ ــ إرون سلزر، المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٩٤.

٢ ــ بيتر بيارنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكياً، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣ ــ فسنان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٥٣.

٤ ــ إرون سلزر، المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص ٩٤.

٥ ــ المرجع السابق، ص ٩٥.

٦ ــ أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكي، مرجع سابق، ص ٢٣.

وهنا يرى الباحث أن سياسة التدخل غير المباشرة هي السياسة المعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبنتها نتيجة تجاربها العسكرية السابقة، تفادياً للخسائر وسعياً لتحقيق مصالحها في الهيمنة والسيطرة.

و مع بداية الولاية الثانية للرئيس "كلينتون" حدث تطور نوعي بفعل الازدهار الذي حدث للاقتصاد الأمريكي. قام الباحث "مورتمور زكرمان" بتلخيص الوضع الأمريكي عام ١٩٩٨م بقوله: إن الاقتصاد الأمريكي يعيش عامه الثامن من النمو المتواصل الذي تجاوز ما حققته المعجزتان الألمانية واليابانية منذ عدة حقب.

من أهم التجليات الإيجابية لهذا الارتفاع في النمو الاقتصادي: (زيادة الناتج القومي الإجمالي، زيادة الدخل، زيادة الصادرات، زيادة الإنفاق الاستثماري، ارتفاع معدل التشغيل، وانخفاض المؤشرات الاقتصادية السلبية وأهمها:

(معدل الفائدة، التضخم، والبطالة، وزادت قيمة أسهم بورصة نيويورك وناسداك أربعة تريليونات دولار، وهو أكبر معدل لتراكم الثروة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية)[١]. أمام هذا التفوق أصبح الأمريكيون يؤمنون بأن الولايات المتحدة الأمريكية أقوى وأهم بلدٍ، فلم تعد تظهر أي تهديدات عسكرية في الأفق البعيد من أي قوة أعظم. ومن أهم التصريحات التي بلورت المفهوم الأمريكي، "أولبرايت": وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة التي تباهت بالولايات المتحدة الأمريكية في شباط عام ١٩٩٨، قائلةً: "إننا الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وسوف نحتفظ بوجودنا في كل مكانٍ تقتضي الضرورة الدفاع عن مصالحنا فيه".[٢] وكذلك الرئيس كلينتون عبّر في بيانٍ خاص باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٩٥، حمل عنوان «استراتيجية التدخل ودفع الأداء الديمقراطي» الذي وضعته إدارة كلينتون الثانية على رأس مهامها الاستراتيجية.

هذه الصورة التي عكست الوضع الأمريكي دفعت الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" في رسالته عن حالة الاتحاد ٢٠٠٠/١/٢٧ ليتباهى بالقول: "إننا محظوظون أن نكون أحياء في هذه اللحظة التاريخية، فلم يحدث أبداً من قبل أن تمتعت أمتنا في عام ٢٠٠٠ بمثل هذا القدر من الرخاء، والتقدم الاجتماعي مع القليل من الأزمات الداخلية والتهديدات الخارجية"[٣].

---

(١) . هناء عبيد، قرن أمريكي جديد، مجلة قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الثامن، القاهرة، آب، ١٩٩٨م رابط المجلة، www.acpss.ahaam.org.eg.index

(٢) .آندرو باسيفت، الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص١١.

(٣) . السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد ١١١ (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٢)، ص١٤.١٦.

قام كل من "جونسون" قائد العمليات البحرية العسكرية، و"كرول" قائد المشاة البحرية الأمريكية بتفسير مذهب "كلينتون"، إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأي أزمة بأن تتصاعد بحيث تشكل تهديداً لها، وأصبح اصطلاح الهيمنة القطبية اصطلاحاً رائداً، اكتسب الجدل حول ضرورة الاحتفاظ بوضع الدولة العظمى الوحيدة سمة الاستمرار والحياة.

أما فيما يتعلق بالمنافسين الأقوياء على الساحة العالمية للولايات المتحدة، فإن "مادلين أولبرايت" كانت تمعن النظر فيهم، وترى أنه من الضروري تحذيرهم: (إن زعماء العالم الذين يصرون على أن العالم لا يزال، أو يجب أن يستمر متعدد الأقطاب، يتوجب عليهم أن يراعوا دورهم الخاص كما ينبغي أن يتفق والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، فالتحالفات الفاعلة ليست خياراً، وإنما تأتي تحقيقاً لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية)[1].

أما الباحث "جيب وكمان" فقد كشف النقاب عن مشروع القرن الأمريكي الجديد: إن e.c.b التي أشهرت وقدمت نفسها عن التقرير عام ١٩٩٧م الذي يرسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية سلمتها مختومة ومميورة بتواقيع أبرز أعضائها للرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" عام ١٩٩٨م إلا أنه لم يحرك ساكناً.

هذا التقرير بحسب رأيهم هو حلم قيادة العالم، فلو لم يكن "كلينتون" هناك آنذاك لكانت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تقود العالم بأسره، وفقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد.

من أهم أعضاء مجموعة القرن الأمريكي الجديد بالإضافة إلى نائب وزير الدفاع "بول وولفر فيتز"، و"ريتشارد بيرل" رئيس مجلس السياسة الدفاعية، و"لوس ليبي" مستشار تشيني، و"ديك تشيني" نائب الرئيس نفسه، ورونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق.

رغم كل هذا التفوق الأمريكي إلا أن سياستها من الممكن أن تواجه تحديات صعبة وكبيرة في بداية القرن الحادي والعشرين، هذا حسب رأي الباحث الأمريكي "روبرت كيفان"، وتتمثل في مجموعة من الأفكار:[2]

أ. إن الصين سائرة بطريق التحديث، وبسرعات هائلة نحو الاندماج سلمياً بالنظام الدولي.

ب. تسعى روسيا إلى التحرر من ردائها الاشتراكي نحو دولة ديمقراطية.

ت. الموقف الألماني نحو عودة القوة الضاربة لروسيا المولعة بالانتقام.

ث. سعي اليابان إلى التسلح و ربما إلى بناء ترسانتها النووية الخاصة، من أجل استقرار اليابان وأمنها، إذا ما شعرت بتزايد التعرض لتهديد صواريخ كوريا الشمالية وقوة الصين المتنامية.

يرى الباحث بأن أدمغة السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم، ومن أهمها تعزيز مكانتها على المسرح السياسي العالمي بما يحقق الريادة لها في قيادة العالم،

---

(١) . أناتولي أوتيكف، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٢٤ . ٢٥

(٢) . مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٢ . ١٠٣.

والحفاظ على بقائها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، والإبقاء على حالة التفوق العسكري الذي يضمن لها التصدي لأي قوة صاعدة، والعمل على تهميش القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم، بذريعة مكافحة الإرهاب في سبيل تحقيق الهيمنة على منابع الطاقة، وإقامة قواعد عسكرية تكون الأساس في مواجهة أي قوة تقف في الوجه الأمريكي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية المتبعة من قبل الرئيس جورج بوش الابن بعد الحرب الباردة:

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة في ظل إدارة "جورج بوش الابن" بالنزوع نحو العمل المنفرد في السياسة الدولية دون أي اعتبار لرؤى الحلفاء ومصالحهم، وأصبح الجميع يتحدث بشكل صريح وعلني عن الإمبراطورية الأمريكية كحقيقة واقعة بعد أن كانت حلماً، وكل ذلك جاء مغلفاً بخطاب ذي طابع ديني في أغلب الأحيان. يقول الرئيس "بوش": أشعر كأن الرب يريدني أن أخوض انتخابات الرئاسة.[1]

أرجع الكثيرون هذا التحول الأمريكي إلى "أحداث أيلول"، وما مثلته من لحظة استثنائية وتاريخية مفصلية للولايات المتحدة الأمريكية في سبيل استكمال مسار الهيمنة الإمبراطورية التي كانت قد بدأته في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١[2].

إن أحداث أيلول كانت بمثابة قربان لا يقدر بثمن لفريق المحافظين الجدد، الذي هيمن في عهد الرئيس "بوش" على مواقع القرار، إذ سمحت هذه الأحداث بتمرير سياسات متلونة كان الفريق يدعو إليها منذ سنوات طويلة.

ومن أجل ذلك كان لا بد من إلقاء نظرة سريعة على المحافظين الجدد وعلى آرائهم ومدى تأثيرها على مسرح السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس "بوش".

١. المحافظون الجدد:

وضح فرانسيس فوكاياما -وهو أحد أهم منظري هذا الفكر- أن الجذور الفكرية للمحافظين الجدد، تبلورت على يد مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا في حقبتي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، عرفوا باسم مجموعة "سيتي كوليدج أو نيوروك"، ومن الجدير بالذكر أن بدايتهم الفكرية جاءت بالانتماء إلى الفكر اليساري التحرري، الذي نادى بالمساواة، ولكن مع مرور عجلات الوقت الصامتة،

---

(١). مغار الشوربجي، الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦١، القاهرة، ، ٢٠٠٥ http،//www.siyassa.eg/qslyassa/index.asp//

(٢). فستان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٠.

والتحفظ على الحكم الشيوعي الحديدي، تحولوا إلى معاداة الشيوعية، و يعترف "فوكاياما" بأن المحافظين الجدد لا يشكلون حزباً سياسياً إنما هم تيار إيديولوجي فضفاض يتسع لميراث فكري متعدد[١].

أما الجيل الثاني من المحافظين الجدد فهم من أمثال: " بول وولفويتز"، و"ريتشارد بيرل"، والسناتور "هنري جاكسون" من واشنطن، "إيلوت أبرامز"، و"لويس ليبي"، و"ستيفين براون"، و"دوغلاس فايث"، "جون بولتون" وغيرهم مع الملاحظة أن أكثرية هذا التيار هم من اليهود، كما أن معظم هذه المجموعات من المفكرين والساسة ظهرت من الحزب الديمقراطي، وتحول عددٌ منهم إلى الحزب الجمهوري في السبعينيات، وأوائل الثمانينات من القرن العشرين معتقدين بأن السياسة الضعيفة للحزب الديمقراطي، والتي تقوم على مهادنة الاتحاد السوفييتي هي سياسة مضرة في النهاية "بإسرائيل"[٢] ومصالحها الاستيطانية.

أ . مبادئ المحافظين الجدد ومواقفهم: توصل المحافظون الجدد إلى حقيقة مفادها الإيمان الراسخ بدور القوة العسكرية لأداةٍ أساسيةٍ في مواجهة التحديات والنزاع في العالم، والعلاقات الدولية باعتقادهم تقوم على سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة العسكرية لتغيير أنظمة الحكم الاستبدادية، وإحلال الأنظمة الديمقراطية ولكن برداءٍ وقياسٍ أمريكيين، وبالتالي فإن السلام الحقيقي إنما يأتي فقط نتيجة للانتصار في الحرب، وليس بالدبلوماسية أو العدالة.[٣] ولقد وجد أتباع "ستراوش" في الفترة التي تلت الحرب الباردة فراغاً فكرياً، فانبروا لسد هذا الفراغ بمثل أطروحة نهاية التاريخ "لفرانسيس فوكاياما"، ونظرية صراع الحضارات "لصموئيل هنتغتون".

رأى هؤلاء في انهيار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفييتي برهنةً واضحة على صحة أطروحاتهم[٤]. كما لاقت أفكارهم رواجاً واسعاً في واشنطن، وعلى رأس هذه الأفكار الإيمان بأن أمام الولايات المتحدة الأمريكية فرصة كبرى غير مسبوقةٍ لإعادة بلورة النظام العالمي بسبب الفراغ الذي يعيشه العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وهذا الفراغ يجب أن تملؤه الولايات المتحدة الأمريكية بخبرها من خلال الدور الرسالي الحتمي الذي يجب أن تقوم به، ويضيف هؤلاء فرضيات من عندهم بأن العالم يبحث عن

---

(١) . داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكاياما والانقلاب على المحافظين الجدد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول ٢٠٠٦م.

//www.siyassa.org.eg/asiyassa//index.asp،http

(٢) . مارك دانر، اقتطاف كارثة ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، الحروان ست جالي، وجيرمي أيرب، ترجمة عبد اللطيف أوب بصل (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧)ص ١٠٥.

(٣) . داليا عبد القادر عبد الوهاب، مرجع سابق

http//www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

(٤) . عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، التقرير الاستراتيجي عملية البيان السعودية، العدد ٢٠٥ (الرياض المنتدى الإسلامي، تشرين الثاني ٢٠١٠)، ص ٣٣٣ . ٣٣٤.

قائد له، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي حتماً هذا القائد، فسيادتها وسيطرتها المطلقة على العالم هي مصدر الراحة والاستقرار، كذلك من الطبيعي أن تتحد دول الغرب تحت المظلة الأمريكية لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد.[١]

أما الذي عزز موقف المحافظين الجدد، هو الثورة التقنية، وظهور الأسلحة الذكية، ونظام تحكم الأسلحة (التحكم عن بعد) والتصويب الدقيق، التي كان لها أثر كبير في التخلص من عقدة فيتنام ومن التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح، وتستنزف معنويات وقدرات المجتمع الأمريكي بشكل كامل.

مهما يكن من أمر فلا شك بأن الثورة التكنولوجية في الصناعة العسكرية أثرت في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فصارت أكثر جرأة في اعتماد الحل العسكري، وإن نجاحات التجربة الأمريكية العسكرية في كوسوفو وحرب الكويت أعطتها ثقةً ومصداقيةً لترويج فكرة المحافظين ضمن المجتمع الأمريكي، ولم يبق إلا أن تترجم الفكر إلى سياسة.[٢]

عندما آمن هؤلاء بنشر ملامح الديمقراطية في الشرق الأوسط باستخدام القوة العسكرية، في سبيل تغيير الأنظمة في دول مثل العراق، أفغانستان، إيران، لبنان، سورية. إذ أصبحت هذه الدول نموذجاً واضحاً لقدرات الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل ومساعدة الدول على التغيير.

هذا أدى إلى ترويج مبدأ السيادة الوطنية المحدودة، أو إلغائها عندما تتعارض مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية هذا من طرف، من طرف آخر استخدام القوة العسكرية التأديبية على الأنظمة الخارجة عن الطاعة الأمريكية بغرض التأديب، وتهميش الدول الكبرى التي تعارض السياسة الأمريكية كالصين وروسيا.[٣]

ب . المحافظون الجدد في عهد الرئيس جورج بوش الابن: وجد المحافظون بواقعة أيلول والأحداث الناتجة عنها فرصة لجمع أفكارهم كلها في حزمةٍ واحدةٍ ليفاجئوا بها العالم، لا على سبيل النظرية والمناقشة، بل باعتبارها مشروعات تطلق وسياسات تتبع وقرارات تنفذ.[٤]

فلا يمكن إنكار أن المحافظين الجدد قد استفادوا من أحداث أيلول ٢٠٠١م، فقد تناولوا زمام المبادرة بكلتا يديهم بعد فترة من الاستقطاب بين الصقور والحمائم، كما ساعدتهم نتائج وأحداث ما بعد أيلول

---

(١) . علي عبد العال، المحافظون الجدد، لمزيد من التفصيل انظر،
www.rassioun.org.php/p-30-10-1176-b-12/2/2008

(٢) . داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكاياما والانقلاب على المحافظين الجدد،
//www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp،http

(٣) . علي عبد العال، المحافظون الجدد، لمزيد من التفاصيل انظر،
www.kassion.org.php/p-30-10-1176-13/12/2008

(٤) . مارك دانر، اختطاف كارثة . ١١ سبتمبر . الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، مرجع سابق، ص١٠٧.

على جذب المزيد من الأنظار، وهذا ساعدهم على إحكام السيطرة على عجلة القيادة في الشؤون الخارجية والعسكرية.

بعد أسبوع من وقوع أحداث أيلول طرح هؤلاء الجدد على الرئيس "جورج بوش" برنامجاً مرحلياً للمشروع الذي أطلق عليه إعلامياً الحرب العالمية ضد الإرهاب، كانت الخطوة الأولى في هذا المشروع تصفية نظام طالبان في أفغانستان، والقضاء على تنظيم القاعدة، وهذا البرنامج الذي قيل وقتها إنه يستغرق نحو ١٠ سنوات ويشمل ٦٠ دولة.[١] لاقى هذا البرنامج استجابة سريعة من الرئيس بوش، وهذا دليل واضح على أن هناك مراكز ثقل داخل الإدارة توجه السياسة الأمريكية.

ج . **المحافظون الجدد وعلاقتهم "بإسرائيل"**: ترادفت مسالك بعض الأوساط الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية بين المحافظين الجدد واليهود المحافظين، فالأمر ليس فيه مبالغة، لأن المحافظين الجدد كما يعرفهم "يوري أفينري" الكاتب الإسرائيلي: هم مجموعة كافة أعضائها تقريباً من اليهود، وهم مؤيدون للكيان الصهيوني إلى درجةٍ يمكن اعتبارهم معها إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية، أو أمريكيين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وحسب رأي "يوري أفينري" هم متطرفون أكثر من "أرييل شارون" نفسه رئيس وزراء "إسرائيل" السابق، أما أصول الفلسفة التي يستند إليها المحافظون الجدد فقد أسس ونظر لها اليهودي الألماني "ليوشنر أوس" الذي كان يؤمن بأنه من حق "أنظمة الحكم الصالح"، بل من المتوجب عليها أن تواجه "الأنظمة السيئة".[٢]

٢ . توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس جورج بوش الابن:

بعد أحداث ١١ أيلول اتبعت الإدارة الأمريكية سياسات على الصعيد الخارجي، أدت لإثارة تساؤلات حول طبيعة وجهات تلك الإدارة وأسبابها العميقة بعيداً عن التحليل الآني للأحداث، ومدى التغيير الملموس في مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها لدى الإدارة الأمريكية.

إنَّ ما يساعد في فهم هذا التغيير والمنطق الذي تسير عليه الأمور هو تناغم السياسة الأمريكية مع حقيقة التفرد الأمريكي غير المسبوق في صنع القرار العالمي وصياغته شكلاً ومضموناً.

من هنا كان من المفترض إحداث تغيير في الأدوات المستخدمة إبان الفترة السابقة، لاسيما في ظل المأزق الاقتصادي الذي بدأت ملامحه تتبلور مع بداية ولاية الرئيس "جورج بوش الابن".

أ. **عقيدة بوش الاستراتيجية ومضمونها**: إن ازدياد حجم المنافسة الاقتصادية مع القوى الدولية الأخرى، والتفاعل المستمر للعوامل الخارجية المتمثلة بالفراغ الذي أحدثه تفكك المعسكر الاشتراكي،

---

(١) . عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، مرجع سابق، ص ٣٤٩ . ٣٥٠.

(٢) . المرجع السابق، ص ٣٣١ . ٣٣٢.

كل ذلك تفاعل مع أطياف العوامل الداخلية والاجتماعية والاقتصادية الضاغطة على المجتمع الأمريكي الذي كان يشعر بحاجة إلى عدو خارجي كي يحافظ على لحمته الداخلية.

هذا التفاعل أنجب ما سمي «بالاستراتيجية الجديدة للأمن القومي» وبذلك فإن أحداث ١١ من أيلول جاءت لترسم المسار الخارجي للإدارة الأمريكية، مع العلم بأن خطوط الاستراتيجية، كانت قد رسمت قبل ذلك بسنوات، وما كانت تنتظر إلا حدثاً كبيراً بحجم تلك الهجمات كي توضع موضع التنفيذ، وتتمثل تجليات هذه التحولات في ما أسمته إدارة بوش «الاستراتيجية الأمريكية الجديدة» وكيفية استخدامها مستفيدة من أحداث أيلول، في سبيل فرض عقيدة وإيديولوجيا عسكرية جديدة تتسم بالتطرف الشديد وتثير حالة من الجدل الواسع والتعامل معها كسياسة قومية واضحة.

كشف الرئيس الأمريكي في خطاب ألقاه أمام خريجي أكاديمية "west point" العسكرية، عن إيديولوجيا عُرفت باسم عقيدة "بوش" كما فعل "نيكسون" و"كارتر" وغيرهما من الرؤساء من قبله، وذلك عندما قال: «خلال معظم سنوات القرن العشرين اعتمد الدفاع الأمريكي على عقائد الحرب الباردة مثل الردع والاحتواء، إلا أننا نواجه أشكالاً جديدة من التهديدات يتطلب طرازاً جديداً من التفكير، فالردع الذي يقوم على الوعيد باللجوء إلى عمل عسكري كاسح ضد الدول، لا ينفع في مواجهة الشبكات الإرهابية السرية التي لا تملك دولة أو شعباً أو حتى مصالح يتوجب عليها حمايتها، أما عقيدة الاحتواء فلا تعود متاحةً في حالة امتلاك الأنظمة الديكتاتورية لأسلحة الدمار الشامل، التي يمكن استخدامها ونقلها إلى أهدافها على الصواريخ أو تزويدها لحلفائها الإرهابيين»[1].

وأضاف متحدثاً عن الخير والشر مضموناً وشكلاً: علينا نقل المعركة إلى أرض العدو، والعمل على زعزعة وإفشال مخططاته، ومواجهة أسوأ المخاطر قبل ظهورها على السطح ونكون قادرين ومستعدين لتوجيه ضربةٍ عسكرية عاجلة وبوقت قياسي، وفي أي ركن في العالم، وأن نكون على استعدادٍ وحذرٍ لعمل الإجهاض الوقائي عند اللزوم حفاظاً على الحرية وصوناً لها ودفاعاً عن الحياة، نحن نعيش صراعاً بين الخير والشر[2].

إلا أن هذه الحرب الوقائية التي تؤدي إلى تغليب الخير على الشر التي أعلن عنها الرئيس "بوش" تحولت بعد بضعة أشهر إلى عقيدة استراتيجية رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في أيلول ٢٠٠٢، إذ صدر عن البيت الأبيض ما عرف ببيان استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة أو ما أصبح يُعرف بمذهب "بوش"، بعد أن أطلق الرئيس حملته المشهورة: إن لم تكن معنا فأنت ضدنا.

---

(١) . عبد الحي زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)، ص١٧٤.

(٢) . المرجع السابق، ص١٧٥.

يمكن تلخيص جوهر الحرب الوقائية بثلاث نقاط هي:[1]

- إن القوة العظمى والوحيدة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لتفوقها العسكري، ودورها التقني الريادي، وبما أنها أكبر قوة اقتصادية في العالم، فإنها تسعى للحفاظ على هذه المكانة المتفوقة خلال الخمسين سنة القادمة على الأقل.
- هناك دول تتمتع بقدرات عالية، إلا أنها غير راضيةٍ عن الوضع الراهن وتبذل جهدها لتغييره بشكلٍ يهدد السلام والازدهار والحرية التي يتمتع بها عالم اليوم.
- لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على دورها في السيادة على العالم، فعليها أن تعتمد على تفوقها العسكري، لشن الحروب الوقائية في أي لحظة لمنع خطرٍ محتمل في المستقبل من الأنظمة التي تشكل تهديداً لها.

ويبدو أن هذه العقيدة كالمرآة تعكس طبيعة مجموعة المحافظين الجدد التي سيطرت على مفاتيح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس "بوش"، وترى بأنه: لن يكون هناك حل وسط في حال تم تهديد المصالح الأمريكية، وهي تتجاهل بشكل أو بآخر مفهوم المشاركة والتعاون في مواجهة الإرهاب، وتعمل تحت عنوان الفرض والإكراه.

على هذا المبدأ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، حين وجه الرئيس الأمريكي "بوش" في خطابه بالأمم المتحدة، ألا وهو إذا لم يصدر مجلس الأمن قراراً حاسماً ضد العراق فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستنفذ خطتها في غزو العراق لنزع أسلحة الدمار الشامل وتغيير النظام السياسي بالقوة[2].

وفقاً لتقرير البيت الأبيض فإن الاستراتيجية الجديدة تقتضي بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بأي تسوية مع الدول المارقة ووكلائها والإرهابيين وتحتفظ لنفسها بحق خيار الضربات الوقائية في اللحظة وفي المكان الذي تحدده هي فقط.

أضف إلى ذلك أن هذه الاستراتيجية الملونة لا تبرر ما يسمى كفاحاً ونضالاً، وبكلمة أخرى إنها تعلن انتهاء عصر الكفاح المسلح وحركات التحرر الوطني، وتعتبر كل عمل مسلح ضد قوة الاحتلال إرهاباً.

أما "الدول المارقة" حسب التسمية الأمريكية فليس لها تعريفٌ محددٌ، لكن لها أوصافٌ مرنةٌ قابلة للاتساع والتضييق حسب الظروف، وحسب التصنيف الأمريكي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك: يضطهدون شعوبهم ويسرقون ثرواتها، ولا يحترمون القوانين الدولية، يهددون جيرانهم ويؤيدون الإرهاب بما

---

(١) . ناصر محمد الزامل: لماذا يكرهوننا، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٤ . ٢٦٥.

(٢) . السيد يسين، الحرب الكونية الثالثة، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٣، ص٥٠٨.

فيه مقاومة الشعوب لتحرير أراضيها المغتصبة من العدو المحتل، وعلاوةً على ذلك هم يكرهون الولايات المتحدة الأمريكية ومبادئها.[1]

إن الاستراتيجية الجديدة ترى أن التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير، ولا بد أن تتغير طرق مواجهته وذلك بالاعتماد على تحديد استخدام القوة بشن الحروب الإجهاضية السريعة والمباغتة لتحقيق الأهداف الدبلوماسية، دون تردد، وتجاوز القيود التي تحول دون استعمالها.[2]

أجهدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في العمل من أجل تحقيق النظام الدولي الجديد ليكون تحت سيطرتها الكاملة وكأنها هي النظام، تفرض قراراتها وآرائها على دول العالم بأسره، وكانت "مواجهة" تنظيم القاعدة في أفغانستان، و"إعلان الحرب" على طالبان من أولى قراراتها العسكرية التي مهدت الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لدخول آسيا الوسطى، وبسط السيطرة عليها كونها مركزاً استراتيجياً مهماً بين روسيا والصين وإيران هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غناها النفطي والغازي.[3]

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تهيئ لنفسها المناخ السياسي فأبدت من أجل ترشيح قيادتها الدولية الفردية اهتماماً خاصاً. بعدد من الدول في المرحلة الثانية من الحرب على أفغانستان، ونشرت قواتها في أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى وذلك في سبيل الحفاظ على المصالح الأمريكية، ومصادر النفط، وحماية الخطوط التجارية كي تستمر السلع والمنتجات الأمريكية بإغراق الأسواق العالمية لاسيما بلدان العالم الثالث حتى الصين.

ورغم كل ذلك فهي تعمل جاهدةً على نشر المزيد من قواتها العسكرية في الفيليبين وأندونيسيا وكولومبيا وجورجيا واليمن وبالتالي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية انتشاراً ووجوداً لقواتها العسكرية في العالم على أن الاصطلاح الشائع أو الأكثر تداولاً بعد أحداث أيلول هو (الحرب على الإرهاب) وهو الأكثر قبولاً للهيمنة الأمريكية على العالم، وتمددها بنشر الأساطيل وحاملات الطائرات، وإقامة القواعد العسكرية الجديدة ونشر الجنود، ليس لخدمة الدول الضعيفة بل لخدمة القوة العظمى ومصالحها في العالم.[4]

إن هذه التحولات في السياسة الخارجية، والتي تدل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الانفراد بالسياسة الدولية بدأت منذ الأيام الأولى لتسلم الرئيس "جورج بوش" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) . عماد فوزي الشعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (دمشق، دار كنعان، ٢٠٠٣) ص٨٣ - ٨٦.

(٢) . ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(٣) . إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية وأبعاد أحداث ١١، مجلة المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٣، بيروت، أيلول ٢٠٠٢، ص٣٢.

(٤) . فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي، دار المنيل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

إن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من الحادي عشر من أيلول فرصة للقيام بمغامرات عسكرية حول العالم، ووجدتها ذريعة في سبيل تنفيذ برامجها.[1] ويرى الباحث أن محتوى عقيدة بوش بمعركة الخير والشر، ونقل المعركة إلى أرض العدو ما هي إلا استكمال مخططات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التفرد بالقرار العالمي والنزوع نحو العمل المنفرد في السياسة الدولية من أجل تحقيق مصالحها، ومصالح الكيان الصهيوني، وذلك من خلال طرح شعار "إن لم تكن معنا فأنت ضدنا"، فحربه على الإرهاب لم تكن سوى ذريعة من أجل السيطرة على المنابع النفطية في منطقة الشرق الأوسط (العراق والخليج العربي).

ب- السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن ومحطاتها الهامة:

- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب المنفرد من اتفاقية الحد من الصواريخ البالستية الموقعة عام ١٩٧٢ بين موسكو وواشنطن، والتي ترتبط بها أكثر من ثلاثين معاهدةً أخرى تشكل بمجملها الجسر الذي أقيمت عليه اتفاقيات الحد من التسلح بما فيها ستارت ١ وستارت ٢ الموقعة عام ١٩٩٣م، هذا ساعد لفتح الباب مجدداً أمام المبادرة «درع الصواريخ» التي أخذت تنشرها في أوروبا منذ نهاية عام ٢٠٠٢م.
- عدم تصديق بروتوكول((معاهدة كيوتو)) حول التغيرات المناخية العالمية، بعد التوقيع عليها عام ٢٠٠١م، وكررت موقفها في ٢٠٠٢/١٠/٢٤م، وهذه المعاهدة تلزم الدول الصناعية بالحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.
- الوقوف ضد محكمة الجنايات الدولية التي ولدت بموافقة أكثر من ستين دولة في تموز ٢٠٠٢م، وبدأت عملها عام ٢٠٠٣م لتحاكم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الكيان الإسرائيلي فلم توقعا على معاهدة روما عام ١٩٩٨م التي انبعثت عنها هذه المحكمة، كما أنها لم توقع أيضاً على المعاهدة الدولية لمنع الألغام الفردية.[2]
- أما فيما يخص الشرق الأوسط ومع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، قامت بإعطاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أرييل شارون" الضوء الأخضر في ممارساته ضد الفلسطينيين، ورأت أن المقاومة ضد الاحتلال إرهاباً، وأن البطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل دفاعٌ عن النفس.

---

(١) - كفن دنامر، اختطاف الكارثة ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص٩٦.

(٢) - مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، مرجع سابق، ص ١٣١-١٢٣.

- التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، بحجة أن المعاهدة سوف تعيق التطويرات العسكرية للولايات المتحدة.[1]
- الهروب من التزامات بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصانتهم، والتحكم بالقرارات الدولية.[2]

إن إرهاصات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بوش الابن" شديدة الخطورة؛ لأنها توضح أن هذه التوجهات لم تأت من فراغ، ولا تعبر عن نزواتٍ مؤقتة، بل تعكس بصورة واضحة التصميم على استعادة امتلاك القدرة الكلية وفرض هيمنة أمريكية أحادية لا حدود لها على شؤون العالم ومقاليده.

٣. أهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م:

أفصحت إدارة "بوش" أعقاب أحداث أيلول عن عقيدة عسكرية جديدة تحت غطاء متطلبات الأمن القومي، حيث يقول الباحث "جون اكنبري": إن هذه العقيدة العسكرية الجديدة لإدارة "بوش" تأتي بوصفها استجابة مباشرة لمواجهة الإرهاب إلا أنها تشمل رؤية أوسع لكيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوة النظام العالمي.[3] فمع بداية الألفية الثالثة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تحتكر تقريباً التقنية والقوة العسكرية في العالم.

عرف أحد المساعدين السابقين لوزير الدفاع السابق "رونالد رامسفيلد" القوة العسكرية الجبارة الجديدة بقوله: تأتي القدرات التكنولوجية والعسكرية الأمريكية الحديثة مقترنة بالعقائد الجديدة، والتدريب والتنظيم على أسس جديدةٍ فاتحة أفاقاً جديدةً في الهيمنة تتيح لقوة عسكرية قليلة نسبياً إحداث نتائج عسكرية أكثر قوة وتأثيراً، وهذه العملية في تطوير الأفضلية المتفوقة في المعرفة والسرعة والدقة والقوة المميتة تندرج تحت اسم التحول.[4] أما الباحث والمحلل السياسي "أندرو باسنيت" فيرى أن الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة لم تأت سلبية أو منفعلة أو معبرة عن ردة فعل بل جاءت بشكل صريح، فهي تعتمد على استراتيجية الالتزام التي هدفت إلى تكييف البيئة الدولية بطرق تلائم المصالح الأمريكية، فالقوة العسكرية لم تخدم الولايات المتحدة الأمريكية فقط للرد على أزمة أو على إشارات عن تشكل أزمة بل فعلت ذلك بشكل روتيني ومستمر في لنصر العولمة. لقد أتمت وزارة الدفاع تحولها إلى وزارة مشروع القوة.[5]

---

(١) . السيد أمين الشلبي، أمريكا والعالم أسئلة الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) . فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) . جون اكنبري، طموح أمريكا الإمبريالية، ترجمة غسان ملاوي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١١٠، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٢٣.

(٤) . عبد الحي يحي زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧١ . ١٧٢.

(٥) . أندرو باسنيت، الإمبراطورية الأمريكية، مركز التعريب والترجمة الدار العربية للعلوم الطبيعية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧٠.

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، مستفيدةً من المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي أو اختلال التوازن لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي في واجهة هذه الأهداف الهدفان الرئيسان:

أولهما تعديل الميزان التجاري عبر توسيع التصدير وفتح منافذ أسواق جديدة، وثانيهما حل وتجاوز مشكلات المديونية، عبر تشغيل اليد العاملة الأمريكية لاسيما في مجال الصناعات الحربية، وتفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية، أما الأهداف الفرعية لهذه الاستراتيجية فهي تتمثل بالآتي:[1]

أولاً: التدخل العسكري والسياسي في المشكلات العالمية كافة، دون أن يكون هناك حدود لهذا التدخل.

ثانياً: إعادة صياغة الوضع العسكري وترتيبه عالمياً تحت إشرافها ووفق ما تقتضيه مصالحها، بفرض نفوذها على الحلف الأطلسي، وانتشار دائم لقواتها العسكرية في كافة المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية في العالم.

ثالثاً: تأسيس تكتلات اقتصادية بإشرافها، وتحت سيطرتها مثل تكتل منظمة الآبك في المحيط الهادي.

رابعاً: فرض السيطرة على الأسواق العالمية أو على الجزء المهم منها مثل احتكار السوق الصيني وأسواق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، وأسواق الجمهوريات السوفييتية السابقة، ومنح صندوق النقد والبنك الدوليين فرصة أوسع في تحقيق هذه السيطرة، وذلك من خلال شروط قاسية بمنح قروض تلتزم بها الدول المعنية بإتباع سياسات متوافقة مع مصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية.

خامساً: السيطرة المباشرة على منابع النفط بحسب ما يتوافق مع المفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي.

سادساً: تهيئة الأمم المتحدة وتوظيفها لكي تكون غطاءً شكلياً لدور الولايات السياسي والعسكري والاقتصادي الجديد، وفي حال لم يحصل ذلك فإنها تقوم على تهميش دور المنظمة.

٤. الهيمنة الأمريكية الشاملة بنشر الجنود والقواعد العسكرية حول العالم:

يترجم الباحث "زياد حافظ" عن لسان "رالف بيترز"[2] عن رؤيته للحروب الأمريكية المستقبلية وأساليبها بقوله: (إنه إن لم يكن هناك أي سلام فالحرب هي قدر الولايات المتحدة الأمريكية طيلة فترة حياتها، إلا أنها قد تأخذ أشكالاً مختلفة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية وتقع على عاتق

---

(١) . فسنان، الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) . " رالف بيترز" هو أبرز مسؤول في مكتب نائب رئيس الاستخبارات الأمريكية.

القوات العسكرية الأمريكية مهمة أساسية هي في توفير الحماية في العالم إضافة إلى سيطرة الاقتصاد الأمريكي وبقائه في مركز الصدارة، ولتحقيق تلك الأهداف لا بد أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى كافة الوسائل، ومنها القتل بشكل مخيف.[1]

في تموز ٢٠٠٠ صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً بعنوان (رؤية مشتركة حتى عام ٢٠٢٠ عن الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في القرن الجديد) وفي تعليق للصحفي "جيم عارمور" المتخصص بشؤون البنتاغون، شرح ما جاء في التقرير بأنه خطةٌ واضحةٌ لما ستفعله وزارة الدفاع مستقبلاً، ويضيف "عارمور" قائلاً: إن الهيمنة الكاملة تعني في الواقع قدرة القوات العسكرية الأمريكية منفردة على دفع القوات الحليفة لإيقاع الهزيمة بأي خصم والسيطرة على الوضع القتالي أياً كان.[2]

إلا أن هذه الإيديولوجية العسكرية سرعان ما اتضحت معالمها وكيفية استخدامها. استطاعت إدارة "بوش" أن تستغل الصدمة التي أصابت الأمريكيين أعقاب أحداث أيلول في سبيل فرض عقيدة عسكرية جديدة تتسم بالتطرف الشديد وتثير حالة من الجدل الواسع في العالم.

كما أنه عند وقوع هجمات أيلول كانت الولايات المتحدة الأمريكية محتفظةً بأكثر من ٧٥٢ قاعدة عسكرية في أكثر من ١٣٠ بلداً أجنبياً، وهذا الرقم قد لا يشمل تلك المصنفة بأنها سرية، ومنذ ذلك الحين ازداد عدد القواعد العسكرية على سطح الأرض لخدمة الاستراتيجية الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وتتركز شبكة القواعد العسكرية الأمريكية بشكل رئيسي في أوروبا منها ٢٦ قاعدة في ألمانيا وثماني قواعد في بريطانيا ومثلها في إيطاليا إضافةً إلى تسع قواعد في اليابان، وقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نحو أربع عشرة قاعدةً جديدةً في الخليج العربي وما حوله حتى نهاية ٢٠٠٨، كما بنت وعززت عشرين قاعدة في العراق واستمرت المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول في العالم لنشر المزيد من القواعد العسكرية أو التوسع في القواعد الموجودة بالفعل، وهذه الدول هي المغرب والجزائر ومالي غانا والبرازيل وأستراليا وبولندا والتشيك وأوزبكستان وطاجكستان وقيرغستان وإيطاليا وفرنسا، كما وافقت جيبوتي على بناء قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها ضمن خطةٍ أمريكية وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية صنعت شبكة من القواعد العسكرية تربط بين الغرب والشرق امتداداً من كولومبيا في أمريكا الجنوبية مروراً بشمال إفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وانتهاءً بالفيليبين.[3]

ومع جلوس الرئيس "جورج بوش الابن" على كرسي الحكم، تجاوزت ميزانية القواعد العسكرية الأمريكية ٤٠٠ مليار دولار سنوياً، أما التقديرات غير الرسمية فتقول بأن الرقم يتجاوز المعلن رسمياً بصورةٍ

---

(١) . زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته سياستها الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) . عبد الحي يحي زلوم ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٣) . نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص٤٠.

كبيرة، وهذه الميزانية الضخمة تساوي الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الاثنتي عشرة أو الخمس عشرة و تساوي نسبة تتراوح ما بين ٤٠ % . ٤٥% من حجم الإنفاق العسكري العالمي[١].

مع الدقائق الأولى لتولي "بوش" مقاليد السلطة طالبت إدارته بزيادة مستمرة لحجم الإنفاق العسكري، فقد كانت نسبته من إجمالي الناتج القومي الأمريكي في بداية عهد الرئيس "بوش" ٣% ثم زادت ٤% من عام ٢٠٠٥ حتى٢٠٠٧ وفي عام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٥% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي[٢].

أمام كل ما تقدم فإن الأرقام المعلنة فيما يتعلق بانتشار الجنود الأمريكيين خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية تبدو مثيرةً للدهشة فقبل أحداث أيلول كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بأكثر من ٢٣٧ ألف جندي أمريكي على أرض أجنبية، وأكثر من ١٥٠ ألفاً آخرين على سفن الأسطول الأمريكي المنتشر في بحار العالم والمياه الإقليمية للدول الأخرى.[٣]

أما وفق إحصائيات عام ٢٠٠٧م فقد أصبحت هذه الأعداد ٣٢٥ ألف جندي منتشرين في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الغربية، والشرق الأوسط ووسط آسيا واندونيسيا والفلبين واليابان، كما تشير المعلومات إلى أن العديد من القواعد الجديدة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية هي قواعد ذات طابع تجسسي استخباراتي متصلة بالأقمار الصناعية[٤] وبالتالي فإن مقولة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس صدقت على وزارة الدفاع الأمريكية بما فيها من تنوعٍ وأنشطة، فلديها جنودٌ في البحار وآخرون في بلدان أجنبية وفي كل أنحاء العالم.

٥. مشروع اقتصادي ضخم وراء الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إبان حربها على أفغانستان والعراق أن توظف تفوقها العسكري المطلق في مشروع اقتصادي ضخم يهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية وبالتالي: تصدير الفائض الإنتاجي لديها، وضمان الاستثمار المالي في قطاعات حساسةٍ ومربحة مثل المواد الأولية والنفط وتشغيل اليد العاملة للحد من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لديها.[٥] ولا بد في هذا الإطار من الإشارة إلى أن العولمة هي في الأساس مشروع اقتصادي فهي تقوم على منح الحرية المطلقة لقانون السوق، وذلك من خلال الإلغاء المطلق للحواجز والقيود الوطنية، وتحقيق التراكم الذي

---

(١). المرجع السابق، ص٤١.

(٢). حنان سليمان، خريطة جديدة لقواعد أمريكا العسكرية في العالم، تقرير واشنطن، العدد ١٣٢، ٢٠٠٧.

(٣). عبد الحي يحي زلوم ، حرّوب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٤). حنان سليمان، مرجع سابق.

(٥). فستان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

سيزيد من قوة الشركات الأمريكية، ويؤمن مواقع سيطرتها العالمية، وضمان تفوقها المطلق عبر توسيع السوق، وممارسة احتكار عالمي مضمون مسبقاً عبر استخدام القوة العسكرية.

من خلال ما تقدم تُعتبر الشركات الأمريكية هي الداعم الأكبر لكافة المغامرات العسكرية لا بل المحرض الأساسي للحرب على الإرهاب، ولذلك فإن التوجه العسكري الأمريكي بالتحالف الوثيق مع بريطانيا يشكل استجابةً لصالح شركات النفط العملاقة الأنكلو ـ أمريكية.

إن هذا التحالف الأنكلو ـ أمريكي شكل القوة المحركة في مجال الدفاع، والسياسة الخارجية تكمن وراء العمليات العسكرية في آسيا والشرق الأوسط.[1]

أ. حرب أفغانستان ونفط بحر قزوين:

كانت الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١م تنفيذاً لمشروع الهيمنة الأمريكية على نفط العالم، والذي بلورته الإدارة الأمريكية بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م فقد أشارت الاحتمالات الأولية التي سبقت حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان إلى أن حجم الاحتياطي النفطي لبحر قزوين يتراوح ما بين ٢٠٠ مليار برميل، أي ما يعادل حجم الاحتياطي النفطي السعودي وعلى أقل تقدير ١٠٠ مليار برميل وبقيمة تقديرية تصل إلى ٧,٢ تريليون دولار إضافةً إلى تقديراتٍ بامتلاك بحر قزوين كميات كبيرة من الغاز تصل إلى ٦,٦ تريليون متر مكعب تنتظر الاستثمار[2]. وفي عام ٢٠٠١م صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفيلد" بأنه على استعداد لنشر القوات الأمريكية في ١٥ دولة أخرى إذا تطلبت الحرب على الإرهاب ذلك[3].

كانت أولى خطوات هذا المشروع تنفيذاً البدءُ بأفغانستان فهي تشكل أهمية كبيرة للخطط الأمريكية الخاصة بالسيطرة على نفط وغاز بحر قزوين، والتي تشكل المرحلة التالية في استراتيجية الإمبراطورية الأمريكية العالمية، والتي كانت تهدف من ورائها لشيئين: [4]

- ضمان السيطرة على أهم وآخر الحقول النفطية.
- بغرض عملية عسكرية أمريكية تم من خلالها تطويق عدوٍّ سابقٍ ومحتمل في المستقبل هو روسيا.

وبالتالي فقد جاءت أهمية أفغانستان كموقع استراتيجي لشركات النفط الأمريكية في سبيل بناء خط أنابيب عبر أراضيها لنقل النفط والغاز من بحر قزوين مروراً إلى موانئ المحيط الهندي جنوباً على أن نفط منطقة قزوين له سوقان رئيستان: غرباً الأسواق الأوروبية و جنوباً الأسواق الآسيوية، أما الخيار الأول

---

(١). المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢). عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣). ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٤). عبد الحي يحي زلوم ، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ٤٩.

فكان يتطلب نقل النفط عبر أنابيب تمر من الشيشان عبر البحر الأسود مروراً بمضيق البوسفور إلى البحر المتوسط. إلا أن مضيق البوسفور كان مزدحماً بالناقلات المحملة بنفط البحر الأسود أضف إلى ذلك أن الأوضاع في الشيشان كانت ملتهبة بالمعارك بين الروس والانفصاليين الشيشان، هذا أدى إلى تعديلٍ في وجهة النظر، فاختارت الشركات الأمريكية الحل الثاني ببناء خطوطٍ عبر الأراضي الباكستانية والأفغانية ففي عام ٢٠٠١م أي قبل ستة أشهر من هجمات أيلول وقَّع "ديك تشيني" الذي كان يرأس شركة "هاليبرتون" آنذاك عقداً رئيسياً مع شركة نفط أذربيجان في سبيل تطوير قاعدة بحريةٍ لدعم عمليات التنقيب عن النفط في مياه بحر قزوين.

فكان هذا هو السبب الحقيقي والمباشر لحرب بوش في أفغانستان، وكانت حلبة لكل من يتابع تقارير الـ(CNN) و "الواشنطن بوسط"، فقد اجتمع السفير الأمريكي "ويندي شامبرلين" في أفغانستان مع وزير النفط عثمان أمين في كانون الثاني ٢٠٠٢م في سبيل استكمال مناقشة الخطط الخاصة بإنشاء خط النفط والغاز عبر أفغانستان وباكستان، وتشجيع باكستان على السعي لبناء محطة تحميل النفط عبر بحر العرب.[١]

وبالتالي فإن مثلث السيطرة على أفغانستان جزءٌ مهم من لعبة الإمبريالية وسط آسيا، وعلى رأي الكاتب أحمد راشد فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت الأهمية القصوى للسيطرة على أفغانستان لثلاثة أسباب رئيسية:[٢]

أولاً: أهمية وجود الشركات الأمريكية للنفط منذ الدقائق الأولى، فسوف تُمنح فرصة للسيطرة الكاملة على عمليتي الإنتاج والتوزيع.

ثانياً: التدخل الأمريكي سوف يقدم للولايات المتحدة السيطرة على مصدر نفطي ممكن أن تعتمد عليه دول كالهند والصين.

ثالثاً: على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل السريع خوفاً من سقوط هذه الثروات في يد منافسي الولايات المتحدة الأمريكية الكبار في المنطقة مثل إيران، وبشكل خاص روسيا. لكن مع الغزو الأمريكي لأفغانستان وتنصيب "حامد قرضاي" رئيساً للبلاد، فإن القوات الأمريكية تبذل جهداً لتأمين أعمال إنشاء أنابيب النفط هذه، تاركة وراء ظهرها مسؤولية حفظ الأمن في المدن الأفغانية للقوات الأطلسية الأخرى لكن دون أي نتيجةٍ على ما يبدو ولغاية إعداد هذه الدراسة، وذلك بسبب المقاومة الشرسة للشعب الأفغاني، وحركة طالبان ومنظمة القاعدة الرافضة للوجود العسكري الأمريكي على الأراضي الأفغانية.

---

(١) . المرجع السابق، ص ٥٠ . ٥٣.

(٢) . ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، مرجع سابق، ص ٢٥٨ . ٢٥٩.

ب . فشل خيار نفط بحر قزوين يقود الرئيس بوش إلى العراق:

اتخذ "جورج بوش" قراراً حاسماً في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٢م وكان ذلك بوقت قصير عقب احتلال أفغانستان بالتحول المفاجئ في استراتيجيته الخاصة تحت ما يسمى الحرب على الإرهاب، والاندفاع باتجاه العراق دون سابق إنذار.

استعجل "بوش" باستصدار قرار ألا وهو شن الحرب فيما أسماه الخبراء اسم الذروة النفطية يعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي فاجأت الخطط السياسية والحسابات الأمريكية لاسيما بنفط بحر قزوين. فقد تلاشت الأحلام الأمريكية بالعثور على احتياطات نفطية هائلة يعوضها عن نفط الشرق الأوسط ولو مؤقتاً فبحلول عام ٢٠٠٣م بدا واضحاً أن التوقعات الخاصة بحجم الاحتياطات النفطية في حوض قزوين، والتي وضعتها وكالة الإعلام والطاقة في واشنطن بحدود ٢٠٠ مليار برميل كانت توقعات عبثية. فقد أعلن مدير مكتب السياسات النفطية بوزارة الخارجية الأمريكية (ستيفن مان) أن حجم الاحتياطات المذكورة لا يتعدى ٥٠ مليار برميل. في الحقيقة إن توقعات "ستيفن مان" مبالغ فيها: فبعد حفر ثلاثة آبار استكشافية مع نهاية الحرب الأفغانية جاءت التقارير مؤكدة وموضحة أن منطقة بحر قزوين تضم ما بين ١٥ – ٢٠ مليار برميل فقط، وإنْ كانت غنية بالغاز الطبيعي.

بعدها بدأت الشركات النفطية الكبيرة –وبشكل هادئ– تلغي خططها الخاصة بمشروع خط الأنابيب عبر أفغانستان بعد أن تبين لها عدم جدوى هذا المشروع الضخم اقتصادياً.[1]

هذا الأمر جعل "بوش" ينظر إلى العراق فجأةً، فالعراق يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية حيث تبلغ احتياطات العراق النفطية بين ١١٢ – ١٢٠ مليار برميل أي نحو ١١% إلى ١٢% من مجمل الاحتياطات العالمية أضف إلى ذلك أن النفط العراقي يتمتع بميزات ربحية هائلة في الاستثمار في هذا القطاع بخاصة.

فالحقول النفطية الموجودة في العراق تعد من أغزر الحقول في العالم وأكثرها قرباً من سطح الأرض وهذا يوفر نفقاتٍ كثيرة في عمليات التنقيب والاستخراج. كما تفيد الدراسات أن معدل إنتاج البئر في العراق يتراوح بين ١٠ إلى ١١ ألف برميل يومياً. بينما متوسط إنتاج آبار النفط في غيرها من الدول لا يزيد عن ٤–٨ آلاف برميل يومياً.

أضف إلى ذلك أن تكاليف إنتاج البرميل للنفط العراقي حوالي ٥٠ سنتاً فقط مقارنةً بنحو ٥,٣ دولار في كل من السعودية والكويت وإيران.

---

(١) - عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ٣٠ –٣٣.

على ضوء ما سبق تُستنتج حقيقة مفادها: إن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط من خلال ما سمي بالاستراتيجية الجديدة للسيطرة بصورة كاملة على النفط وأنظمته بطريقة تسمح لها باستخدامه لاحقاً في صراعها السياسي الاقتصادي مع القوة الرأسمالية المنافسة الأخرى.(١)

كما يستنتج أن السياسة الأمريكية الخارجية تحرك وتدير القوة العسكرية الهائلة بسبب اندفاعها وراء المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، متخفية وراء قضايا إيديولوجية عقائدية متلونة، ففي عدة محطات من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة مع بدايات القرن العشرين حاول المخططون التحفظ اتجاه أي مغامرة استعمارية. إلا أن ذلك لم يمنع الإدارات المتعاقبة من اتباع السياسة التي أدت إلى الهيمنة الاقتصادية. ولا يمكن لأحد أن يعتبر سياسة إدارة بوش السابقة إلا استكمالاً لهذا المشروع الإمبراطوري في الهيمنة الأحادية وحكم العالم والسيطرة على مقدراته.

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول، والحروب التي شنتها بحجة الإرهاب لم تكن الغاية منها سوى تحقيق مشروع اقتصادي ضخم يهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية استكمالاً للهيمنة الأحادية على العالم والسيطرة على مقدراته.

المطلب الثالث: دور المصالح الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

١- أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي:

يعد النفط إضافة إلى أهميته كمصدر من مصادر الطاقة، هو وسيلة من وسائل المضاربات في النظام الاقتصادي العالمي، حيث باتت السيطرة على النفط العالمي من قبل أصحاب النظام العالمي الجديد ضرورة ملحة لدعم اقتصادها، وبلغت الرغبة في النفط إلى أن أصبح سلعة استراتيجية لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة عالية من التصنيع الاستمرار من دونه.(٢)

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له في العالم، فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل مركز الصدارة في صناعة النفط العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية من جهة أخرى.(٣) وتلجأ الولايات المتحدة الأمريكية أغلب الأحيان إلى التهديدات سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر من أجل استمرار سيطرتها على الاحتياطات العالمية ووسائل نقل النفط وتكريره، كما وتفرض سياسة خفض أسعاره، ويعتبر النفط من الموارد المهمة التي تساهم في دعم الاقتصاد الأمريكي(٤).

---

(١)- ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، مرجع سابق ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

(2) Klara ،Michal ،T ،Resource wars ،the hew land scapeIof Global coglict metropolitan Books ،new -2 York 2007 p. 27

(٣) – مازن الجندلي، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦ ص١٧- ٢١

(٤) – محمد الريحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم ٥٢ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٠ ص ٣٨

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيس لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم بالنفط، ولكن سرعان ما فقدت هذا الوضع نتيجة تزايد حاجة أمريكا إلى النفط المستخدم لضمان سير مجتمعها الصناعي وعجلة اقتصادها، ومع تراجع معدلات الإنتاج، وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج رغم السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ولكن دون جدوى، فبدأ الاحتياطي الأمريكي يتناقص باستمرار، فبعد أن كان هذا الاحتياطي يمثل ٥٠% من مجموع احتياطي العالم من النفط عام ١٩٣٥، أخذت تنخفض هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى ٤٠% عام ١٩٤٤ و٢١% عام ١٩٥٤ و ٩% عام١٩٦٧ و ٣,٤ % عام ١٩٨٦ و ٣,٧% عام ١٩٨٧ من مجمل احتياطي النفط العالمي، هذا النقص في الاحتياطي يشير إلى وجود خلل ما يتربص بالاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد في كل مرحلة من مراحله على عامل النفط، ولا يستطيع المواجهة دون توافره[١].

هذا بالإضافة إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري النفطي الأمريكي من ٤٣,٧ مليار دولار إلى ٦٠,١ مليار دولار عام ١٩٩٩، بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٣٧,٥٥% ثم بلغ هذا العجز نحو ٧٥,٩ مليار دولار خلال تسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠١[٢]، وارتفاع الاستهلاك الأمريكي المحلي للنفط، حيث سجل معدل استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩,١٥ عام ٢٠١٠، وحقق معدل نمو الاستهلاك المحلي النفطي لها بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ نسبة ٢%، وبذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاستهلاك المحلي للنفط، والجدول رقم (١) يوضح بيانات الاستهلاك المحلي للنفط، ويمكن القول إجمالاً أنّ الاقتصاد الأمريكي المتقدم، والذي يسيم بحصص هي الأكبر لأي دولة في الناتج العالمي والتجارة الدولية، ويمسك بزمام القيادة التكنولوجية عالمياً، كان يمر بحالة تباطؤ وتدهور للمؤشرات المعبرة عن أدائه.

وبالنظر إلى هذا الواقع سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحافظة على احتياطها لأطول فترة ممكنة، فاتجهت نحو الخارج وبخاصة العالم العربي، لاستيراد ما تحتاجه من النفط لمواجهة المتطلبات المتزايدة، وبالفعل زادت الولايات المتحدة الأمريكية من اعتمادها على الواردات النفطية من دول الخليج، وبدل أن تتخذ إجراءات وخطوات من أجل خفض درجة اعتمادها على النفط ازداد استهلاكها من النفط الخام بنسبة ١٨%، وبلغ عام ٢٠٠٠ مستوى قياسياً في الارتفاع لم يسبق له مثيل في التاريخ وهو ٨٩٧,٦ مليون طن في العام أي ما يعادل ١٩,٧٠ مليون برميل يومياً، وهذا الأمر كان مصدر قلق أمريكي حول الاستقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الأمريكية من الخليج.[٣]

---

(١) – سمير أمين، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦.

(2)- Energy Information Administration, Monthly Energy-Review, Washington, November 2001.

(٣) – مازن الجندلي، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦ ص٢٦ – ٢٧

جدول رقم (١)

بيانات الاستهلاك المحلي للنفط لعام ٢٠١٠ لبعض الدول في العالم

مليون برميل يومياً

الدولة	الاستهلاك المحلي ٢٠١٠	معدل النمو في الاستهلاك ٢٠٠٩-٢٠١٠	الترتيب العالمي	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,١٥	٢	١	١
الصين	٩,٠٦	١٠,٤	٣	٢
اليابان	٤,٤٥	١,٥	٢	٣
الهند	٣,٣٢	٢,٩	٦	٤
السعودية	٢,٨١	٧,١	١٤	٦
البرازيل	٢,٦	٩,٣	٨	٧
ألمانيا	٢,٤٤	١,١	٤	٨
كوريا الجنوبية	٢,٣٨	٢,٥	٧	٩

المصدر: Bp Statistical Review of World Energy2011

لذلك كان لا بدّ للولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق لنفسها وجوداً عسكرياً فعلياً في دول الخليج العربي المنتجة للنفط، حيث يبدو جلياً أنّه السيطرة على سوق النفط العالمية أحد أهم الأسباب الظاهرية والجوهرية للحروب الأمريكية على مناطق متعددة من العالم، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ وذلك من خلال احتلال أراضي البترول العربية، أو تمر فيها أنابيب النفط الناقلة له، فقد وصل الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" إلى السلطة عام ٢٠٠٠ في وقت تتلاقى فيه مصالح شركات النفط ومستهلكيه الأمريكيين، حيث كانت مصلحة الشركات تكمن في ضمان سبيل سالك لها إلى احتياطات نفطية جديدة عالية الربح، والمستهلكون يسعون لضمان إمدادات النفط بأسعار معتدلة، فسعى الرئيسان "جورج بوش الأب والابن"، وفريقهما من المحافظين الجدد الذين يمتلكون كبرى شركات النفط في العالم، وتتلاقى مصالحهم مع مصالح سياستهم الخارجية الموالية لإسرائيل، إلى شن حرب على أفغانستان القريبة من بحر قزوين، واحتلال العراق، والتواجد في أرض الجزيرة العربية بعد اكتشاف حقول نفطية جديدة في السعودية أكبر من الحقول التي يجري استغلالها حالياً. كما أكد البروفسور الأمريكي (نعوم تشومسكي) في وصفه للاستراتيجية بقوله "أن النفط مورد طبيعي للاقتصاد الأمريكي، لكنّه يقع في مناطق لا تعود للأمريكيين، ولا بدّ من بقائه في متناول الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإنها مستعدة لخوض الحرب لشراء نفط ليس ملكاً لها بالكمية والسعر اللذين تحددهما"، كما أكد ذلك الرئيس السابق "نيكسون" في(نيويورك تايمز) بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٧ بقوله: (إننا لا نذهب إلى هناك -أي العراق- دفاعاً عن

الديمقراطية، فلا يوجد أي بلد ديمقراطي في المنطقة، ولا نذهب إلى هناك لمحاربة الديكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية)[1]، ومن هنا كانت الحرب على العراق من أجل المصالح الحيوية الأمريكية، لأنّه يمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم. إذ يبلغ الاحتياطي النفطي العراقي ١١% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط بعد أن بدأ الاحتياطي العالمي من النفط يتزايد عاماً بعد عام منذ عام ١٩٩٣ ليصل احتياطي النفط العالمي المؤكد عام ٢٠٠٦ (١١٦٠,٨٤) مليار برميل، منه احتياطي النفط العربي المؤكد (٦٦٨,٢٠) مليار برميل[2]وهذه الزيادة في الاحتياطي للنفط العالمي المؤكدة ناتجة عن اكتشافات جديدة، واستخدام أساليب حديثة ومتطورة في الكشف عن النفط الخام.

إنّ النفط يمثل عامل إنعاش للاقتصاد الأمريكي بمعظم قطاعاته، والسيطرة على الثروة النفطية تجعل المبادرة بيد أمريكا عالمياً، وتتيح لها ضرب النظم غير المنضوية تحت إرادة النادي الأمريكي، والتي ربما تفكر في تهديد أمن "إسرائيل".

لقد أكد القائد العسكري الأسبق (جون أبي زيد)* أن الحرب على العراق كانت من أجل النفط ولا نستطيع ذكر ذلك، كما قال رئيس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي السابق "غرينسبان" في نهاية عام ٢٠٠٧: (إن الحرب على العراق كانت من أجل النفط)، وأما (بول وولفوتيز) فقال في لقاء له بقاعدة عسكرية أمريكية جنوب شرق آسيا أواخر عام ٢٠٠٣ للتمييز بين كوريا الشمالية والعراق: (إن العراق يطفو على بحيرة من النفط)[3] وهذا يعني أنّ النفط كان وما زال من أهم عوامل الاستقرار في المنطقة العربية، فحيث يوجد النفط تزحف الأطماع الأمريكية فيتحول إلى مصدر للمتاعب نتيجة سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة والهيمنة على العالم لأجله، فالنفط وحمايته وضمان أمن "إسرائيل" جوهر السياسة الأمريكية تجاه العالم.[4]

وبناء على ذلك فإن اعتماد الولايات المتحد الأمريكية على نفط منطقة الشرق الأوسط تغير جداً وأخذ يزداد مع تطور دور الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، وتراجع احتياطها وهذا ما حدث خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط العربي جعلها تتبنى سياسات خارجية وعسكرية للسيطرة على هذه المنطقة من العالم.

---

(١) – منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٦٩

(٢) – التقرير السنوي لمنظمة الأوبك ٢٠٠٦

* جنرال في الجيش الأمريكي، من مواليد ١٩٥١، تولى، القيادة المركزية الأمريكية والرجل الأول فيما عرف بالحرب على العراق.

(٣) – عصام الخلي، النفط العراقي خمس سنوات من الاحتلال، الموقع http//www. Aljazeera. Net

(٤) – سمير أمين، مناهضة العولمة، مرجع سابق ص ١٩٦

٢- السياسة الخارجية:

هي الآليات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية الضامنة لمصالح الدول القومية في المحيط الدولي والهادفة إلى تحقيق أمنها وسيادتها[١].

تلعب المصالح الاقتصادية دوراً مهماً في توجيه السياسية الخارجية حيث تقوم الدول برسم سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية ترسم سياستها الدولية بما يعزز من مكانتها العالمية ، وتحفظ لها دور الريادة في العالم بحيث تحافظ على بقائها في موقع القطبية الأحادية ، مهيمنة بذلك على السياسة، والاقتصاد العالمي، وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على أربع مصالح حيوية هي: [٢]

- البترول: حيث يمثل الشرق الأوسط ،وخاصة دول الخليج مصدر البترول الرئيسي للولايات المتحدة، والذي يعتبر شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم، حيث تستهلك الآلة الأمريكية ٣٠% من النفط في العالم رغم أن نسبة سكانها لا تزيد عن ٦% من السكان
- الممرات المائية: حيث يتحكم الشرق الأوسط بأهم الممرات المائية في العالم مما يزيد من أهميته الاقتصادية إذ أن معظم تجارة النفط تمر عبر هذه الممرات المائية
- المحافظة على أمن الكيان الصهيوني، وتفوقه باعتباره القاعدة المتقدمة لحماية المصالح الغربية والأمريكية.
- اعتبار منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج سوقاً للبضائع الأمريكية، تضمن تصريف المنتجات بأنواعها كافة، وخاصة الأسلحة حيث تعتبر المنطقة أكبر مستورد للسلاح الأمريكي.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر سياستها الخارجية إلى إلحاق أسواق الدول الحليفة بشركاتها الدولية ، فضلاً عن تنمية التحالف الخليجي وسوقه الاقتصادي الذي يشكل أساساً إقليمياً من أجل بناء تكتل اقتصادي تابع للاحتكارات الأمريكية[٣].

إنّ السياسة الخارجية الأمريكية لا تنفصل عن مصالح النخبة الحاكمة، فالطبقة الرأسمالية التي تسيطر على آليات صنع القرار تسعى إلى توطيد مصالحها، وتعزيز قدراتها داخل الولايات المتحدة وخارجها.

لكن هذه السياسة قد تلجأ إلى العنف من أجل تحقيق مصالحها، حيث كان هذا موجوداً قبل الحرب الباردة ،وخلالها، وبعدها ،وأغلب الرؤساء الأمريكيين قادوا الولايات المتحدة إلى حرب عدوانية، أو مؤامرات انقلابية في بلدان العالم النامية ،وكان الغرض منها سواء في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا، خلق المناخ الاقتصادي ،والسياسي، والقانوني لعمل شركاتها الكبرى ، وبالتالي فإنّ السياسة الخارجية

---

(١) - السياسات الأمريكية ورهان العاجز

http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2001/26_9_01.htm

(٢) - المرجع السابق.

(٣) لطفي حاتم: السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية

http://al-nnas.com/ARTICLE/LHatam/24al1.htm

الأمريكية بعد الحرب الباردة وجدت الفرصة كي تعجل في فتح أسواق العالم أمام شركاتها الكبرى ولذلك بدأت حكومة "كلينتون" بعد أن زالت قيود الحرب الباردة على القيام بدور التاجر المروج للشركات الكبرى.[1]

إنّ المصالح الاقتصادية وخاصة النفط يلعب الدور الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت علاقتها بالشرق الأوسط عن طريق البترول.

وفي بدايات القرن العشرين أوعزت الحكومات الغربية لشركاتها النفطية العالمية بتوجيه استثماراتها إلى دول منطقة الشرق الأوسط بهدف السيطرة على صناعتها النفطية ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى القيام بعمليات سرية وغير سرية لمواجهة المصالح البريطانية، وكنتيجة لتلك السياسات نجحت الشركات النفطية الأمريكية نسبة سيطرتها على احتياطات نفط الشرق الأوسط من ١٠% إلى ما يقرب من ٦٠% خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٦٧ مقابل تناقص نسبة سيطرة الشركات النفطية البريطانية من ٧٢% إلى ٣٠%.

وعن طريق النفط توطدت العلاقة بين قوى نفوذ رجال البترول في الولايات المتحدة إلى درجة مكنتهم من تقديم المساعدات الهائلة للمرشحين لرئاسة الجمهورية بما يحقق لهم الفوز، وكان نجاح أيزينهور عام ١٩٤٩ أكبر دليل على ثورة أقطاب البترول الذين تعهدوه بالرعاية منذ عام ١٩٤٩ ، ولقد قام أيزينهور عند تشكيله للوزارة بإدخال سبعة من كبار أصحاب الملايين والبترول في وزارته أمثال: "يوجين هولمان" رئيس شركة "أسو وولتر"، "هالونان" رئيس "ناشيونال"، "بترولييم كاونسل"، "روبرت أندرسون"، الذي كان رئيساً لشركة "ميدكو نيننت أويل ودولي سارب" وهو من كبار رجال البترول في هيوستن بولاية تكساس، "وليم التون جونر" مستشار الرئيس، و"جورج ألن" مستشار خاص "لأيزينهاور" وهو صاحب مشروعات إنتاج البترول من اليمن.[2]

إنّ للبترول وصناعته تأثير كبير على البيت الأبيض الأميركي، حيث كان للنفط دوراً كبيراً في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، إذ قامت الولايات المتحدة بمؤامرات الانقلابات التي تعرضت لها سورية من أجل الحصول على موافقتها على مرور خط أنابيب التابلاين القادم من السعودية عبر أراضيها.

يرى الباحث أن هناك دور كبير للشركات الكبرى التي تمثل بعض المصالح الاقتصادية، والتي تؤثر في صناعة القرار الأمريكي ومنها الشركات النفطية، المجمع الصناعي العسكري، الشركات الأمنية. شركات البناء وغيرها.

---

(1) - www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313- السياسة الخارجية مرآة لمصالح النخبة الحاكمة

(٢) - صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط، جريدة الأهرام، القاهرة، مصر.

وفي سبيل توضيح هذه العلاقة سيتم التطرق إلى جماعات المصالح الاقتصادية، ودورها في صناعة القرار الأمريكي، ومدى تأثيرها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لضمان مصالحها:[1]

٣- المصالح الاقتصادية الأمريكية:

تعريفها: هي عبارة عن التنسيق بين الدول الكبرى، وشركاتها النفطية في كيفية إدارة لعبة المصالح ، بهدف ضمان التدفق النفطي لأسواقها بشروط تفضيلية تدعم الهيمنة العالمية لاقتصاداتها وذلك عن طريق استخدام الوسائل كافة بما فيها العسكرية

أ- الشركات المتعددة الجنسيات (الأمريكية):

تمثل الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي ،وبعد الحرب العالمية الثانية تزايد عددها في ظل عصر العولمة بدأت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات تعمل على تكييف مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم، غير أن الشركات الاقتصادية الكبرى، وشركات السلاح، ولوبي المال أثبتت قدرتها الفعلية على صناعة القرار الأمريكي، والتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية مؤكدة بأن فريق البيت الأبيض هم مجرد أدوات تستغلها هذه الشركات لتمرير القوانين، والقرارات التي تصب في مصلحتها[2].

- الشركات النفطية ودورها في رسم السياسة الخارجية:

تلعب الشركات النفطية الأمريكية دوراً كبيراً في تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي، وصفه الاقتصادي الأمريكي الشهير "كينيث جالبرايت" بأن مبيعات خمس شركات أمريكية وهي (جنرال موتورز- وول مارت، واكسون موبيل، وفورد، وديملر كرايسلر) تتجاوز الناتج القومي لـ ١٨٢ دولة في العالم، وإن دخل شركة "إكسون" للنفط يفوق دخل مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوائل) مجتمعة، وإن اقتصاد شركة "موتورز" أكبر من اقتصاد الدانمارك، ومن بين الشركات النفطية الخمس الكبرى في العالم توجد ثلاث شركات "شيفرون"، "وإيكسون"، "وإيكو" اضافة إلى الشركات التي تعمل في المعدات النفطية، منها شركة "هاليرتون"، والتي حفرت في عام ١٨٥٩ أول بئر في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح يتحكم في هيكل الاقتصاد الأمريكي.[3]

كما تقوم الشركات النفطية بالتدخل في دول خارجية، وذلك عن طريق تمويل انقلابات عسكرية لحماية مصالحها ضد حكومات لا تشجع الاستثمار الأجنبي وأطاحت برؤساء دول في فترات

---

(1) - http://alarabalyawm.net/?p=187721 السياسة في خدمة المصالح الاستراتيجية النفطية

(2) - http://muntāda.sawtalummah. Com كمال القيسي: أجيزة صناعة القرار الأمريكي

(٣) راندا موسى، النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Seri

السبعينيات والثمانينيات حيث قامت الشركة الأمريكية أرامكو وموبيل الأمريكيتان في تدبير انقلاب عسكري لرئيس وزراء الحكومة بعد قرار تأميم النفط والغاز الطبيعي.

إن الوصول إلى النفط عبر الشركات النفطية كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي، خصوصاً في ضوء التزايد المتوقع للواردات الأمريكية من النفط، والتي قد تصل إلى ٦٢% من استخدامات الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠[١].

لقد لعبت جماعات المصالح النفطية الأمريكية دوراً مهماً تسوية الأزمة السودانية، وذلك منذ بدأ السودان في إنتاج النفط، حيث بدأت تتغير سياسات الولايات المتحدة تجاه الخرطوم بشكل شبه كامل، وبدأ هذا الاهتمام يظهر بوضوح منذ إدارة الرئيس "بوش"، ممثلاً بإرسال السيناتور "دانفورث" إلى السودان ٢٠٠١ وكتابة تقرير عن الأوضاع، والذي تضمن إشارات صريحة إلى البترول، ومشكلة اقتسام العائدات، وفي ظل تولي "باراك أوباما" السلطة قام بتعيين مبعوثه الخاص في السودان "اسكوت جرايش" الذي أسهم في وضع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه السودان التي تقوم على سياسة (العصا والجزرة) في آن واحد ومع تدفق إنتاج النفط في السودان، وعدم استجابة الشركات الآسيوية، والخليجية للضغوط المتواصلة من الإدارة الأمريكية تجاهلت واشنطن الجماعات المسيحية اليمنية المطالبة بموقف متشدد تجاه الحكومة السودانية لصالح كل مستويات السلطة الأمريكية تهدف إلى وضع نهاية للحرب، وإيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، والتصالح مع الحكومة السودانية، وذلك تمهيداً لإحلال الاستقرار السياسي في السودان عامة، مما يحفز شركات النفط الأمريكية على دخول مجال الاستثمار النفطي الواحد هناك.

إنّ استخدام الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية من أجل تأمين نفط السودان، وإن ما دفع الولايات المتحدة إلى لعب هذا الدور المهيمن على أجواء المفاوضات لتوقيع اتفاقية السودان كان دعم مصالح الشركات النفطية الأمريكية بأن تكون لها حصة كبيرة في عمليات استخراج النفط السوداني علاوة على المصالح المباشرة للشركات الأمريكية، وصلتها الوثيقة بالإدارة وخصوصاً أنها أول من اكتشفت النفط بكميات كبيرة في السودان عن طريق شركة (شيفرون) الأمريكية.[٢]

• علاقة الشركات مع الساسة الأمريكيين:

إن الشركات الأمريكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالساسة الأمريكيين، وبالتالي تؤثر في صناعة القرار السياسي بما ينسجم مع مصالحها الاقتصادية، رغم ما قد ينجم عن قرارات الإدارة الأمريكية من كوارث إنسانية، وتدمير لبلد آمن مثل العراق المهم فقط تحقيقاً تطمح إليه، إن الشركات الأمريكية الكبرى التي

---

(١) نجلاء مرعي، جريدة الأهرام، النفط الإستراتيجي والتكالب الأمريكي علي السودان
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1032061&eid=11699

(٢) – المرجع السابق.

يقف وراءها رجال الدولة الأمريكيين أصحاب القرار الاقتصادي المؤثر في السوق الأمريكية قد حققت أرباحاً هائلة من خلال العقود في العراق كما ورد في صحيفة العرب الدولية يوم ٢٠١٣/٨/٢٥ وتحت عنوان فضيحة القرن، على أن الفضيحة الجديدة هي عملية تربح عدد من المسؤولين الأمريكيين من نهب وتهريب البترول العراقي، والتي قدرت أرباحها بأربعة مليار دولار.

تقول الوثائق التي جمعت من قبل عدد من أعضاء الموتغرس الأمريكي: أن كلاً من "ديك تشيني" - نائب الرئيس الأمريكي، و"دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع، و"جورج بوش الأب"، وغيرهم فقد قاموا بتنظيم عملية سرقة ونهب منظم لبترول العراق عن طريق شركاتهم العاملة في هذا المجال، وإن "بول بريمر" الحاكم الأمريكي يشرف بنفسه على هذه الصفقات وإجراءات نقل البترول العراقي في سرية مطلقة ومن أهم الشركات التي دخلت العراق وتعود ملكيتها أو جزء منها لرجال الدولة الأمريكان هي: [1]

- "هالبرتون" الأمريكية للخدمات النفطية، التي تخضع لإشراف "ديك تشيني" الذي دخل في إطار اتحاد مع شركة جديدة أسسها "جورج بوش الأب"، أطلق عليها اسم الخدمات الأمريكية المتحدة للنفط، وإن هناك عمولات دفعت لوزير الدفاع "رامسفيلد" الذي يساهم مساهمة كبيرة في شركة البترول الصافية، والتي دخلت بدورها طرفاً في عملية النهب

- بيكتل فروب إنك، ولقد كان "جورج بوش" رئيساً للشركة لفترة امتدت لثمان سنوات قبل أن يصبح وزيراً للخارجية في إدارة "رونالد ريغان". أيضاً ضمن العاملين والمالكين لجزء من تلك الشركة الجنرال (المتقاعد)"جاك شيهان" كبير نواب الرئيس بشركة "بكتيل" وهو عضو مجلس السياسة الدفاعية، "دانيال تشاو"، وهو الآخر كبير نواب الرئيس بشركة "بكتيل" وهو يعمل في المجلس الاستشاري للبنك الأمريكي للتصدير والاستيراد، "كاسبر واينبير": وزير الدفاع، "وليم كيسي" المدير السابق للإستخبارات الأمريكية والقائد للقوات الأمريكية في العراق.

إن الشركات المتعددة تعمل على تكييف مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم منذ الستينات حيث تقوم القوة العسكرية الأمريكية بهدم البنية التحتية للبلاد التي تحتلها ومن ثم تدخل هذه الشركات الأمريكية لتبنيها فتحقق أرباحاً كبيرة تنعش من خلالها الاقتصاد الأمريكي وتجعل عجلته تدور ومن ثم تصبح هذه البلاد المحتلة سوقاً جديداً لتصريف منتجات الشركات الأمريكية وقد أكد هذا "جورج الأب" عندما قال: يجب أن تعتبر أي تحالف مع أي دولة مؤقتاً ألا إذا كان هذا التحالف مفيداً لمصالحنا.

لقد أثبتت الشركات الاقتصادية الكبرى وشركات السلاح ولوبي المال قدرتها على التأثير في صناعة القرار الأمريكي وخاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الجدير بالذكر أن معظم الشخصيات

---

(١)إسراء البدر، الشركات الأمريكية في العراق و صلتها برجال الدولة و الساسة الأمريكان
http://www.alukah.net/culture/0/3803/#ixzz35jeWdqWl

السياسية البارزة في عهد "بوش" كانت تحتل مناصب حساسة في شركات النفط وشركات السيارات والسلاح، وإن اللجوء إلى غزو العراق كأحد القرارات الحاسمة المسرة من طرف "اللوبي" المالي بعد إدراكها أن سيطرة الشركات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى في التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد الولايات المتحدة أو "إسرائيل".

ولقد حققت هذه الشركات الرأسمالية صفقة عقود نفطية تعتبر من أكبر عمليات النهب في التاريخ حيث ستحظى بـ ٧٥% من قيمة العقود بينما يبقى ٢٥% فقط لشركاتها في العراق، ولا تستثني الشركات المتعددة الجنسيات ذات المنفعة الكوارث الطبيعية من استثماراتها فهي تلجأ إلى تطبيق سياستها الاقتصادية على حساب بؤس الملايين[١]

"ونعومي كلاين" توضح هذه الظاهرة وذلك عندما حدث الإعصار الذي أطلق عليه في الولايات المتحدة "كاترينا" هجم المستثمرون وقرروا بدعم من إدارة الرئيس "بوش" تحويل المنطقة إلى منتجعات سياحية وساهم تأثير العنصر الاقتصادي في صنع القرار الأمريكي بشكل إيجابي أحياناً كتهدئة النزاعات التي بدت مستعصية الحل مثل النزاعات الصينية الأمريكية والهندية الصينية وغيرها. كما عملت الشركات وجماعات المصالح وقوى الضغط بالتأثير على قرار "جورج بوش" حيث تبنى مشروعاً تبناه الحزب الجمهوري وجماعات المصالح وهو التخفيض الضريبي الهائل ما بين ١,٣ – ١,٧ تريليون دولار[٢]

وهو الأمر الذي عارضه "كلينتون" وحذر منه في خطابه الأخير في حملة "اوباما" الانتخابية عام ٢٠٠٨ لأنه سيخدم الطبقة الفذة ويسيطر على الأمريكان.

• دور الشركات في الانتخابات الأمريكية:

تلعب الشركات وصناع المال دوراً كبيراً في تغطية الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتحاول هذه الشركات انتهاز فرصة تلك الانتخابات للحصول على مكاسب جديدة القديمة وتنفق تلك الشركات ملايين الدولارات للإطمئنان على سن القوانين التي قد تخدم مصالحها فقد قامت على سبيل المثال شركة الأدوية بإنفاق ١٠٩ مليون دولار لإقرار قانون التأمين الصحي[٣]

تبرعت كل من جامعة كاليفورنيا وجامعة "هارفارد" ومؤسسة "وارنر" الإعلامية وشركة "ميكروسوفت" وشركة "سيتي كروب" بما يقارب من مليوني دولار لحملة كيري الانتخابية كما تبرعت كل من شركة "ميرل لينش" و"برايس واترهاوس" ومحطات "يوبي إس" و"مورجان ستانلي" و"جولدمان ساكس" و"يوبي إس

---

(1) - http://munada.sawtalummah.com أجهزة صناعة القرار الأمريكي

(٢)– لهيب عبد الخالق، الديمقراطيون والجمهوريون في مرحل التحديات الانتخابية للرئاسة الأمريكية القادمة
- Moharer.net/moh160/lahib-abdulkhaleg160.htm

(٣) – أجهزة صناعة القرار الأمريكي، مرجع سابق.

إي جي" لكل من مرشحي الرئاسة الأمريكية، إلا أن تبرعات تلك الشركات قد انتفع منها الجمهوريون بشكل أكبر وذلك لقدرتهم على اتخاذ القرارات الفعلية والمنجزة والتي تخدم مصالح هذه الشركات

ويرى "نعوم تشومسكي" أنه من نتائج سيطرة الشركات العملاقة الأمريكية على وسائل الإعلام هي تعبئة الجمهور لتأييد المصالح الخاصة التي تسيطر على الحكومة والقطاع الخاص. كما أن للشركات الكبرى الأمريكية في الداخل الأميركي علاقة وطيدة مع وسائل الإعلام وهذه العلاقة تجمعها أيضاً مع المؤسسات السياسية والدوائر الحكومية وبالتالي هذه العلاقة تؤدي للعب دور حاسم في إدارة الانتخابات وتحديد نتائجها سلفا.

كما أنه أصبح هناك شركات عملاقة متخصصة في مجال السيطرة على الرأي العام والتي تبتكر طرقاً لمقياس الرأي العام وتوجيهه بطرق مؤثرة تجعله يقبل على انتخاب مرشح دون غيره، ولهذه الشركات دوراً كبيراً في التأثير على باقي الجمهور[1]

تعتبر السياسة الاقتصادية من الثوابت في السياسة الأمريكية حيث يصفها أصحاب رؤوس الأموال بالدرجة الأولى، وهم وفق منهج ثابت يشاركون بالتبرعات المالية لصالح الحزبين الجمهوري والديمقراطي لتغطية نفقات معاركها الانتخابية. والسياسة الاقتصادية تميل مرة باتجاه رأسمالية متشددة كما حدث في عهد "رونالد ريغان" و"جورج بوش الابن" وجميعهن جمهوريين أو نحو الوسط كما فعل "بيل كلينتون"، و إنّ الحزبين لم يتمكنا من مواجهة السياسة الاقتصادية والتشكيك بها، إذ أنه ليس من مصلحتها ذلك حيث أن هذه السياسات أوصلت الوضع الاقتصادي الأمريكي إلى وضعه الراهن وهو من مصلحة الطبقات الثرية والمتوسطة مادياً إلى حد كبير[2]

كما تتميز الانتخابات الرئاسية الأمريكية بأنها الانتخابات الأكثر كلفة في العالم حيث يستخدم المتنافسون في الانتخابات الرئاسية والكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) مبالغ طائلة لتمويل حملاتهم الانتخابية. ولقد كانت الانتخابات الأمريكية تنظم وفق القانون الأمريكي وكيفية مراقبة إنفاق أموال التبرعات إلا أن تغيراً طرأ على ذلك بصدور حكم قضائي فتح آفاقاً كبيرة للإنفاق السياسي من جانب الشركات الكبرى والمنظمات والاتحادات. وهو ما عظم دور ما يعرف في الأوساط الأمريكية الصحفية والإعلامية بـ superpacs أو "سوبر باكس".

حيث تسمح لها الأحكام القضائية الصادرة بجمع مبالغ غير محددة من الأموال من المانحين، مما سيجعل الانتخابات لعام ٢٠١٢ الأكثر كلفة في تاريخ الانتخابات الأمريكية .

---

(١) المرجع السابق .

(٢)- لبيب عبد الخالق، الديمقراطيون والجمهوريون في مرحل التحديات الانتخابية للرئاسة الأمريكية القادمة، مرجع سابق

إن ظهور " السوبر باكس" والتي هي عبارة عن منظمات ضمت لجان العمل السياسي وتقوم على جمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات التابعة لجماعات مصالح أمريكية معينة ثم تقوم بتوجيه هذه التبرعات لمساندة المرشحين الداعمين لها.[١]

ولقد جاءت هذه اللجان للحد من سطوة المال على الانتخابات الأمريكية وذلك عن طريق توثيق التبرعات المالية للمرشحين السياسيين والحد من بعض أنواع التبرعات وخاصة تبرعات الشركات الكبرى مباشرةً للمرشحين. ويسمح قانون تمويل الحملات الانتخابية الأمريكية لهذه اللجان بجمع تبرعات فردية لا تزيد عن ٥٠٠٠ دولار من الشخص الواحد ليؤكد دعمه لمرشح ما.

وفي عام ٢٠١٠ جاء قرار المحكمة العليا القاضي بأن "الشركات الكبرى لها نفس حقوق الأشخاص الطبيعيين" وبأنه لا يحق للحكومة تحديد المبالغ التي تستطيع هذه الشركات إرفاقها لدعم أو انتقاد المرشحين، وفي عام ٢٠١٠ قضت محكمة الاستئناف الفيدرالية أن بإمكان لجان العمل السياسي قبول الهبات بشكل غير محدد ومع أن هذه المنظمات لا يحق لها أن تمنح الأموال مباشرة للحملات الفردية أو التنسيق مع المرشحين أو مع الأحزاب السياسية فإن باستطاعتها استخدام ما تشاء من الأموال التي تتمكن من جمعها للترويج لمن تؤيده من المرشحين أو لاستخدامها ضد خصومها السياسيين وهذا ما حدث عند ترشح "أوباما" لفترة رئاسية ثانية، استخدم المال السياسي على نطاق واسع في انتخابات عام ٢٠٠٤ حيث أنفقت الكيانات والمنظمات التابعة للحزب الديمقراطي أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لانتخاب "جون كيري" رئيساً في مواجهة منافسه الجمهوري "جورج دبليو بوش". وفي عام ٢٠١٠ أنفقت المنظمات الممولة من قبل التيارات اليمينية المحافظة نحو ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة المرشحين الجمهوريين للسيطرة على مجلس النواب والفوز بمقاعد إضافية في مجلس الشيوخ.[٢]

وعلى الرغم من أن "السوبر باكس" ممنوعة قانونياً من التنسيق مع المرشحين إلا أن القائمين على إدارتها يرتبطون بعلاقات قوية بالمرشح الذي تدعمه اللجان، فالمجموعة التي دعمت (ريك بيري) المرشح عن الحزب الجمهوري ساهم في تأسيسها (ميك تومي) الرئيس السابق لمكتبه عندما كان حاكم ولاية تكساس.

كما يعد المرشح الجمهوري (ميت رومني) هو أكثر مرشحي الانتخابات الرئاسية دعماً من قبل "السوبر باكس" نظراً لتاريخه كرجل أعمال، وبالرغم من أن "السوبر باكس" لا تقدم أموالها بشكل مباشر للمرشحين فإنها تدعمهم بصورة غير مباشرة أو بمهاجمة خصومها.

---

(١)عمرو عبد العاطي ، المال السياسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية
http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%

(٢) – المرجع السابق.

حيث يشير تقرير بصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" أن ٨٠ لجنة من "السوبر باكس" أنفقت حتى ٢٢ من عام ٢٠١٢ ما يقارب من ١٩٤,٤ مليون دولار وأن ٧٤% منها تستخدم إعلانات تهاجم مرشحاً معيناً، حيث أنفقت ما يقرب من ١٨ مليون دولار على إعلانات تهاجم منافسه الديمقراطي أوباما، ومن ناحية أخرى أنفقت لجان "السوبر باكس" ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار لاستهداف المنافس "رومني" وذلك في الترشح للرئاسة من الحزب الجمهوري[١].

ويرى الباحث أن المبالغ الطائلة التي تدفع من قبل الشركات و"السوبر باكس" والتي هي أساساً تأتي من دوائر المال ورجال تجعل أجهزة المرشحين بعيدة عن تلبية احتياجات الناخب الأمريكي العادي وتصبح القرارات والسياسة الخارجية موجهة لخدمة مصالح هذه الشركات والطبقات الغنية.

إن الشركات الأمريكية تقوم بالتحايل على القانون الأمريكي الذي يقلل من الدعم المباشر من قبل الشركات للمرشحين وذلك عن طريق دعم بعض الهيئات السياسية المحلية والتي تقوم بدورها بدعم المرشحين، كما تقوم هذه الشركات بإنفاق المبالغ الضخمة من أجل إقامة حفلات للمرشحين

لقد كانت الشركات الأمريكية في السابق ذات توجه محدد في دعم المرشحين وكان ذلك التوجه يرتبط في الغالب مع مصالح هذه الشركات، أما في السنوات الأخيرة فتشهد تغيراً في تلك السياسة حيث تقوم بدعم جميع المرشحين المؤهلين للفوز وتحافظ على كلا المعسكرين. فبين أكبر ١٠ متبرعين لكل من الرئيس جورج بوش ومنافسه جون كيري توجد ٤ شركات تدعم الجانبين.[٢]

فبينما كانت الشركات المالية الكبرى في السابق تفضل الحزب الجمهوري فقط، فإنها تشهد اهتماماً أيضاً بـ"جون كيري" ولعل دعم أكبر عشرة شركات تدعم الرئيس "بوش" هي لأن سياسات بوش كانت تصب في مصلحة هذه الشركات، ولعل من بعض هذه السياسات التخفيضات المتتالية (٣ تخفيضات) في الضرائب على دخل تلك الشركات والتي أجراها جورج بوش في الفترة الرئاسية الأولى كما أن اتخاذ بوش قراراً شنّ فيه الحرب على العراق كان بتأثير وبدافع من هذه الشركات (النفطية والسلاح والإعمار) من أجل الحصول على مكاسب إقتصادية. يرى الباحث بأن هذه الشركات حققت أرباحاً هائلة نتيجة العقود التي مكنتها من نهب النفط العراقي.

لقد تحولت السياسة الخارجية الأمريكية في ظل وجود الشركات الأمريكية إلى مشروع استثماري يصب في خدمة الطبقة العليا من المجتمع الأمريكي.

• المجمع الصناعي العسكري ودوره: يقصد بمصطلح المجمع الصناعي العسكري بالعلاقات السياسية بين الحكومة والجيش والقطاع الصناعي الرأسمالي، وهذه العلاقات تشمل التنمية والانتاج والبحوث وتقديم الدعم والتدريب العسكري والأمن القومي.

---

(١) - المرجع السابق.

(2) www.islmport.com - مجلة البيان

يأتي المجمع الصناعي العسكري بالمرتبة الثانية بين جماعات الضغط التي تأخذ دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا المجمع يسعى بالضرورة للضغط باستمرار على صانع السياسة الخارجية الأمريكية نحو زيادة الإنفاق العسكري، ويتألف هذا المجمع من كبار العسكريين الحاليين والسابقين في تحالفٍ عضويٍ مع أكبر الشركات الصناعية المرتبطة بصناعة السلاح.

ومن أبرز مظاهر هذا التحالف توظيف العسكريين السابقين في الشركات المنتجة للسلاح، أما تأثير هذا التحالف فيكون في تصويت أعضاء الكونغرس الأمريكي نحو زيادة الإنفاق العسكري.[1]

وفي بداية عام ٢٠١١ صدر كتاب "أنبياء الحرب" للكاتب "ويليام هار"د، يتحدث فيها المؤلف عن نشأة شركة "لوكهيد" إلى حين اندماجها "لوكهيد مارتن" حيث تنتج الأسلحة مع شركة "مارتن" عام ١٩٩٥ وتسهم في حفظ الأمن وتدريب القوات. ويبين المؤلف دورها في التأثير بصياغة السياسة العالمية ودورها السلبي في إثارة الحروب على مستوى العالم من أجل تحقيق الربح الأكبر على حساب إبادة الشعوب وتجارتها مرهونة بوجود الحروب في العالم، ويحاول المجمع الصناعي العسكري من خلال بعض الشركات العملاقة أن يتقرب من أماكن صنع القرار وخصوصاً الرؤساء المرشحين للرئاسة حيث تستعد هذه الشركات لتمويل الحملات الانتخابية لكل الرؤساء مقابل أن تعطى إمتيازات التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط، أو إمكانية تصنيع الأسلحة ليتم تصديرها إلى أماكن الصراع في العالم من خلال دعم الكونغرس وبعض القوى كـ"اللوبي" اليهودي الذي يلعب دوراً أكبر في رسم السياسات الأمريكية كما يستطيع هذا "اللوبي" أن يساعد المجمع الصناعي العسكري في التأثير على الاستراتيجية الأمريكية في مجال الأمن الاقتصادي وإدارة الأزمات.[2]

إن صناعة السلاح لا تأتي أرباحاً من المبيعات المحلية فقط وإنما من الصادرات الخارجية التي تعود عليها بعشرات المليارات من الدولارات وهي تتلاعب بالسياسة العامة من أجل استمرارها.

لقد كان "أيزنهاور" قلقاً من حجم المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالاقتصاد والمجتمع الأمريكي وكان خوفه من تحويل الاقتصاد إلى تابع للمؤسسة العسكرية، وكان تحذيره بأن الإنفاق العسكري كان يستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الإنفاق الحكومي وأكثر من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي[3].

كما حذر الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" من المجمع الصناعي العسكري بقوله بأن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية وإننا لا بد أن نحذر من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطراً. وألقى الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" الضوء على المجمع الصناعي حيث أن هذا المجمع استولى على السلطة في

---

(١) - محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

(2) - http://www.alrai.com/artic صالح لاني المعايطة تجمع الصناعي العسكري يدير استراتيجة الأمن القومي الأمريكي

(٣)- المرجع السابق.

الولايات المتحدة وقام بإنشاء سلطة فاشية هدفها شن الحروب كما حدث في العراق وأفغانستان كما أن هذا المجمع يدير السلطة في الولايات المتحدة وأصبح تحالفاً واسعاً بعد أن انضم إليه المحافظين الجدد وقد أراد هذا المجمع الحرب في أفغانستان والعراق كي يسيطر على العالم وتحقيق الربح عبر تجارة الحروب فاعتمد على تجارة الخوف ونشر الأكاذيب واستغل أحداث ١١ أيلول.[١]

كما كتب الكاتب الحقوقي "واتيهيد" في موقع (مؤسسة مستقبل الحرية) وصف المجمع العسكري بأنه "العدو من الداخل" ويشير إلى العلاقة السياسية بين مشرعين في الكونغرس والقوات المسلحة ممثلة بالبنتاغون (وزارة الدفاع) والصناعة الحربية التي تدعم الجيش والمشرعين وهذه العلاقة تشمل تقديم العلاقات السياسية وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي وإطلاق حملات ضغط من أجل كسب تأييد السلطة التنفيذية وهذا ما أطلق عليه علماء السياسة "المثلث الحديدي" لوصف التداخل ما بين صنع القرار السياسي والعلاقة بين لجان الكونغرس والسلطة التنفيذية ومجموعات الضغط [٢]

وتقوم الميزانية بتخصيص جزء للدفاع ولكن القليل من الأموال هي للدفاع الوطني فالسنة المالية ٢٠١٢ التي أقرها مجلس النواب خصصت ٨٧% من الأموال الأمنية للقوات العسكرية ولاءً للأمن الداخلي.

كما أن المجمع الصناعي العسكري يقوم بالاحتيال على دافعي الضرائب بمليارات من الدولارات تخصص لإنفاق دفاعي مشكوك فيه وهناك دراسة أعدها مكتب المحاسبة (التابع للكونغرس) أن ٧٠ مليار دولار هي تكاليف زائدة دفعها "البنتاغون".

لقد كانت المؤسسة العسكرية تبحث وبشكل مستمر عن تبرير لوجودها إلى أن أصبحت العوامل الاقتصادية هي العوامل الرئيسية التي تتحكم في كل ما يجري داخل "البنتاغون".

ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة ما بين السلطات السياسية والعسكرية الصناعية في الولايات المتحدة حيث أن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، فالإدراك الاستراتيجي الأمريكي يضع في أولوياته القوة العسكرية كمحدد رئيسي لتحقيق الأمن القومي والتفوق العالمي، وهذا يلاحظ من خلال ارتباط القوة العسكرية بحماية المصالح الحيوية للاقتصاد الأمريكي.

فبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ نشأ تحالف مكون من الشركات الضخمة في التخصصات التصنيعية العسكرية، والذي عرف في بداية التسعينيات بالمركب الصناعي العسكري أو المجمع الصناعي العسكري، وهنا يكون الارتباط بين رأس المال الصناعي برأس المال التجاري، بحيث أصبحت مجموعة هذه الشركات تتكون من شركة قابضة، تشرف على شركات فرعية تعمل في الصناعة والمال والتجارة والإنتاج العسكري.

---

(1) - www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=3372&SecID

(2) - almawqef.com «المجمع العسكري الصناعي» عدو من داخل أمريكا

وأصبح هناك ارتباط وثيق بين المركب الصناعي العسكري والمصالح الإستراتيجية الأمريكية حيث أصبح هذا المركب يمتلك القدرة على التغير في الموازين الدولية ويستطيع التأثير على السياسة الخارجية وفق أسس احتكارية ولقد عمل المجمع العسكري على توجيه عملية صنع واتخاذ القرار السياسي بعد إدراكه العسكري لتحقيق القوة الأمريكية بتمرير المبادلات التجارية وتنفيذ الصفقات والتعاقدات واستطاع اختراق معظم مكونات النظام السياسي الأمريكي بمساندة اللوبيات الموجودة مثل "الاسرائيلي" من خلال الدعم والتبرعات وشراء المسؤولين وأعضاء الكونغرس الأمريكي والدعم للحزبين في الانتخابات، ويأتي المقابل لهذه الشركات بهذا المركب بعد نجاح الرئيس.

وتستفيد شركات السلاح كثيراً من العقود العسكرية التي تشملها موازنة البنتاغون السنوية فأكثر من ٦٠ مليار دولار رصدت لشراء أسلحة جديدة في موازنة العام ٢٠٠٣ وأنفقت وزارة الدفاع أكثر من ٣٠ مليار دولار وتزايد وتيرة الإنفاق العسكري لتبلغ ٥٠٢ مليار دولار في ٢٠٠٩من خلال هذه نلمس ضخامة الصناعة الحربية في الولايات المتحدة وتأثيرها في عملية صنع القرار الأمريكي.[١]

ويمتد تأثير الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة إلى كل أفرع الاقتصاد الأمريكي ويقوم المجمع الصناعي العسكري على شراكة ثلاثة أطراف:

١ــ مالكو شركات الإنتاج العسكري

٢ــ المسؤولون الحكوميون الذين لديهم سلطة أو مصالح في مجال الإنفاق العسكري

٣ــ النواب الممثلون لولايات تستفيد اقتصادياً من الإنفاق العسكري.

وتكمن قوة المجمع العسكري من:

١) إن أكثر شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد فيها الولايات المتحدة

٢) الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والإدارة الأمريكية.

لقد أدى المجمع الصناعي العسكري دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال الضغط على صناع القرار بشن حروب عدوانية تهدف إلى تحقيق أرباح ومصالح تصب في مصلحة هذه الصناعة فالرئيس الجمهوري جورج بوش خاض حرباً ضد العراق وكان الهدف من هذه الحرب هي إنعاش قطاع الصناعات العسكرية وهو قطاع مؤثر في الحياة الاقتصادية الأمريكية، التي توصف بأنها تتجه نحو عسكرة الاقتصاد ففي الوقت التي تقوم الإدارة الجمهورية بخفض النفقات العامة نجد أن معدل الإنفاق العسكري يرتفع بنحو ١٤,٣% عام ٢٠٠٢ ليصل حجم الإنفاق إلى ٣٧٣ مليار دولار.[٢]

---

١ – سني محمد أمين نظرة عامة حول المركب الصناعي ــ العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية

asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-1273.htm

٢ – دور المجمع الصناعي العسكري في الاقتصاد الأمريكي

www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=3372&SecI.

وهكذا أصبحت الصناعة الحربية والتوسع في التسليح الحديث أداة أساسية من أجل التكيف وتصحيح الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة، بحيث تفوقت معدلات الإنفاق العسكري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أي للتخفيف من حدة الأزمات وأصبح القطاع العسكري هو أساس الصناعة، والتكنولوجيا، والعمالة، وبالتالي أداة لإنعاش الاقتصاد بصورة دائمة، وخصوصاً عندما تلوح معالم الأزمات.

لقد شهد الاقتصاد الأمريكي إحدى دورات التدهور الذي كاد أن يصل إلى مرحلة الكساد فهيأ عقداً من الرخاء وهو عقد التسعينيات وقد شكل هذا التدهور أحد الأسباب القوية للقيام بحرب من قبل الإدارة الأمريكية ضد العراق حيث أنها خلقت سبباً قوياً لزيادة حجم الإنفاق العسكري ومن ثم تنشيط الصناعات العسكرية والتي تؤدي إلى تحقيق الرواج إلى ما في أجزاء الاقتصاد.

ولقد أكد "كينز" على أهمية الإنفاق العسكري في مواجهة الأزمات الاقتصادية كما كان "جيمس شيلر نجر" من طرحوا نظرية الإنفاق العسكري في عام 1969. إن الإنفاق العسكري أصبح عنصراً أساسياً في تشكيل وتطوير الاقتصاد الأمريكي سواء بعقود توريد السلاح واعتمادات البحث والتطوير وأصبح هذا القطاع مسيطر على جزء من الميزانية .

لقد أصبح هذا المجمع داعماً للاقتصاد الأمريكي من خلال الإنفاق العسكري المباشر وغير المباشر الذي قد يصل هذا الإنفاق العسكري إلى ١٠% من الناتج الإجمالي، وهذا يؤدي إلى دوره الإيجابي في الدورة الاقتصادية لأنه يمتد ليشمل الفروع المدنية بالطلبات، والصناعات العسكرية فامتداده إلى القطاعات المدنية يؤدي من خلالها إلى المحافظة على مستويات معقولة من التشغيل في أوقات الركود، ويزيد من درجة النمو في هذه الصناعات في أوقات الرواج، وهكذا يتحول هذا القطاع إلى قطاع دائم، وأساسي في الاقتصاد القومي الأمريكي.[1]

ويرى الباحث أن المجمع الصناعي العسكري يؤدي دوراً كبيراً في صنع القرار الأمريكي ودفعه باتجاه تحقيق مكاسب اقتصادية تصب في مصلحة هذا المجمع وذلك من خلال تصنيع الأسلحة واقتعال الأزمات من أجل تصديرها وجني الأرباح الطائلة وأكبر مثال على ذلك ما حدث في العراق عندما قامت الإدارة الأمريكية بقيادة "بوش الابن" بشن الحرب من أجل تحقيق مصالح الشركات الاحتكارية والمؤسسة العسكرية الأمريكية لما لهذه المؤسسة من دور هام في إنعاش ودعم الاقتصاد الأمريكي.

ومما سبق يجد الباحث أن سياسة الخارجية الأمريكية هي في الواقع انعكاس لنشاط ثلاثة قوى في البيت الأبيض وهذه القوى هي الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات والمؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون)

---

www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=3372&SecI.

(١) – المرجع السابق.

٤- اللوبي الصهيوني وتأثيره في صنع القرار الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية:

يعتبر "اللوبي" الصهيوني من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأنه يمتلك التأثير والسيطرة في العديد من مجالات الحياة الأمريكية (السياسية . الاقتصادية . الإعلامية)

ويكمن هذا التأثير في خدمة هدف واحد هو حماية الكيان الصهيوني ويلقى هذا اللوبي الدعم والقوة في الولايات المتحدة وذلك لأن البنية الأمريكية تشكل حاضنة للكيان الصهيوني فما هو تعريفه وما دوره في صنع القرار والتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية:

- **تعريف اللوبي الصهيوني:**

هو عبارة عن تحالف بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موالٍ "للكيان الصهيوني"، ويتكون "اللوبي" الصهيوني من شبكة واسعة من المنظمات تزيد عن ٣٠٠ منظمة و ٢٠٠ اتحاد محلياً وصندوقاً للرعاية، وأكثر من ٥٠٠ محفل ومعبد وأبرز هذه المنظمات

١) جمعية الدعوة اليهودية الموحدة
٢) الرابطة اليهودية الأمريكية
٣) جمعية "بغاي بريث": تعمل على اتهام كل من يخالف المصالح الإسرائيلية
٤) الجمعية اليهودية الأمريكية: والتي تعنى بشؤون اليهود في العالم
٥) اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (أيباك) وتضم عدة منظمات صهيونية والكونغرس اليهودي وتعقد اللجنة مؤتمراً سنوياً يحضره عدد كبير من الشخصيات الأمريكية السياسية من مجلس الشيوخ والنواب.

وتبرز أهمية اللوبي من خلال تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية في ثلاث زوايا وأهمها . تغلغل اليهود في الاقتصاد الأمريكي ثم عدم انخراط اليهود في أي من الحزبين ويرجحون كفة الحزب الذي يلتزم بمصالح الصهيونية العالمية، بالإضافة إلى وحدة المصالح الأمريكية، والصهيونية، ويمارس الضغط على الكونغرس، والفرع التنفيذي لدعم "إسرائيل"[1]

- **تأثير اللوبي في السياسة الأمريكية:**

- التأثير في الكونغرس: إن "اللوبي" له تأثير كبير على الكونغرس، وإن الكونغرس بغرفتيه موال "لإسرائيل" والصهيونية، وإن اليهود يعملون على إسقاط أي مرشح للكونغرس إذا تحدى مصالحهم حيث يعمل "اللوبي" الصهيوني على تشكيل السلطتين التنفيذية، والتشريعية في الولايات المتحدة، و"اللوبي" هو من يقود العملية الانتخابية الرئاسية من خلال تمويل الحملات الانتخابية، كما أن اليهود يحددون شخصية الرئيس بدءاً من ترشيح أحد الحزبين له وانتهاء بالمنافسة. وإن المرشحين

---

(1)- http://www.almagd.ps مجلة المجد :اللوبي الصهيوني وتأثيرها في القرار الامريكي

للرئاسة الأمريكية (الجمهوري والديمقراطي) يتنافسان لإرضاء اليهود ولكن اليهود يختارون الأنسب لهم حسب الظروف الراهنة.

ومن هنا يبرز أنه من أهم عوامل الضغط داخل الكونغرس هو اللوبي الصهيوني الذي قد يختلف مع الكونغرس وقراراته ولكنه يبقى القوة الأكبر في الكونغرس الأمريكي.

لقد ركز الصهاينة على المجال الاقتصادي والسياسي والإعلامي وأصبح لهم صوت مسموع في الانتخابات العامة على اختلاف مستوياتها بدءاً من المجالات المحلية وحتى البرلمانات وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية مستخدمين المال والإعلام اللذان يصنعان السياسة في الولايات المتحدة وبذلك أصبح لليهود نفوذ واسع في دوائر صنع القرار ومنهم الكونغرس.

وبفعل تأثير اللوبي الصهيوني الذي يلعب دوراً مهماً في الولايات المتحدة أصبح اللوبي المتلقي الأكبر للمساعدات الخارجية[1].

إن الكونغرس يمارس نفوذاً كبيراً، وحاسماً في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية أو أي منطقة في العالم، وذلك لاعتبارات عديدة منها المصالح الأمريكية، وخاصة النفط، وأيضاً المساعدات الأمريكية "لتل أبيب"، فمن خلال الكونغرس يتم تخصيص المساعدات الأمريكية "للكيان الصهيوني"، والتي وصلت إلى ٣ مليارات دولار سنوياً، وغالباً ما يعجز الرئيس عن استعمال المساعدات الخارجية للضغط على "تل أبيب" بسبب "اللوبي اليهودي" صاحب التأثير القوي في الكونغرس، وبالتالي التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الأمثلة على ذلك العلاقات الإيرانية الأمريكية، ونفوذ الكونغرس في التأثير على السياسة الخارجية والمشاركة فيها، ففي الوقت الذي ظهر اتجاه في الإدارة لتحسين العلاقة مع إيران، قام نواب الكونغرس الجمهوريين خاصة بشن حملة عنيفة ضد إيران وطالبوا رئيس مجلس النواب لتغيير الحكومة الإيرانية[2].

كما أصر الكونغرس على تصعيد الضغط على سورية، وكان ذلك استجابة لضغط مارسه المسؤولون الإسرائيليون والجماعات الموالية "لإسرائيل" مثل "إيباك"

وكما عمل "اللوبي الصهيوني" بممارسة الضغط على الولايات المتحدة من أجل إجهاض حيازة إيران أسلحة نووية وذلك لأنه يهدد أمن "إسرائيل"[3]

- التأثير على الرئاسة: يملك "اللوبي اليهودي" نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي (الرئاسة)، وتنبع تلك السلطة من تأثير الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى أنهم يدفعون أموالاً طائلة

---

(1) - http://elslĩaap.org/thread.php- بجدي- الحسين: كيف أسس اليهود دولتهم

(2) - http://walspace.ahlamountada.com/tss-topic صناع السياسة الخارجية الأمريكية

(3) - http://www.almagd.psمرجع سابق" اللوبي الصهيوني" وتأثيره في القرار الأمريكي

للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين، وقد قدرت صحيفة (الواشنطن بوست)ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على الأنصار اليهود بما يبلغ ٦٠% من الأموال[١]

إن دور "اللوبي اليهودي" في الانتخابات يظهر جلياً حيث يعد "اللوبي الصهيوني" (إيباك) من أبرز جماعات الضغط المعروفة في الولايات المتحدة، والتي تلعب دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية، ويتودد المرشحون كثيراً إلى "اللوبي" كذلك أعضاء النواب والشيوخ في الكونغرس.

لقد أصبح "اللوبي الصهيوني" قادراً بفضل إمكاناته المعلوماتية والمالية على توجيه القرار العام الخارجي الأمريكي بما يخدم مصلحة "إسرائيل" وليس USA وهذا يتضح من خلال أن الرئيس بما يملك من صلاحيات دستورية وسياسية في النظام الرئاسي للولايات المتحدة أصبح محط مراقبة من قبل "اللوبي"، وبالتالي لا يستطيع أخذ أي قرار يعارض مصلحة "إسرائيل"، ولقد سعى "اللوبي" للتأثير على القرار الأمريكي الرئاسي من أجل إغراق "إسرائيل" بالموارد المادية الأمريكية عبر السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يفضح من خلال العلاقات "الأمريكية الإسرائيلية"، والذي ظهر عند فوز كندي الذي حصل على ٥٠٠,٠٠٠ دورة من شخصيات يهودية كدعم لحملته الانتخابية، وبالتالي كان ملزماً بعد الفوز بالعمل، وتوجيه القرارات، والسياسة الخارجية لصالح الشعب اليهودي حسب تصريحاته في لقاء له سنة ١٩٦٠.[٢]

إن لجماعات المصالح دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، والقرار الأمريكي، وهنا يأتي دور جماعات المصالح "الإسرائيلية" و"اللوبي اليهودي الأمريكي" ليقوم بالتنسيق مع اللوبي التركي لتأييد إدارة الرئيس فورد لتستمر في جهودها لتأييد إزالة أو تعديل شروط الحظر على تركيا، والتي حققت نجاحاً في أكتوبر عام ١٩٧٥ حيث صوت الكونغرس بالموافقة على رفع جزئي للحظر عن بيع الأسلحة التركية ثم تواصلت الجهود، والتنسيق بين "اللوبي الصهيوني"، والتركي باتجاه دوائر الكونغرس حتى أن جهود الحظر كان لها آثار سلبية على المصالح "الإسرائيلية" مهد جراء إغلاق قواعد التنصت بالأراضي التركية خاصة، وأن تلك المراكز أثبتت جدواها "لإسرائيل" خلال الحرب ١٩٧٣، ومن ثم إغلاقها خسارة كبير، ولم يكن في مصلحتها استمرار هذا الوضع، كما كان للحظر أثره السلبي على العلاقات التركية الأمريكية إلى أن تم رفع الحظر ١٩٧٨، أعلن كارتر "أن رفع الحظر كان القرار الأكثر إلحاحاً في السياسة الخارجية الأمريكية أمام الكونغرس" [٣]

لقد سيطر اليهود على معظم الصناعات الحيوية في الولايات المتحدة كما لعبت المؤسسات المالية الممولة لعائلات يهودية ذات أصول ألمانية دوراً حيوياً في عملية التراكم الرأسمالي، والنمو الصناعي في

---

(١) – المرجع السابق.

(2) – http://webcache.googleuser content.com محمد صالح: دور جماعة الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة

(٣) – المرجع السابق.

الولايات المتحدة، كما ارتبط اليهود بأشهر الشركات العالمية التي تجاوزت حدود الولايات المتحدة، وهذه الشركات متنوعة (محلية . نفط . الثقيلة . صناعة عتاد الحرب) ، وكما سيطرت على المصارف [1]

وبالتالي اليهود لهم مركزهم المالي، والتجاري، وهو يؤثر بشكل كبير في الاقتصاد الأمريكي، ويلعب دوراً ضاغطاً على صانعي القرار الأمريكي، وتوجيه السياسة الأمريكية لصالح "مصلحة إسرائيل"

ولقد قام "اللوبي اليهودي" بزراعة موظفين بالقرب من مراكز صناعة القرار خصوصاً المعنيين برسم السياسات المالية، والشأن المتعلق بالشرق الأوسط.

ولقد بدا واضحاً تأثير "اللوبي" على السياسة الخارجية من أجل حماية مصالحها من خلال استصدار قرار من الكونغرس في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣ يمنح فيها الكيان الصهيوني معونة تقدر بـ ٢,٢ مليار دولار كمعونة إضافية ثم زاد إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٣ قرر الكونغرس صرف ٥٥٠ مليون دولار لتطوير طائرة لافي الصهيوني، وهناك مثال آخر للتأثير من قبل "اللوبي"، وتوجيه السياسة الخارجية لحماية المصالح الإسرائيلية من خلال تعطيل صفقة الأسلحة مع الأردن ١٩٨٥ بحجة آثارها السيئة على الكيان الصهيوني [2]

ويرى الباحث بأن المتغيرات الداخلية، والدولية، وجماعة المصالح الاقتصادية كالشركات النفطية، والمجمع الصناعي العسكري ساهمت، وبشكل كبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، وتوجيهها بما يضمن مصالحها الاقتصادية، حيث كانت تدفع بهذه السياسة إلى شن حروب كما حدث في العراق وأفغانستان من أجل استمرارية مصالحها، وتحقيق مكاسب مادية على حساب الشعوب الأخرى .

---

(1) – http://elshaap.org/thread.php مجدي- الحسين: كيف أسس اليهود دولتهم، مرجع سابق :

(2) – http://www.alsakher.com /صناعة القرار السياسي الأمريكي كيف ؟ أدوات الموضوع

الفصل الثاني

الفصل الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول.

- **المبحث الأول:** الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط.
  - المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية.
  - المطلب الثاني: محاولة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل التحكم بالاقتصاد العالمي.
- **المبحث الثاني:** الشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية.
  - المطلب الأول: نشأة المصطلح وتطوره.
  - المطلب الثاني: قواعد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول:

أثناء الحديث عن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما أعقاب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، برز وبقوة واضحة موضوع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتضمنة السيطرة والهيمنة على ثروات المنطقة من دون شريك، والعمل على تنصيب "إسرائيل" وكيلاً لها في المنطقة.

لذلك سيشمل هذا المبحث استراتيجية الهيمنة الأمريكية على المنطقة، والأدوات التي اتبعتها لتحقيق ذلك.

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

كان الشرق الأوسط وما يزال حاضراً في أذهان القيادات الأمريكية، وهذا ما يدفع باتجاه إعادة التفكير من فترة ولأخرى، فيما يمكن أن تكون عليه الأوضاع في هذه المنطقة من أجل استمرار ضمان المصالح الأمريكية.

المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية:

تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في توافر المزايا العديدة والفريدة التي تتمتع بها، وأهمها الناحيتان الجيو استراتيجية، والجيو اقتصادية، وإلى جانب ذلك فإن منطقة الشرق المتوسط ومنطقة وسط وجنوب آسيا، هي المناطق التي كانت محور الصراع بين قوى العالم الرئيسة في معظم فترة القرن العشرين بسبب الموقع الجغرافي الهام والموارد المادية المتنوعة، وبخاصة النفط.

تنبأ "هادر ليون" أنّه ستسود الصراعات بين القوى الكبرى حول الجزيرة العالمية المؤلفة من أوروبا وآسيا، وستدور هذه الصراعات بين القوى الغربية الاقتصادية والقوى البحرية، وبين حكومات الداخل التي تسيطر على المنطقة الرئيسة الحصينة.

أما الدول المحيطة، وهي دول الشرق الأوسط الكبير ذات الأهمية الجيو- استراتيجية بما تحويه من موارد نفطية، فسوف تغدو محورية في الصراعات الكبرى التي تحمل طابع العالمية، وهي التي ستحدد مصير الحضارات الغربية، هذا يشبه قول "ماكيندر" إلى حدٍّ ما، إذ يقول: "من يحكم شرق أوروبا يتحكم بالبر (بالمنطقة الرئيسة الحصينة)، ومن يحكم البر يتحكم بالجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يتحكم بالعالم".[1]

---

(١) - هادر ليون، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط ٢٠٠٥، ص ٢٤ - ٢٥.

يمكن القول: إن منطقة الشرق الأوسط قد بلغت أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية منذ ثمانينيات القرن العشرين حداً يجعل من السهل على الباحث أن ينسى ذلك القدر القليل من الانتباه الذي تركه عليه قبل ذلك[١].

مع العلم أنّ المنطقة لم تشهد استقراراً منذ أمدٍ بعيدٍ، إلا أنّ حلم الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة عليه برز بوضوح على لسان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" في كتابه الذي حمل عنوان الدبلوماسية، عندما قال: (ففي الشرق المعقد كما رآه الجنرال ديغول يتقدم الأمريكيون أكثر من أي مكان آخر من العالم بفكرة واضحة، مفادها السيطرة على الوضع، فهناك مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية التي تتعدى أهميتها الهائلة التصورات كلها)[٢].

لقد تبلورت لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، صورة الشرق الأوسط على أنها المنطقة الممتدة من مصر إلى باكستان، أو من الدار البيضاء إلى طشقند. أكثر سكانها مسلمون، وجميع العرب ضمنها، وحدودها دموية، ومنبع للبترول، ومعادية "لإسرائيل"، وتشكل استثناء ما يسمى بالمد الديمقراطي العالمي. علاوة على ذلك هي خزان لا ينضب للإرهاب في العالم.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترك المنطقة على ما هي عليه ستتسبب بانتشار الإرهاب في العالم وإلحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، من أجل كل ذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية إحكام السيطرة والهيمنة الأمريكية عليها، ولا يكفي ضرب قواعد الإرهابيين المحتملة. بل إنّ الشرق الأوسط هو ساحة الحرب الأمريكية القادمة.[٣]

المطلب الثاني: محاولة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل التحكم بالاقتصاد العالمي:

إنّ أبرز المشكلات التي كانت، وما تزال تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالاقتصاد، فهناك الكثير من المؤشرات في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى قضايا أمنية، عسكرية مرتبطة بمحاربة ما يسمى الإرهاب، ونشر الديمقراطية وفق المقاييس الأمريكية. وهي ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للحضور بشكل دائم في الشرق الأوسط.

إن واشنطن تدرك تماماً أنّ طاقة النفط هي الأرخص والأسهل، وأن هناك طاقة بديلة وما زالت في إطار البحث، إلا أنّها لن تلاقي تقدماً، إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي في العالم.[٤]

---

(١). نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢). بيير بيارنس، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣). ياسين الحاج صالح، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى العنف والفوضى الخلاقة، تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٦/١٩ www.al-ahaly.com/articles/as-12-28/12600postos-htm--

(٤). سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية، الفكر السياسي، العدد ١٨ . ١٩ (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ربيع ٢٠٠٣م).

وتشير أرقام وكالة الطاقة الأمريكية إلى أنّ الاستهلاك العالمي للبترول سيرتفع بنسبة ١,٧% سنوياً حتى عام ٢٠٢٥، ففي حين كان الاستهلاك العالمي ٧٦,٩ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠، وصل إلى ٨١,١ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٥، ومتوقع أن يبلغ ٨٩,٧ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٢٠، و ١١٨,٨ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٢٥، وبالتالي فإن: معدل الزيادة بين عامي (٢٠٠٠ و ٢٠٢٥) من المتوقع أن يبلغ ٤١,٩ مليون برميل يومياً، أي بنسبة زيادة ٥٥%.[١]

كما تشير تقديرات الدراسات الإحصائية العالمية إلى أن معدل الصادرات النفطية في دول الخليج العربي المصدرة للنفط بلغ ١٦,٩ مليون برميل يومياً، وتتوقع هذه الدراسات أن تصل صادرات الدول المصدرة للنفط في هذا الخليج إلى ٣٥,٣ مليون برميل بحلول سنة ٢٠٢٥ أو ٣٧% من إجمالي الصادرات العالمية المقدرة بـ (٩٤,٦) مليون برميل يومياً.[٢]

ولدى إضافة شمالي إفريقيا يرتفع معدل الصادرات إلى ٤٠,٦ مليون برميل يومياً أو ٤٣% من إجمالي الصادرات العالمية، وهذا يعني تسجيل ارتفاع في حصة الشرق الأوسط من الصادرات العالمية بين ٢٠٠١ ـ ٢٠٢٥.

وقد ارتفعت واردات النفط الأمريكي من معدل سنوي بلغ ٧,٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٢إلى ١١,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٢، وفي حال أُضيفت الواردات الأمريكية غير المباشرة، أي السلع المصنعة التي تعتمد على الواردات النفطية من الشرق الأوسط، يتم تسجيل ارتفاع بنسبة ٣٠ ـ ٤٠% عن الواردات المباشرة[٣].

وتتوقع وكالة الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية أن الاقتصاد العالمي سيكون أكثر اعتماداً على نفط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وسترتفع من ٣,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١، إلى ٦,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥ أي بزيادة ٨٥% وسوف تنال الولايات المتحدة الأمريكية الحصة الأكبر.[٤] أضف إلى ذلك، وبحكم الزيادة في الاعتماد على النفط، أنّها ستكون ذات أهمية حيوية بالنسبة لكل الدول الصناعية، أما الشرق الأوسط فهو أكبر مناطق العالم أهميةً، واستراتيجية، مما يجعلها أكثر تأزماً، وأكثر تعرضاً للمطامع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وهي أكثر مناطق العالم شراءً للأسلحة. إن النفط سوف يبقى دائماً الهدف الرئيس ليشكل نقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، هذا ما يؤكده كتاب حروب الولايات المتحدة الأمريكية ضد أوروبا للمفكر الفرنسي الاستراتيجي "ألكسندر دي لوفال" حيث قال: (إن الاستراتيجية الأمريكية

---

(١) . أنتوني، كورد سمان، الشرق الأوسط الأكبر، دراسات أمريكية (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٦ .

(٢) . المرجع السابق .

(٣) . المرجع السابق . ص٨.

(٤) . المرجع السابق، ص ٩.

بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه).[1]

بينما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" في ١٩٨٠/١٠/٢٣ عن نظرية أمن صريحة لمنطقة الخليج، وذلك كان أمام الكونغرس الأمريكي، عُرفت بمبدأ كارتر الذي انطوى على شقين: أحدهما سياسي قال فيه: (إن أي محاولة من جانب أي قوى بغرض الحصول على مركز مسيطر في الخليج، سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية المسلحة).

أما الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكي في الخليج العربي: فقد تمثلت في إنشاء قوة الانتشار السريع، من خلال تقرير قدمته وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٨٨ إلى لجنة القوات المسلحة في الكونغرس والذي على أساسه اعتمدت ميزانية هذه القوة لتلك السنة.

سُميت هذه القوة (بقيادة المنطقة المركزية)، وقد تم التخطيط الاستراتيجي لاستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج.[2]

وفي عام ١٩٨٧ عندما كانت الحرب العراقية الإيرانية في ذروتها، أعلنت البحرية الأمريكية عن تشكيل قوة الشرق الأوسط المشتركة التي أنيطت بها مهمة حماية ناقلات النفط في مياه الخليج، وجاءت الحرب الأمريكية على العراق في عام ١٩٩١، لتمنح الولايات الأمريكية الكثير من المكاسب الاستراتيجية العسكرية، والتي تجلت في بناء القواعد العسكرية في السعودية ودول الخليج، ولتضمن حماية الثروات النفطية في هذه البقعة من العالم.

وخلال السنوات العشر التالية للحرب بلغت حجم المبيعات العسكرية الأمريكية للسعودية حوالي ٤٣ مليار دولار على شكل أسلحة ومعدات وإنشاءات عسكرية، بالإضافة إلى ما قيمته ١٦ مليار دولار قيمة المبيعات العسكرية إلى الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية.[3]وهذا يؤكد على أن ما تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية ثمناً للنفط العربي، تأخذ مقابله مليارات الدولارات ثمناً لمعداتها.

أما بعد هجمات أيلول ٢٠٠١تناول المحافظين الجدد زمام المبادرة مع تولي الرئيس "جورج بوش الابن" زمام السلطة، وهم أصحاب فكرة الحصول على الأمن الكامل من خلال القوة العسكرية التي لا تُقهر.

لذلك ابتدع الرئيس "بوش" مفهوم الحرب الاستباقية بغرض منع ظهور أي خصم ينازع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في المناطق الحيوية والاستراتيجية، وطبقاً لحسابات المحافظين الجدد فإن القوة

---

(١) . المرجع السابق، ص ٧١.

(٢) . ناصر محمد الزامل، "لماذا يكرهوننا؟ مرجع سابق، ص ٢٤٩ . ٢٥٠.

(٣) . عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ١٨٢.

العسكرية الهائلة، والاقتصاد القوي للولايات المتحدة الأمريكية ستمكنها من هزيمة القوى المعادية لها في العالم الإسلامي.

لذلك كان الربط بين النظام العراقي، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، حجة مناسبة من أجل أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استكمال هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

يرى أحد الباحثين المتخصصين في شؤون المنطقة أنّ من يسيطر على الشرق الأوسط سوف يسيطر بالضرورة على النفط العالمي، ومن يسيطر على النفط العالمي سوف يسيطر على اقتصاد العالم، على الأقل في المدى القريب،[1] وبالتالي وحسب رأي الباحث "جيمس بول" فإنّ حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق يأتي مفهومها في سياق ما تملكه من طاقاتٍ نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، أو امتلاكها من قبل العراق فقد ثبت قطعياً بأنه لا وجود لها.[2]

أما العراق فقد عدته الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً نفطياً مجانياً لها، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المطلقة على هذا النفط، وزادت حصصها بالقدر الذي يسد حاجة القوات المسلحة الأمريكية لمنحها القدرة على التحرك والمخاطرة في سبيل بناء الإمبراطورية العالمية.

كتب الصحفي "أنتوني كوردسمان"، في صحيفة الواشنطن تايمز في عددها الأول من شهر آب ٢٠٠٢: "إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تشن حرباً على العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل، أو لمشاركته بعمليات إرهابية، بل لأن العراق يملك ٦٠% من فائض النفط في العالم".[3]

على ضوء ما سبق كان المفروض والمهم على المتلقي أن يربط ما بين الحرب الجديدة التي شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في شنها، وعلاقتها بالرأسمالية العالمية وأزمتها المتجددة، ومفهوم السيطرة الأمريكية على المنطقة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

لذلك فإن أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط المنطقة يمكن حصرها تحت ثلاثة عناوين رئيسة هي:[4]

أولاً. توفير حماية للاقتصاد الأمريكي من أيّة هزة محتملة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع هذا التدفق أو حتى ارتفاع أسعاره بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين واليابان.

ثانياً. الاستمرار في تأمين مستوى العيش ونمطه للأمريكيين القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، وعدم تعريض هذا المستوى والنمط لأيّ تهديد مهما كانت الكلفة.

---

(١). فنستان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٢). سمير صارم، النفط العربي في إستراتيجية أمريكية، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣). مرجع سابق.

(٤). فنستان الغريب، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

ثالثاً. السيطرة والتحكم بأسعار النفط وتوزيعه، وهذا يؤدي إلى التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كالصين واليابان وأوروبا، أو بمعنى آخر حلّ المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالمياً، عن طريق استخدام الأداة العسكرية المتفوقة لديها.

يرى الباحث أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، وغزوها، واحتلالها للعراق كان من أجل محافظتها على مركز الصدارة في العالم،وارتفاع معدلات استهلاكها المحلي للنفط، وتعويضها للعجز التجاري النفطي بغية استمرارها في التحكم في اقتصاديات الدول الأخرى من خلال تحكمها بمنابع النفط.

المبحث الثاني: الشرق الأوسط الجديد وفق الرؤية الأمريكية:

المطلب الأول: نشأة المصطلح وتطوره:

من أكثر المصطلحات شيوعاً وغموضاً واستخداماً هو مصطلح الشرق الأوسط. ظهر هذا المصطلح مع بداية القرن العشرين، وهو يقع في قلب الصراع الدولي في حقبة النظام العالمي أحادي القطبية، تماماً مثلما كانت أوروبا في قلب ذلك الصراع في حقبة الثنائية القطبية في منتصف القرن العشرين.

وكما كانت أوروبا مليئة بالصراعات العشوائية والتفاعلات زمن تشكل النظام العالمي القديم أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن الشرق الأوسط يكتظ اليوم بالصراعات، والتوازنات التي تعيد تركيبه في قلب النظام العالمي الجديد. (١)

يرى بعض الباحثين أنّ الشرق الأوسط يضم: الوطن العربي، تركيا، وإيران وقام بعض من المهتمين بشؤون الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية بإلحاق أثيوبيا، وإريتريا، والجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى إليه أيضاً.(٢)

أمّا مصطلح الشرق الأوسط فقد ارتبط ظهوره بتطور الفكر الاستراتيجي الغربي عموماً وأوجده الضابط البحري البريطاني "ألفريد ماهان" الذي شرح ووضح أهمية الشرق الأوسط جغرافياً، وقدم الدراسة عن المشروع الصحفي البريطاني "فالتين شرول" في مقالة كتبها في صحيفة التايمز اللندنية بين عامي ١٩٠٢- ١٩٠٣ تحت اسم مسالة الشرق أوسطية، حيث شرح الأهمية الاستراتيجية لمنطقة

---

(١) ـ أسامة الغزالي حرب، أين الشرق الأوسط؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان، ٢٠٠٧)، ص ٨.

(٢) ـ غازي حسين، التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفكر السياسية، العدد الأول (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، شتاء ١٩٩٧) ص ١١٣ ـ ١١٤.

الشرق الأوسط بالنسبة لشركة الهند البريطانية[1]، وتبلورت الشرق أوسطية كفكرة "إسرائيلية" لأول مرة في وثيقة أصدرها اتحاد اليهود بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٨، وتضمنت التصاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي، ووقعها عن اللجنة التنفيذية للاتحاد المذكور: "يهود ماغنس، مارتن بوبر، ديفيد سيناتور، جيرت ويلهم، وايزل مولمو".[2]

أما مصطلح (الشرق أوسطية) فقد استمر تعميمه خلال فترة الحرب العالمية الثانية في الدوائر الاستعمارية الغربية ليصل بعد ذلك إلى بناء قيادة الشرق الأوسط، وهي القيادة العسكرية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية. ومع نشأة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، ركز المؤسسون الأوائل على مفهوم الشرق الأوسط للتضليل الحضاري على المنطقة.

وفي أعقاب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م طرح الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" مفهوم الشرق الأوسط الجديد، وألف كتاباً تضمن المفهوم نفسه.[3] أما الهدف المباشر لهذا المصطلح حسب رأي المفكرين هو تبرير شرعية وجود الكيان الصهيوني في فلسطين العربية. لاقى هذا المصطلح تطوراً في الإطار العالمي حيث كان هناك تصورات للشرق الأوسط الجديد من الوجهة الأمريكية الصهيونية، وكان ذلك في اليوم السابع للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

جاء في هذا التصريح: (إن ما تقوم به "إسرائيل" اليوم هو المخاض لولادة شرق أوسط جديد) وإذا أراد الدارسون أن يدخلوا في ثنايا هذه الكلمات متكئين على الرؤية الأمريكية، فإن هذا الشرق الأوسط الجديد يفترض أن يقام على الأشلاء والأنقاض التي تناثرت في لبنان وغزة طيلة الأيام والأسابيع التي استمر العدوان الصهيوني فيها[4].

ورغم أنها لم تتحدث عن مواصفات ذلك المولود الجديد، إلا أن المتخصص يستطيع أن يصل إلى فهم مفاده أنها تعبر عن مرحلة ما بعد القضاء على حزب الله بنزع سلاحه أو ما يفيد ذلك، وإسقاط حكومة حركة حماس، وبكلمة أكثر وضوحاً: هي المرحلة التي تختفي فيها المقاومة من العالم العربي، وتطوى فيها صفحة الممانعة سواء للاحتلال الإسرائيلي أو الهيمنة الأمريكية[5].

تسابقت مراكز الأبحاث الأمريكية في تقديم تقاريرها للإدارة الأمريكية لمواجهة عقدة الكراهية، فأنشأت إذاعة "سوا"، وفضائية "الحرة" من أجل تجميل صورة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١). أحمد إدريس، وأحمد منير محمد، إمبراطورية القرن الأمريكي والمجتمع المدني، حلب دار الرضوان للطباعة، ٢٠٠٥، ص ٢٥٩.

(٢). غازي حسين، التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣). أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأبعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٢.

(٤). عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني، للمزيد،
www.algazeera.net-brook،gs،edu/papers/2007/10/arapworld

(٥). المرجع السابق.

ظنت الإدارة الأمريكية أن الشعب العراقي سوف يستقبل جنودهم ويرحب بهم عند احتلالهم العراق، وذلك تحت شعار التحرير. إلا أن بطولة العراقيين وشدة مقاومتهم أفشلت كل الأحلام لإدارة المحافظين الجدد، ألا وهي تحقيق مشاريعهم في الهيمنة المطلقة على المنطقة. توصل الأمريكيون إلى حقيقة ترددت في الدوائر الأمريكية كافةً ألا وهي أن سياسة القوة الأمريكية فشلت في تحقيق أهدافها المتمثلة بإنشاء هذا الشرق الأوسط الجديد، ويُفترض على هذه الإدارة أن تلجأ إلى أساليب أخرى بغية كسب الشارع الإسلامي إلى جانبها لاسيما بعد اعترافها بالكره الذي يواجهها في العالمين العربي والإسلامي.[1]

أما الحلم الأمريكي الذي كان يطرق مسامع الإدارة الأمريكية حسب اعتقاد البعض فهو صياغة مشروعها الجديد لتبعية منطقة الشرق الأوسط الكبير المتمثلة بالوطن العربي، ومحيطه القريب (إيران، تركيا، باكستان)، مع تحيز واضح "لإسرائيل" فيه.

سعت الإدارة الأمريكية بخطواتٍ حثيثةٍ في سبيل إعادة صياغةٍ شاملةٍ سياسية، واقتصادية، وثقافية لمحمل الشرق الأوسط الكبير بغية الحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، وتغيير النظام المناخي فيه، باستثناء "النظام الديمقراطي الوحيد" القائم في "إسرائيل" بنسخته العدوانية ودوره المتعاظم، لقد استخدم المشروع الأمريكي التقريرين السنويين عام ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ لبرنامج التنمية المستدامة للهيمنة على المنطقة العربية، وهذا البرنامج تابع للولايات المتحدة الأمريكية حول الأوضاع السائدة المزرية في الوطن العربي.

أكد هذان التقريران: قصور العرب وبجافاتهم لروح العصر، واحتياجهم إلى وصاية مطلقة تبدل جذرياً نمط حياتهم، ثم ضُمَّ إليهم أيضاً المسلمون في إيران وتركيا وباكستان بغير سندٍ مماثل[2].

على ضوء ما سبق طرح الرئيس "جورج بوش الابن" هذا المشروع عندما اعتبر حاجة الخلاص التي فرضتها المقاومة العراقية، فتبنته مجموعة الثماني الكبرى بعد شهورٍ قليلةٍ في مؤتمرها الذي عُقد في "سي إيلاند" بولاية "جورجيا" صيف ٢٠٠٤، ضمّ إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وكندا وإيطاليا واليابان وروسيا، وبمشاركة بعض الدول العربية والإسلامية[3].

ركزت قمة الثماني على القضاء المبرم على قوى التطرف والعنف، بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية.

---

١ ــ أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأبعاد السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص ٤٣.

٢ ــ المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

٣ .المرجع السابق ص ٤٦.

شملت وثيقة الشراكة على: [1]

١. الإصلاح السياسي رغبة بإقامة الديمقراطية وسيادة القانون.

٢. الإصلاح الاجتماعي والثقافي من خلال التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة، ورفع مستوى القدرات، وتعليم القيادات والقضاء على الأمية.

٣. الإصلاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص، وإزالة الحواجز الجمركية.

كما أشرفت القمة على توزيع الأدوار ومناطق النفوذ، لاسيما على مستوى التعاون الثنائي مع دول الشرق الأوسط الكبير، وأهم بند أقرته وثيقة الشراكة هذه هو استخدام مناطق تجارة حرة في المنطقة، ومصادر تمويل للأعمال الصغيرة، إضافة إلى تقديم المساعدة في الإشراف على الانتخابات.

كما تضمنت مسودة الوثيقة إمكانية ضم بعض الدول المجاورة من آسيا والقرن الإفريقي وأفغانستان وباكستان، وهذا ما أعطى للمبادرة اسميا الشرق الأوسط الكبير.

وبعد قراءة متأنية للمشروع الذي نشرته صحيفة الحياة اللندنية في ١٣/شباط/٢٠٠٤ يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

أ ـ لا يمكن الإنكار أن المشروع الأمريكي الجديد هو أسلوب فريد من المشروعات الأمريكية الهادفة للهيمنة على المنطقة، والتي بدأتها واشنطن في أعقاب حرب الخليج الثانية، هذا المشروع هو نتاج رؤية مشتركة "أمريكية – إسرائيلية" بدليل ما كتبه أحد المتطرفين من المحافظين الجدد "نورمان" اسم "الهدم النظيف"، والذي قدم جزءاً منه أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عام ١٩٩٦، كما كان شديد التحمس للتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، ويبدو أن هذا المشروع إسرائيلي بامتياز أكثر من كونه مشروعاً أمريكياً[2].

ب . بذل الجهد في توسيع هذا المشروع ليشمل بلداناً وشعوباً مختلفة، والتي تحتوي أهم منابع المياه والنفط اللذين يشكلان أولى الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي.

وبشكل آو بآخر فإن هذا المشروع هدفه الأساسي زرع وتثبيت جذور الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة، ومنحه مهماتٍ وأدواراً أساسية رغبةً في تحقيق الأمن والهيمنة الاقتصادية. كما تهدف الولايات

---

(١) . مجلة المصور الجديد، تقرير مشروع الشرق الأوسط الكبير ولد في قبر صغير، شركة عرب سلفرمون للطباعة والنشر، العددان ١٠٠٢ . ١٠٠٣، قبرص، ٢٠٠٤، ص١٠.

(٢) . دافيد هرست، مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية أنها تسير على قضبان إسرائيلية:
www.alzrh.com.sa/magazine/14/10/2003/almlfa/53.htm

المتحدة الأمريكية من وراء ذلك إلى السيطرة على ممرات العبور الدولية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس فالبحر الأحمر وخليج عدن بغية تحقيق أهداف استراتيجية على الأرض ومنها:[1]

١ . **من الناحية السياسية:** استيعاب الصراع العربي الإسرائيلي دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. يعتبر هذا الأمر سارياً بغرض استيعاب الاحتلال الأمريكي للعراق، ويشرعه تقديم دولة عراقية نموذجية "خالية من الإرهاب"، وديمقراطية وفق الرؤية الأمريكية، وتعميم هذا النموذج على دول المنطقة الأخرى.

٢ . **من الناحية الاقتصادية:** إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في فرض هيمنتها على المنطقة مما يتيح لها التحكم في فرض حرية الأسواق وانفتاحها، كما تهدف إلى جانب السيطرة على منابع النفط إلى وضع يد للاستيلاء على قرار الطاقة في العالم، واستخدام ذلك ضد الدول الصاعدة، والمنافسة للهيمنة الأمريكية لاسيما مع اليابان والصين والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ويرى الباحث بأن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرحها للمشاريع الاستعمارية كمشروع الشرق الأوسط تسعى إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية وضمان استمراريتها .

المطلب الثاني: قواعد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

بحسب أكثر وجهات النظر إن جوهر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ يتلخص في أن واشنطن تعتقد أنّ الحفاظ على الوضع القائم في الشرق الأوسط لم يعد مفيداً من منظور المصالح العليا، لا بل ربما لم يعد ممكناً أيضاً من منظور الإنجاز الضعيف للنظم العربية في العقود الماضية.

لذلك قلبت خياراتها التقليدية جميعاً رأساً على عقب، فلم يعد لديها رغبة في الحفاظ على الوضع السياسي والإقليمي القائم، بل أرادت تغييره على كل المستويات، ليشمل هذا التغيير:

١. النظم السياسية والاجتماعية القائمة:

لاقت هذه النظم دعماً غير مشروط من واشنطن، استمر ما يقارب نصف قرن فواشنطن تتهم هذه النظم اليوم بعدم الكفاءة، واعتماد أنماط تقليدية وقديمة في الإدارة والقيادة السياسية والاقتصادية. [2]

الخيار الأول : استبدال الأنظمة الحالية بنظم أكثر فعالية تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية وذلك لأن الأنظمة الحالية لم تعد تحقق المصالح الأمريكية.

---

(١) - منير الحمش، مشروع الشرق الأوسط الكبير، دراسة منشورة على موقع اتحاد الكتاب العرب: www.awu.dam.org/book/06/study0695-m-book6so1004htm-5-2-2013

(٢http://www.algomhoriah.net/articles.php/%5C%22%22._RAWASYURL.%22/articles.php?lng=arabic&id=19782

أما الخيار الثاني الجديد: فهو قائم على كسب ود الحليف مع الحفاظ على المصالح الأمريكية. وبكلمة أكثر دقة بعيداً عن الهامشية: يعني التحالف التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العاملة الإسلامية الأصولية الذي استمر أكثر من نصف قرن، معتمدةً فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم "الحرب ضد الإرهاب" والهدف من ذلك استئصال ولادة أي مقاومة إسلامية مسلحة أو شبه مسلحة أو داعية إلى استخدام "السلاح والعنف" في أي منطقة من مناطق العالم.

أما الخيار الثالث فيتعلق في إيجاد تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي المستمر قرابة نصف قرن، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عن التزام واشنطن بقيام دولة فلسطينية حيث وعد الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" بإقامة الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥، كما حدد فترة زمنية للحفاظ على الهدف وتحقيقه، وهناك من يرى غير ذلك، ومن أمثال هؤلاء الباحث "فنستان الغريب" الذي يرى: أن السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط تعتمد على قواعد ومرتكزات تتمثل بإطلاق العنان للتناقضات الطبيعية الكامنة: الدينية والأثنية والعرقية والطائفية في المنطقة، وتبذل جهدها ساعية لرفض التمسك بحدود الدولة القائمة والموروثة منذ عهد الاستعمار القديم، والسعي لخلق توازنات جديدة، وضبط الحروب لتتناسب مع المصالح الأمريكية، ورفض البحث عن حلول للأزمات في المنطقة، وترك أو التخلي عن الرغبة بنشر الديمقراطية المزعومة وذلك بعدما تبين أن الانتخابات أتت بتنظيمات عبثية معادية للسياسة الأمريكية في المنطقة، وبذل الجهد بغرض الحفاظ على قواعد عسكرية بعيدة عن المدن والإبقاء على قوة عسكرية ضاربة لمنع ظهور أي تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، والاتكاء أكثر على التنظيمات الدولية والقانون الدولي متى أمكن ذلك، وكثرة الاعتماد على "إسرائيل" كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، واللجوء إلى القرارات الأحادية متى كان ذلك ضرورياً[1].

هذا ما أطلق عليه السياسيون خطة إعادة تشكيل المنطقة، وضمن هذا المجال تنطوي الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق، أما الرغبة في إعادة تشكيل المنطقة قد لا تعني تبديل النخب الحاكمة أو تغيير الأنظمة كما يتوهم البعض على الأقل في هذه المرحلة، فليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية حتى لحظة إعداد هذه الدراسة البديل الأفضل لها.

فمن الملاحظ أن المهم في هذه المرحلة هو قطع الطريق على الحركات الإسلامية المرتبطة في المنظور الأمريكي الراهن بفكرة الإرهاب.

ومهما يكن من أمر فإن هذه السياسة الأمريكية الجديدة ليست جديدة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، بل هي توافق بين سياستين قديمة وجديدة؛ سياسة كسر العظم التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة

---

(١). فنستان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

الأمريكية بعد وقوع أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في كل من أفغانستان والعراق، وسياسة الخنق البطيء والتي تبلورت شكلياً بتنسيق أمريكي- فرنسي فيما يتعلق بالملف اللبناني- السوري منذ صدور القرار ١٥٥٩[١].

تتمثل أهداف السياسة الأمريكية القديمة . الجديدة في المنطقة شكلاً ومضموناً حسب آراء العديد من المهتمين في الآتي[٢]:

أ . العمل على تحقيق السلام الإسرائيلي بالمفهوم الصهيوني عن طريق استكمال اغتصاب فلسطين، والتنصل الأمريكي من تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ب . العمل على جعل "إسرائيل" القوة العسكرية الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف القوة العسكرية للعرب.

ج . الاستمرار في تفتيت وتحطيم الوطن العربي من خلال إثارة النعرات (الفتن الطائفية والعرقية).

د . الاستمرار في التهميش السياسي والثقافي للعرب لكي تبقى إسرائيل الدولة الأقوى في المنطقة على حساب العرب ومصالحهم وتطلعاتهم.

وعلى أرض الواقع إنّ ما تعيشه بلدان المشرق العربي هو تنافس بين المشروع الإسلامي الأصولي، ومشروع السيطرة الأمريكية عبر حكومات تابعة ومرهونة لوجودها، أو حكومات وطنية رهينة ومقيدة ضعيفة. ومن وجهة نظر أخرى فإن كلا المشروعين يحملان رؤية واحدة وإن اختلف المصب، أو هما يحملان مضموناً واحداً وإن اختلف الشكل.

لقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترتيب علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بما يسمح لها استمرارية السيطرة عليها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية فعمدت إلى تغيير الأنظمة التي لا تنسجم مع مصالحها، وأبقت على أنظمة ما زالت تخدم مصالحها الاقتصادية، فأن التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية لا يرتبط بأي مفهوم قومي أو وطني أو اسلامي، وذلك من أجل استيعاب "اسرائيل" في المنطقة[٣]، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضرب أي تحالف ذي وزن إقليمي، ومن الواضح أن العلاقات الاستراتيجية السورية- الإيرانية تشكل النموذج الأبرز الذي يهدد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، لاسيما محور المقاومة في المنطقة الذي رسخ ركائزه في لبنان.

وإذا تم للولايات المتحدة الأمريكية ذلك، فإنها سوف تحول خطر الإرهاب الإسلامي كما تدعي من الساحة الدولية إلى الساحة الداخلية.

---

(١) . المرجع سابق، ص ٢٧٤.

(2) . www.algazeera.net-brook.gs.edu/papers/2013/6arapworld

(٣) . المرجع السابق.

إذ يعتقد الخبراء الأمريكيون أن إشعال فتنة سنية – شيعية سيخفف العناء والعبء عن القوات الأمريكية في المنطقة لاسيما في العراق من جهة، وعن "إسرائيل" من جهة أخرى.

بحسب رأي هؤلاء فهناك علاقة جدلية تقول: كلما استعرت الصراعات وازدادت التناقضات بين الأطراف الداخلية، انصب اهتمامها على الداخل دون الخارج[1].

٢. الحرب على الإرهاب:

لا يمكن لأي متفهم أن ينكر أن أحداث ١١ أيلول شكلت منعطفاً تاريخياً خطيراً على المسرح السياسي الأمريكي والدولي على حدٍّ سواء، إلا أنّ القيادة الأمريكية وجدت فيها الذريعة الأكثر مناسبةً والأشد فاعلية كي تبلور سياستها الدموية في سياق محاولتها لتكريس سيادتها على العالم، والتحكم بمساره التاريخي وفق المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية.

فأعلنت حرباً صليبيةً جديدةً على عدو ساهمت في خلقه إلى حدٍّ بعيد، ألا وهو الإرهاب كما تفهمه الولايات المتحدة الأمريكية وكما تريد للآخرين أن يفهموه. من هنا لا بد من توضيح الآتي:

أ ـ مفهوم الإرهاب: تُعدُّ فكرة الإرهاب أحد التجليات البارزة للعنف المتفشي في المجتمعات الدولية، أو في المجتمع الداخلي.

وعلى الرغم من تنامي خطورة هذه المظاهر التي لا يختلف بشأنها اثنان، فإن وضع تعريف دقيق للإرهاب واجهته عدة مشكلات تحكمها الخلفيات المصلحية والمذهبية والإيديولوجية للباحثين أو المفكرين على حدٍ سواء، وكذلك بالنسبة للدول التي حاولت محاربة هذه الظواهر.

إن عدم وجود أطار قانوني، واتفاق لمكافحة الإرهاب أضافة لعدم تحديد مفهوم الإرهاب، وعدم التمييز بين الإرهاب، ونضال الشعوب دفع القائد الخالد إلى مطالبة المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ بضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة من أجل تحديد مفهوم الإرهاب، ولقد وافق مجلس الأمن في عام ١٩٨٧ على عقد هذا المؤتمر .

بينما ذهب الباحث ناصر محمد الزامل إلى أمرٍ مفاده أن المنظمات الدولية عجزت عن وضع تعريف واضح ومحددٍ للإرهاب في الإطار الدولي منذ محاولة الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، وحتى إعداد هذه الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى: [2]

– الازدواجية التي يحملها مصطلح الإرهاب، واختلاطه بمصطلحات متلونة كالعنف والعنف الثوري، وعامل القهر حتى أصبح الأفراد لا يميزون بين المقاومة والإرهاب، والثورة والتحرير.

---

(١) . فنستان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) . ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى،(٢٠٠٤) ص١٥.

– اختلاف إيديولوجيات النظم السياسية القائمة، فالعمل الذي تراه دولة ما جزءاً من النضال القومي لتلك الشعوب، ممكن أن تعتبره دولةٌ أخرى إرهاباً.

– تعدد وجهات النظر التي تتصف بالاختلاف حول الفئات التي تتصف بالإرهاب، فالبعض يعودون بصفة الإرهاب إلى الفرد والجماعات أو المنظمات، ويعتبرون ما تمارسه الدولة عنفاً سياسياً شرعياً، أما البعض الآخر فقسم الإرهاب إلى إرهاب دولة، وإرهاب الأفراد والجماعات.

أما الباحث محمد زكي شمس فرأى أن الإرهاب لغةً: يعني التخويف والتفزيع أي الخوف والفزع.(١)

مما جاء أيضاً في تعريف الإرهاب كما ورد في بيان أصدره المجمع الفقهي الإسلامي: هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أودول بغياً على الإنسان، دينه ودمه وعقله وماله وعرضه.(٢)

أما تعريف الإرهاب من وجهة نظر سياسية وفق تعريف "نعوم تشومسكي": "هو الاستعمال المدروس للعنف ضد المدنيين بغية إجبار وترهيب السكان المدنيين أو الحكومات من خلال زرع الرعب"(٣).

أمّا "فرويد" المنظر والفلسفي عرف الإرهاب بأنّه: القوة التي تهاجم مباشرة الآخرين وخيراتهم أفراداً وجماعات رغبة في السيطرة عليهم، وأدواتها الموت والتدمير.(٤)

عرف الكاتب "جينكز" الإرهاب من وجهة نظره: هو العنف الذي يهدد ضحاياه سواء جاء من قبل أفراد أو جماعات رغبةً في تحقيق مظاهر الخوف والرهبة.

أدى الاستخدام السياسي والإعلامي للكلمة إلى الانحراف في اتجاهين: (٥)

الأول: أبعد هذه الظاهرة عن مدلول الزجر والردع الشديد الذي تنطوي عليه كلمة الإرهاب بكل دلالاتها وأطيافها السلبية والجرمية ودلت على أفعال مشروعة مثل مقاومة الاحتلال، فمقاومة الاحتلال فعل نضالي مشروع تقره الشرائع والقوانين الدولية وتقاليد الأمم وأعرافها، ويشير إلى استقراء نضال الشعوب، ووقائع تاريخها عندما تتعرض للعدوان والاحتلال.

الثاني: استجاب العديد من وسائل الإعلام العربي على نحوٍ خاطئ لاستخدام المصطلح منساقين مع المفهوم الأمريكي– الإسرائيلي له، مستخدمين الكلمات الأخرى التي أدخلت على أعمال المقاومة ضد الاحتلال مثل: المخربين والانتحاريين.. الخ.

---

(١) . محمود زكي شمس الدين، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل (دمشق، مطبعة الداودي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، ص١١.

(٢) . ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، مرجع سابق ص ١٦.

(٣) . زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ١١٤.

(٤) . محمود زكي شمس الدين، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل مرجع سابق ص٣٤.

(٥) . علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، مجلة الفكر السياسي، العددان ١٣ . ١٤ (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ربيع صيف ٢٠٠١م)، ص ٨.

٣. الحرب الأمريكية على الإرهاب هي حرب على الإسلام والعروبة:

على وقع هجمات أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية التي تم فيها استهداف مبنى وزارة الدفاع (البنتاغون)، ودُمر برجا التجارة العالمية في نيويورك، وقبل أن يبدأ التحقيق في هذا الحدث المروع والمدهش، أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" في ١٦ أيلول ٢٠٠١ حملة صليبية استباقية ضد الإسلام وأمته وعالمه واضعاً إياهم تحت اسم الأشرار والإرهاب.(١)

كان "جايمس ولسي*" يعلن بشكل واضح وفظ أمام جمع من طلبة "U.C.I.A" أن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على خوض الحرب العالمية الثالثة، والهدف هذه المرة هو العالم الإسلامي وصولاً لإعادة رسم خارطته، وأضاف أن هذه الحرب مرشحة للاستمرار سنواتٍ طويلة.(٢)

إلى جانب ذلك فإن الباحثين والمفكرين الغربيين كانوا يلعبون دوراً كبيراً في صب نار حقدهم على الإسلام، فأخذوا يروجون في الإعلام للفكرة التي بدأت منذ ألف عام ومفادها أن الإسلام المقاتل شكل خطراً ضد الغرب. اطمأن هؤلاء الحاقدون بوجود عدو أجنبي يحل محل العدو السوفييتي.

كان الإسلام يبدو كعدو عنيف لأوروبا المسيحية في القرن الثامن بسبب تحديه المستمر للغرب وهذا الحال يشبه إلى حدٍّ ما الوقت الراهن، فليس هناك اعتبار لواقع الفقر الذي تبتلى به البلدان الإسلامية، حيث تعيش حالة من الحرمان والتعطش السياسي وقلة الكفاءة والقدرات العسكرية والعلمية وهذا يحول دون تهديدها لأحد.(٣)

إنّ من يسقط تحت فكرة خطر الإسلام التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية يسقط من حسابه أن البلدان الإسلامية التي تتمتع بالنفوذ كالسعودية ومصر والأردن وباكستان وغيرها، إنما تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

فالذي يعمل عليه الخبراء والمفكرون من أمثال (جودت ميللر، صموئيل هنتغتون، مارتن كرامر، برنارد لويس، دانيل بايبس، ستيفن إيمرسن، وباري روبن إضافةً إلى مجموعة مترابطة من الأكاديميين الإسرائيليين) هو أن يبقوا التهديد موجوداً، وأن يشجبوا الإسلام لإرهابه وعنفه.

إنّ التهديد الإسلامي يجري تصويره بشكل احترافي ليبدو مخيفاً على نحو منافٍ للواقع، ولكن نجد أن ما يحصل منذ عام ٢٠١٢ إلى الأن من قبل بعض المدعين للإسلام من عنف، وقتل يدعم هذه الفكرة، ويحشد الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بما يثبت ذلك التصوير، وهذا يؤدي إلى

---

(١) - محمد عمارة، الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وإنصاف العلماء (دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م)، ص ٤٧.

(٢) - عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

*جايمس ولسي: المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وهو أبرز رموز المحافظين الجدد الذين يمسكون بدفة الأمور في واشنطن.

(٣) - إدوار سعيد، الإسلام في عيون الغرب، ترجمة حيان الغربي (حمص دار هدى، الطبعة الأولى ٢٠٠٥) ص ١٧.

كسب تأييد شعبي امريكي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربتها للإرهاب من أجل احتلال المنطقة، ونهب خيراتها .

في عام ١٩٩١ قال الرئيس الأمريكي: "جورج بوش الأب": (إن القرن القادم سيكون قرن انتشار وهيمنة القيم الأمريكية، والسلوك الأمريكي والثقافة الأمريكية)، وفي نقطة مركزة.

وبكلمة دقيقة ومقربة لتلك الرؤية فقد قال مفسرون وسياسيون ومتطرفون غربيون: إنه كما شهد القرن العشرون انهيار الشيوعية والماركسية سيشهد القرن القادم انهيار العروبة والإسلام.[١]

على هذا الإصرار قامت آلات الإعلام الغربي بقيادة الفرقة الصهيونية التي استنفرتها "إسرائيل" لتناول الإسلام على سبيل التلقي ثم إنتاجه "فوبيا" رغبةً في تعبئة الغرب بالحقد والكراهية ضد العرب عامة والمسلمين خاصةً.

ضمن هذا السياق جاءت تصريحات "كورت كرين" النمساوي في تشرين الأول ٢٠٠٢ تحمل وعياً، إلا أنه زائف، قال محرضاً الغرب: (الإسلام حاصر فينا مرتين، واليوم نحن نشهد الحصار الثالث).[٢]

بينما ذهب "جوزيف ليبرمان" النائب الديمقراطي، والمرشح للرئاسة الأمريكية بقوله: (إنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية إلا أن تفرض عليها الولايات المتحدة الأمريكية القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية، فالشعارات البراقة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية عند استقلالها لن تنتهي عند الحدود الأمريكية بل تتعداها إلى الدول الأخرى).[٣]

ولعل أبرز ما ورد على لسان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" في آب ٢٠٠٦، وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان حول "الفاشية الإسلامية" وقبلها: الإشارة إلى الحرب الصليبية كل ذلك ينصب في الاتجاه العدائي، لاسيما أنه قسم العالم إلى قسمين (إما معنا، أو مع الإرهاب) أي مع "معسكر الشر والظلام" أو "معسكر الخير والنور".[٤]

استطاعت الحملة الصهيونية – الأمريكية أن تنجح في دفع العديد من الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأمريكية والغربية، العديد من القساوسة المتصهينين إلى محاربة الدين الإسلامي، واعتباره منبعاً للشر.

---

(١) . علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) . مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، مرجع سابق ص ١٦.

(٣) . محمد عمارة، الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وانصاف العلماء ، مرجع سابق ص٤٩

(٤) . عبد الحسين شعبان، الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٦٠.

قامت الصحف والمجلات بنصب محاكمة للقرآن الكريم، والهجوم عليه ونعته بأبشع النعوت، والمطالبة بهدم الكعبة وفي ٢٠٠٢/١/٦ ظهر الكاتب الصهيوني "جيري فالويل" ليخدع الشعب الأمريكي بقوله لهم: (إن اليهودي هو بؤبؤ عيني الله، ومن يؤذي اليهودي كأنه يضع إصبعه في عين الله...).

وأضاف أيضاً: (لا أعتقد أن في وسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير ظهرها لشعب "إسرائيل" وتبقى في عالم الوجود، والرب يتعامل مع الشعوب بقدر ما تتعامل هذه الشعوب مع اليهود).[١]

لا يمكن لأحد أن يغفل عن محاولة الغرب عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" بشكل خاص زج الإسلام كله بالإرهاب بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وهذا يكمن على ما يبدو في الخوف من يقظة العملاق الإسلامي، هذا العملاق برزت إرهاصاته الأولى مع المفكر اليهودي "كادمي كوهين" الذي جاء في حديثه: لا بدّ من التنبيه إلى قضية من أخطر القضايا التي تواجه الغرب واليهود، وهي قضية استيقاظ العملاق المسمى بالإسلام، وضرورة نزع العروبة من هذه الروح التي بعثت فيهم الحياة، ودفعتهم لاقتحام العالم بقيادة مبدعين وموهوبين قرعوا أبواب باريس وروما والسند والهند.[٢]

ويرى الباحث بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدةً، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول، وحتى نهاية ٢٠١١ على تشويه صورة الإسلام وربطه بمفهوم الإرهاب، وتجييش الرأي العام الأمريكي ضد الإسلام، وذلك بهدف السيطرة على مقدرات المسلمين، ولكن بعد عام ٢٠١١ أصبح هناك ممارسات من قبل أشخاص يدعون الإسلام، ويمارسون العنف والقتل، وهذه الممارسات أثبتت للرأي العام الأمريكي، والغربي صحة ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية، وأنعكس سلباً على الشعوب الإسلامية، وجعل ذلك دافعاً للولايات المتحدة للتحرك في المنطقة العربية والإسلامية من أجل احتلالها، وذلك لضمان استمرار مصالحها الاقتصادية .

٤- الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من ربط المقاومة بالإرهاب:

لقد تطورت السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اتجاه مزدوج لاسيما عقب أحداث ١١ أيلول، حيث ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة أن تكلف نفسها بمهمة إنقاذ المجتمع الدولي كمدافع عن السلم الدولي، والمسؤولية عن الاستقرار الدولي من خلال نظرية الصراع بين الخير والشر.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها حكومة كل العالم تسعى علناً لتصفية حساباتها مع كل من يقف في وجه مشاريعها ومؤامراتها، ومن يقف في وجه خططها بغرض تصفية القضية الفلسطينية، وإلحاق الوطن العربي معظمه بالقرار الأمريكي، وإخضاعه لهيمنة الشركاء العنصريين، "إسرائيل" والإدارة الأمريكية.[٣]

---

(١) . ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، مرجع سابق، ص ١٨ . ١٩.

(٢) . محمود زكي شمس الدين، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٣٦ . ٣٣٧.

(٣) . علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، مرجع سابق، ص ١٦.

ورغم الاختلاف الشكلي للمصطلحات والمفاهيم البراقة، إلا أنّها تصب كلها في معنى واحدٍ ووتيرة واحدة تستهدف الدفاع عن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. وبكلمة أخرى فالمعنى الذي حمله مصطلح الحرب على الإرهاب هدف إلى تعريف الدول الراعية للإرهاب، أو التي تظهر عدم قابلية في التعامل مع العالم الخارجي، أو تلك التي تهدد النظام العالمي.

خضع هذا التعريف لمزاج الإدارة الأمريكية، فهو يتأقلم مع المزاج الأمريكي وحسب رغبته، فهو يسمح لهذه الإدارة المحافظة بإعداد قائمةٍ بالدول تختلف باختلاف علاقاتها بواشنطن وباختلاف الظروف فيها[1].

وعليه أصبح تصنيف العالم وفق إدارة "بوش" على الشكل التالي[2]:

أ ـ دول ترعى الإرهاب، معظمها عربية وإسلامية منها: (سورية، ليبيا، إيران، العراق، السودان، كوريا الشمالية، فنزويلا، كوبا وغيرها...) وهذا بحسب إعداد وتصنيف وزارة الخارجية الأمريكية.

ب ـ منظمات وهيئات وأحزاب وشرائح اجتماعية، مصنفة كجهات أو فئات إرهابية حسب المنظور الصهيوني الغربي، وحسب ما يكرره الإعلام وما تروجه الجهات الاستخباراتية والسياسية التابعة له، فإنه يتوجب على العالم محاربة تلك التنظيمات والأحزاب وتصفيتها من قبل الدول العربية والإسلامية التي لم تقتنع بذلك التصنيف. وهذا وفق رؤية الإدارة الأمريكية والإسرائيلية. من هذه المنظمات: حماس والجهاد الإسلامي، حزب الله، المقاومة الوطنية اللبنانية بكل الفصائل والأحزاب التي تدخل في إطارها، وحتى المقاومة الفلسطينية، ومن ثم ضمت هذه القائمة الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين وصقور منظمة فتح.

ت ـ تنظيماتٌ وأحزابٌ سياسية وإسلامية: أصولية، سلفية من تيارات متعددة بأسمائها المعروفة وميولها وتوجهاتها في المغرب والمشرق، وهي تحمل لواء المواجهة الدامية مع السلطة في بعض البلدان العربية وتدخل حلبة العنف والعنف المضاد، وصولاً إلى العدل والسلطة.

وبالتالي فقد اكتسبت الأعمال العسكرية للقوات الأمريكية شرعية لكي تمارس أعمالها في بقعةٍ ما، ومن المظاهر القمعية التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية بعداً شرعياً أيضاً تأييد رئيس وزراء "إسرائيل" السابق "أريل شارون" في العمليات القمعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، باعتبارها عمليات تهدف إلى مكافحة الإرهاب والإرهابيين، وبالتالي فهي عمليات ضد الإرهاب الفلسطيني، وليس لقمع المقاومة المشروعة ضد الاحتلال. وبكلمة أدق: إن الإدارة الأمريكية لا تشعر بأي حرج طالما أن هذه العمليات تطبق على أرضٍ عربية، وأن الدماء التي تسيل أيضاً عربية، فليس هناك مشكلة

---

(١) ـ وليد حسن فهمي، الولايات المتحدة الأمريكيةّ والحرب على الإرهاب ـ الجدل السياسي والقانوني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٥، القاهرة، ٢٠٠٦م، موقع المجلة الإلكتروني.

(٢) ـ علي عقلة عرسان، مرجع سابق، ص١٧.

لديها طالما أن الإسلام والمسلمين هم المستهدفون. عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها لوضع خلال الأزمات (نظرية كيسنجر)، موضع التنفيذ[1]، وتبلورت ملامحها على لسان رئيس وزراء "إسرائيل" السابق "أرييل شارون" آنذاك إذ قال: إن كنتم تواجهون بن لادن واحد فإننا نواجه نسخاً متعددة منه، الشيخ ياسين هو بن لادن، وقادة الجهاد الإسلامي هم بن لادن كذلك. وما أصاب نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول هو ما تتعرض له المدن الإسرائيلية منذ عقود، والإرهاصات الكامنة وراء تفجيرات أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها التي تحشد وتحرض العرب لمحاربة "إسرائيل"، فهم إرهابيون معادون للحضارة.[2]

ومن الجدير بالذكر أو المهم: المظهر المؤسف، بل المخيف والمريب لبعض النخب السياسية والثقافية والعربية، والبعض الآخر من وسائل الإعلام العربية أيضاً فقد أصبحت تروج نفس الاتهامات والادعاءات الصادرة عن أعداء الأمة العربية وتقوم بالإعلان عنها.

هذا الأمر ساق المتلقي وجعله يخلط بين توصيف المقاومة المشروعة والإرهاب.

ويرى الباحث أنه قد يحدث هناك خلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب، وذلك حسب المصالح، فتغيير "خالد مشعل" سياسته تجاه سورية، وشعبها باعتباره كان يوصف بالمقاوم لم يكن إلا بنتيجة أطماعه، ورغبته في الحصول على مزيد من الدعم المادي من قبل دول منطقة الخليج العربي.

فالسيناريو العالمي الذي كتبته الولايات المتحدة الأمريكية بأناملها ووزعته برغبتها جعلت الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال الصهيوني بالحجارة في نظرهم إرهابي.

أما المحتل الذي يستخدم أحدث ما أنتجته المصانع العسكرية في العالم من أسلحة في سبيل تدمير البنية التحتية للشعب العراقي، وهدم المنازل على رؤوس أصحابها، وقتل الأطفال، والنساء، وكبار السن، وإبادة وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، وإحراق الحرث والنسل، وممارسات التهجير وكل أنواع الإذلال فذلك يعد بنظرهم دفاعاً عن النفس.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية شريكة "إسرائيل" في الحرب على الإرهاب لأنهما تحملان الشأن نفسه، فموقف الإدارة الأمريكية اتسم بالقبول من الأطروحات الإسرائيلية التي ركزت على وصف نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، وأنه لن تقوم الدولة الفلسطينية المزعومة قبل اجتثاث الإرهاب العربي من جذوره. ونتيجة هذا الربط التعسفي بين المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب الدولي، سجلت "إسرائيل" لنفسها نجاحاً وتفوقاً.

---

(١)- محمد علي الحوت، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٩٧- ١٩٨.

(٢) - مصطفى، الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، مرجع سابق ص ٤١ -٤٢

مما أدخل الخطاب الإسرائيلي ضد الانتفاضة والمقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني، والخطاب الأمريكي ضد الإرهاب مرحلة التوحد التام والكامل، "فكولن باول" وزير الخارجية الأمريكية السابق قال: إن "إسرائيل" دخلت المناطق الفلسطينية بحثاً عن الإرهاب.

أما "جورج بوش الابن" في حوارٍ له مع الإعلان: فقد رسم للولايات المتحدة الأمريكية وأعمالها صورةً تشع بالديمقراطية قال في جوابٍ عن سؤالٍ: إذا كانت أفغانستان هي مجرد البداية .كما قلت . فماذا عن العراق؟ ما هي الرسالة التي تود أن توجهها إلى هناك؟ قال الرئيس "بوش": رسالتي هي: إذا آويت إرهابياً فأنت مثله إرهابي، وإذا أطعمت إرهابياً فأنت إرهابي، وإذا طورت أسلحةً للدمار الشامل تستخدم لإرهاب الأمم، فأنت سوف تحاسب على ذلك وكما قلت: سوف نتأكد من أننا سنحقق كل مهمة نقدم عليها أولاً بأول[1]. هذا الكلام لا يختلف عليه اثنان، فمن الواضح أنه يخلط عمداً بين الإرهاب المدان والمقاومة المشروعة للاحتلال، بل أكثر من ذلك فهو يعبر عن موقع أمريكي في هذا المجال، فسرقة وطنٍ وطرد شعبٍ من أرضه، وتعرضه المستمر للقتل والقهر والنفي مدة عقودٍ من الزمن ليس إرهاباً متناسين أو متجاهلين قصداً أن سرقة الأوطان واحتلالها والتنكر لحقوق أصحابها «الشعوب» ومحاولات إذلالها وإخضاعها بالقوة تقود بل ينبغي أن تقود إلى المقاومة المشروعة التي قد ينتج عنها القتل.

ولا يفتأ الرئيس الأمريكي بمحاولاته المتكررة يضفي صفة الإرهاب على المقاومة المشروعة. والجدير بالذكر أن واشنطن كانت تضع إيران ضمن دائرة الدول الراعية للإرهاب، وذلك قبل أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ ولا تزال، وسبب ذلك يرجع إلى الموقف الإيراني الداعم لحركات المقاومة الفلسطينية على وجه العموم، وحركتي الجهاد وحماس على وجه الخصوص، ودعمها للمقاومة الإسلامية اللبنانية المتمثلة بحزب الله. ويرى الباحث أن الحرب الأمريكية على الإرهاب وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠١١ لم تكن سوى ذريعة من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية عبر تفردها بالقرار العالمي ولجوئها إلى احتلال المنطقة، والسيطرة عليها من أجل هيمنتها على الثروات.

---

(١) – علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، مرجع سابق، ص ٢١ ـ ٢٢.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: العراق كمدخل للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

- **المبحث الأول:** الأوضاع العراقية والدولية التي مهدت للاحتلال الأمريكي للعراق.
  - المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي و الأهمية الاقتصادية للعراق في الاستراتيجية الأمريكية.
  - المطلب الثاني: الوضع العراقي والدولي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.
  - المطلب الثالث: الأسباب المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الأمريكي للعراق.
- **المبحث الثاني:** تحليل الوضع الاقتصادي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي.
  - المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الأمريكي.
  - المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في العراق بعد الحصار والاحتلال الأمريكي.
  - المطلب الثالث: السياسة النقدية في العراق.
- **المبحث الثالث:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق.
  - المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق.
  - المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والصحية للاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الثالث: العراق كمدخل للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأوضاع العراقية والدولية التي مهدت للاحتلال الأمريكي للعراق:

قبل الدخول في دراسة، وتحليل الأوضاع الدولية في العالم خلال فترتي حرب الخليج الأولى ١٩٩٠، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ لا بدّ من التطرق إلى الموقع الجيوستراتيجي، والاقتصادي للعراق في الاستراتيجية الأمريكية للوقوف على حقيقة الأطماع الأمريكية في العراق، والأسباب الحقيقية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لشن العدوان على العراق واحتلاله.

المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي والاقتصادي للعراق في الاستراتيجية الأمريكية:

إن المطّلع على أحداث منطقة الشرق الأوسط وقضاياها بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص يمكن أن يستدل بشكل واضح على عمق أزمات المنطقة، وأبعادها العالمية، وعلاقتها بمعظم التحولات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، كما أنّ دراسة وتحليل سياق الأحداث في المنطقة سينتهي إلى مسببات واضحة تتجلى بتدخلات الدول الكبرى وأطماعها. فمنذ القدم وحتى الوقت الحاضر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية الأساس في هذه الأزمات، وفي سبيل الإحاطة بمجمل العوامل والمقدمات التي سبقت العدوان الأمريكي على العراق. سيتناول الباحث فيما يأتي الواقع الجيوسياسي في المنطقة والعالم في فترة ما قبل العدوان وابتداءً بمرحلة الحرب العراقية الإيرانية وحتى مستهل عام ٢٠٠٣ و في هذا الإطار سيناقش الباحث مجموعة الأسس التي استندت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير لجوئها للقوة العسكرية ضد العراق، وتقييم هذه المبررات عبر تحليل موضوعي يستند إلى قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، وهذا الأمر كفيل بجلاء الحقائق عن الأسباب الحقيقية والخفية التي تقف وراء العدوان.

إن الموقع الجيوستراتيجي والاقتصادي للعراق الذي أدى إلى فصل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بين تركيا والخليج جغرافياً لإغلاق الدائرة على الدول الممانعة، ومحاور الشر كما تدعي، والعراق يشكل أهمية استراتيجية اقتصادية عليا للولايات المتحدة الأمريكية للأسباب الآتية: [1]

1. أهمية الموقع الجغرافي للعراق الذي حال دون الامتداد الأمريكي من آخر معاقل حلف الأطلسي شرقاً حيث القواعد الأمريكية في تركيا التي انطلقت منها هجماتها للعدوان على العراق خلال الفترة السابقة للاحتلال منذ عام 1990 وحتى عام 2003، وصولاً إلى الجنوب حيث الوجود الأمريكي المرحب به خليجياً فشكل العراق بذلك نقطة فصل بين الموقعين.

---

(١) – كينيث تلتز، من توجيّهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط – تقارير عمان – دار البشير للنشر والتوزيع،تشرين الثاني ١٩٩٥، ص ١٢٥-١٢٩.

2. السيطرة على النفط العراقي: حيث يمتلك العراق أكبر مخزون نفطي احتياطي في العالم بعد السعودية، والذي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من مسحه من خلال أقمار التجسس وطائرات الاستكشاف خلال فترة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

3. إنهاء دور العراق كعمق استراتيجي لدول الطوق، الدور الذي ظهر جلياً خلال حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، والحيلولة دون ظهوره كقوة إقليمية عربية ذات توجهات وطنية وقومية معلنة، وأنهاء دوره العربي، والإقليمي إضافة إلى مركز الولايات المتحدة الأمريكية الجيوستراتيجي، والاقتصادي المتفوق في العراق، والعالم بصفة عامة، ودورها في ردع حكومات الشرق الأوسط الأخرى بما فيها سورية وإيران عن التحدي المباشر للولايات المتحدة.(١)

٤. المحافظة على أمن الكيان الصهيوني الذي تعرض للاهتزاز خلال حرب الخليج الثانية، فأمن "إسرائيل" يشكل في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية جزءاً من أمن الولايات المتحدة الأمريكية.(٢)

كما شكل العراق بذلك حاجزاً ضد المشروع الأمريكي – الصهيوني في المنطقة، وذلك من خلال دعمه للقضية الفلسطينية، إلى جانب العوامل الداخلية التي ساعدت على نشوب العديد من الأزمات في المنطقة وتأجيجها.

لم تخلُ هذه الأزمات ابتداءً من حرب الخليج الأولى فالثانية، وانتهاءً بالعدوان الأمريكي على العراق من انعكاسات تصارع القوى الكبرى للسيطرة على منطقة الخليج العربي، مما جعل تكاليف الحفاظ على أمن المنطقة باهظة الثمن، وقد شهدت المنطقة خلال فترة ما قبل العدوان مجموعة من التحولات والأحداث الكبرى التي تعود بجذورها إلى مجريات الحرب العراقية الأولى وحرب الخليج الأولى، ورغم تفاعل هذه الأحداث فإنها تصب في بوتقة ونتيجة واحدة تتجلى بالعدوان الأمريكي على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣. إلا أن الباحث سيحاول الفصل بين هذه الأحداث، مع الإشارة إلى انعكاسات بعضها على الآخر، وتداخلها في الكثير من الأحيان نظراً لما سيترتب عليها من نتائج في سياق البحث.

ويرى الباحث أن امتلاك العراق للمخزون النفطي الكبير كان الدافع الرئيسي للعدوان الأمريكي على العراق واحتلاله.

---

(١) – أحمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية، سلسلة محاضرات الإمارات العدد ٩٦ – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ٢٠٠٥ صفحة ١٦.

(٢) – استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مكتب شؤون الأمن القومي البنتاغون ٧ أيار ١٩٩٥ صفحة ٦١-٧٢.

المطلب الثاني: الوضع العراقي والدولي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق:

١- الوضع العراقي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق:

أولاً: وضع العراق وحربه في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية:

خرج العراق من حربه مع أيران كقوة إقليمية كبرى وجيش وعتاد حديثين حيث ناهز عدد الجيش العراقي مليون رجل، بينما كانت عدد فرق الجيش العراقي لا تتعدى عشر فرق عام ١٩٨٠ فقد وصلت عام ١٩٨٨ إلى ٥٥ فرقة مع قوة جوية تبلغ ٥٠٠ طائرة و ٥٥٠٠ دبابة.[١]

وجرى تهويل الانتصار العراقي إلى درجة قادت بعضهم لاعتبار العراق حارس البوابة الشرقية للوطن العربي والدولة التي تحتل القوة الرابعة في العالم.[٢]

وصاحب ذلك توجه الرئيس العراقي صدام حسين للإعلان بأنّ العراق يستحق زعامة دول المنطقة العربية لما قدمه من تضحيات وخسائر خلال الحرب على إيران، وعلى الدول العربية أن ترد الجميل للعراق، وتسارع لمساعدته، وتحمل نصيبها من أعباء الحرب بخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي باعتبار أن الحرب مع إيران كانت بالنيابة عن الدول العربية والخليجية منها بشكل خاص، ضد ما أسماه بالتهديد الإيراني ومحاولة النظام الإيراني تصدير الثورة إلى كافة الدول المجاورة.

وعلى خلفية مؤتمر القمة العربية (قمة بغداد) لعام ١٩٩٠ التي حضرها معظم رؤساء وملوك الدول العربية طالب الرئيس العراقي الدول الغنية برد الدين للعراق، وإسقاط ديونها العائدة لسنوات الحرب، إلى جانب تقديم عدة مليارات من الدولارات لدعم الموازنة العراقية، ومساعدته على دفع ديونه الخارجية، والمساهمة في إعادة البناء و إعمار العراق ما بعد الحرب، والحقيقة غير ذلك فعلى الرغم مما أوحت به نتائج الحرب العراقية الإيرانية من نصر عراقي، والنظرة الجديدة لمعظم الدول الكبرى للدور الإقليمي والعسكري الذي بات العراق يمثله في المنطقة، فإنَّ هذه القوة العسكرية والسياسية كانت تخفي وراءها مشاكل اقتصادية جمة، وديوناً ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، إلى جانب انهيار جزء كبير من البنى التحتية العراقية بخاصة في القطاع النفطي، حيث قدر الخبراء حجم الديون العراقية بعد الحرب مع إيران بأكثر من ٤٥ مليار دولار، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها ناهزت ٢٠٠مليار دولار، علماً أنّ ميزانية العراق سجلت في الفترة السابقة للحرب وفراً قدره أكثر من ٤٥ مليار دولار.[٣]

---

(١) - تركي الحمد، الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية في الغزو العراقي للكويت – المقدمات الوقائع وردود الفعل التداعيات، ندوة بحثية د.فتوح الخترش وآخرون سلسلة عالم المعرفة العدد ١٩٠- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت آذار ١٩٩٠- صفحة٩٩.

(٢) - جون كولي، تواطؤ ضد بابل أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العراق، ترجمة أنطوان باسيل الطبعة الثانية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠٠٧،صفحة ٢٨٥.

(٣) - جواد سعد ناجي، الوضع العراقي عشية الحرب في احتلال العراق وتداعياته عربياً، وإقليمياً، ودولياً، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤، ص ٢١٤.

وجاء الواقع خلاف ما كان العراق يتأمله من الدول العربية والخليجية بخاصة من الاعتراف بدور العراق الجديد في المنطقة، ومنحه مساعدات اقتصادية عاجلة فقد أصرّت الدول العربية الخليجية على استرداد ديونها المترتبة على العراق، ولم تقدم أي مساعدات إضافية له بعد انتهاء الحرب، بل إنّ الواقع أفرز المزيد من الحوادث والمشاكل التي أزمت وضع العراق الاقتصادي، ففي أواخر الثمانينات شهدت أسعار النفط تراجعاً كبيراً في السوق الدولية، وهو ما أفقد العراق جانباً من الموارد اللازمة لنهوضه الاقتصادي، وقد أرجع الرئيس العراقي صدام حسين سبب هذا التراجع إلى ما أسماه بمؤامرة كويتية إماراتية هدفها النيل من العراق وتدميره من خلال قيام كل من دولتي الكويت والإمارات العربية بزيادة إنتاجهما عن الحصة المحددة لهما وفق مقررات منظمة الأوبك، وهو ما أدى إلى إغراق السوق النفطي بكميات هائلة من النفط الرخيص بموازاة الحاجة العراقية إلى كل دولار إضافي للخروج من مصاعبه الاقتصادية،[1] وعلى الجانب الآخر من الحدود العراقية الكويتية كانت الكويت قد بدأت خلال سير العمليات الحربية بين العراق وإيران بتطوير حقول نفط الرميلة المتنازع عليها بين البلدين، وهو ما عده العراق سرقة للنفط العراقي في وقت هو بأمس الحاجة إلى مساعدة ومعاونة أشقائه العرب.[2]

ولم تلبث الخلافات أن تفاقمت بين الدولتين، وازدادت الأوضاع سوءاً رغم بعض جهود الوساطة المبذولة من الدول العربية وغيرها، وبعد بروز قضايا جديدة على السطح كالخلافات الحدودية، والادعاءات العراقية بكون الكويت محافظة عراقية في السابق.[3]

وعشية غزو الكويت طلب الرئيس العراقي صدام حسين السفيرة الأمريكية في بغداد لمعرفة موقف حكومة "جورج بوش الأب" حول الخلاف الحدودي والنفطي بين العراق والكويت، وكان جواب السفيرة الأمريكية نفي احتمال أي تدخل أمريكي في الخلاف العراقي الكويتي.[4] ولم تنقض أيام قليلة من تاريخ اللقاء حتى كان العراق قد احتل الكويت بشكل كامل، لتبدأ مرحلة جديدة من التحولات في المنطقة والعالم.

---

(١) – تركي الحمد، الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الأيدلوجية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) – باسيل يحك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠–٢٠٠٥) دراسة توثيقية تحليلية، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ٢٠٠٦، ص ٢١٩.

(٣) – عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١–١٩٩٠، في الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الفعل التداعيات، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٩٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت آذار ١٩٩٥، ص٥٠ .

(٤) – عبد المالك التميمي، ردود الفعل الدولي تجاه الغزو العراقي للكويت، المقدمات الوقائع وردود الفعل، التداعيات، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

ثانياً: وضع العراق في الفترة الممتدة من حرب الخليج الثانية حتى عشية العدوان:

جاء العدوان العراقي على الكويت في مرحلة حرجة من مراحل تطور النظام الدولي، ولعل من أكبر التحولات التي صاحبت العدوان العراقي انهيار نظام توازن القوى، وتحول دفة القيادة العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عدّته الإدارة الأمريكية فرصة لتأكيد زعامتها للعالم وإعلان انتصارها في الحرب الباردة، وحققت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية أقصى ما يمكن أن تحلم به، حيث أوجد لها هذا الغزو الذريعة لنقل أساطيلها إلى الخليج العربي فتستغني بذلك عن الدور الذي تقوم به "إسرائيل" خدمة لها في المنطقة.(١)

واستطاعت حشد الرأي العام العالمي ضد نظام صدام حسين باعتباره نظاماً معتدياً على جواره ويشكل خطراً على الأمن والسلام الدوليين، ومتعدياً على قواعد الشرعية الدولية. واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق إنجازاً مهماً آخر: وهو خلق تكتل عربي ضد الغزو العراقي للكويت، حيث شاركت الدول العربية في التحالف الدولي ضد العراق عسكرياً إلى جانب الدعم اللوجستي والمادي الذي قدمته دول المواجهة، وهو ما تجسد في نهاية الأمر بتشكيل تحالف دولي ضد العراق ضم قوات أكثر من ثلاثين دولة أوكلت إليها مهمة تحرير الكويت بناء على قرارات مجلس الأمن.(٢)

وقد أيقن العراق في ظل هذا الواقع انه سيتكبد هزيمة عسكرية، وسيخرج من الكويت، ورغم ذلك استمر في رفض الانسحاب والخضوع لقرارات الأمم المتحدة طوال الوقت، وانتهت الحرب بعد تلقي الجيش العراقي ضربات ساحقة من قوات التحالف الدولي بخاصة بعد صدور أوامر بالانسحاب بشكل فجائي، إلى جانب الخسائر الكبيرة في الداخل العراقي نتيجة للضربات الجوية من قواعد طيران التحالف، ولم يكد العراق يتم انسحابه من الكويت حتى واجه النظام العراقي انتفاضة شعبية شملت شمال العراق وجنوبه، ودعت النظام لاستخدام قواته بشكل عنيف للقضاء عليها بسكوت عربي معلن، وقد نتج عن ذلك أزمة إنسانية بخاصة في شمال العراق، حيث لاذ بالفرار عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد عبر الجبال إلى تركيا، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الواقع ذريعة لفرض قرار جديد عبر مجلس الأمن يمنع بموجبه الطيران العراقي من التحليق في مناطق محدودة من أراضيه في الشمال والجنوب، وهو ما يعد حقيقة تكريساً لسياسة تقسيم العراق، واستطاعت تلك المناطق الحصول على حكم ذاتي موسع بمساعدة وحماية الدول الغربية.

إلاّ أنّ النظام العراقي استمر بإحكام قبضته على باقي المحافظات العراقية في وقت زادت فيه المعارضة العراقية في الخارج قوة وعدداً لما لاقته من مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول الغرب

---

(١) – إبراهيم مصطفى الحمود، العروبة والإسلام وصراعات القوى العظمى، إصدار دار العلم، ٢٠٠٧، ص٣٤٨ – ٣٤٩.

(٢) – حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٠٢ (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر–١٩٩٥)، ص٣١٨ – ٣٢١.

تمهيداً للساعة التي سينهار فيها نظام صدام حسين، حيث تكون حكومة عراقية بديلة عن النظام العراقي جاهزة، ومعترف بها دولياً تتولى مقاليد السلطة فور سقوط النظام.

خضع العراق في السنوات التالية بشكل تام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالانسحاب من الكويت ونزع ترسانته من الأسلحة المتطورة بعيدة المدى ومن أسلحة الدمار الشامل[1].

رغم قبوله لقرار ترسيم الحدود مع الكويت، إلا أنّ الوضع في الداخل العراقي ازداد سوءاً في ظل العقوبات الدولية لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل المؤامرة ضد العراق عبر الحصار الدولي الذي استمر طيلة ثلاثة عشر عاماً، وقد أصرت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية مع اختلاق ذرائع شتى لتبرير تدخلاتها المتكررة، وخرقها للأجواء الوطنية للعراق من الشمال إلى الجنوب، وكان الهدف الرئيس من استمرار الحصار ونظام العقوبات على العراق وفق لما أعلنته الدول الغربية هو دفع النظام العراقي إلى الانهيار عاجلاً أم آجلاً، ويعبر عن هذا الهدف أحد المسؤولين الأمريكيين بالقول: إن الهدف من الحصار ((جعل الحياة في منتهى الصعوبة بحيث يجد العراقيون –كلما سنحت لهم الفرصة بالتقاط أنفاسهم– أن استمرار وجود صدام يكلفهم المزيد من العناء والمتاعب مع العالم الخارجي))[2].

لكن ذلك لم يتحقق، وكان لابدّ من اختلاق حجج جديدة تتناسب مع نية الولايات المتحدة الأمريكية لشن العدوان على العراق واحتلاله عسكرياً.

ثالثاً: الحصار والعقوبات الاقتصادية على العراق:

فور دخول العراق الكويت بادر مجلس الأمن الدولي للاجتماع واتخاذ أولى قراراته خلال الأزمة عبر القرار ٦٦٠ تاريخ ١٢ آب ١٩٩٠الذي عدّ الغزو انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين، ومطالبة العراق بسحب فوري لقواته دون قيد أو شرط، ومن ثم تلاحقت قرارات المجلس في ظل فاعلية واضحة على صعيد مداولاته وسرعة تصديه لسير الأزمة والمضامين الجديدة لقراراته.[3]

لقد سارع المجلس في الأيام الأولى لحادثة الغزو إلى استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية لضمان خضوع العراق لمطالبته بالانسحاب، وجاء في مقدمة هذه القرارات القرار رقم (٦٦١) ١٦ آب ١٩٩٠ قام من خلاله بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق، حيث تضمن القرار وقف كل الواردات إلى العراق والكويت، ووقف كل شحنات البضائع المرسلة إلى كل من الدولتين بأي وسيلة من وسائل النقل، وحظر الصادرات باستثناء الإمدادات الطبية وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج، ووقف كل المعاملات

---

(١) – أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق– الأسباب والنتائج، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤، ص ٤١.

(٢) – منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار، ٢٠٠٤، ص ٢٥٦.

(٣) – حسن نافعة، ردود الفعل الدولي تجاه الغزو، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية، وأنشأ المجلس لهذا الغرض لجنة تسمى لجنة العقوبات للإشراف على تنفيذ القرار.

وبموازاة هذه العقوبات الجماعية سارعت بعض الدول الكبرى إلى توقيع عقوبات انفرادية على العراق، حيث وقع الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" أمرين تنفيذيين بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية كافة، وفي آب ١٩٩٠فرضت اليابان بناءً على طلب أمريكي عقوبات اقتصادية شديدة على العراق، وقد توالت القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لتشديد الحصار على العراق ومن أبرزها القرار ٦٦٥ لعام ١٩٩٠ الذي فرض حصاراً بحرياً على العراق، والقرار ٦٧٠ لعام ١٩٩٠ الذي قضى بحظر رحلات الطيران من مطارات العالم إلى العراق، وعلى أثر انتهاء مرحله الحسم العسكري، أصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٧ الصادر في ٣ نيسان ١٩٩١ الذي حدد الشروط التي يتعين على العراق الوفاء بها قبل رفع العقوبات المفروضة عليه، وأهمها تدمير مخزونه من أسلحة الدمار الشامل، ووضع قدراته العسكرية تحت إشراف دولي، والاعتراف بحدود الكويت وسيادته، وإصلاح الأضرار الناتجة عن الحرب من خلال صندوق للتعويضات تتم إدارته بوساطة الأمم المتحدة، وسداد الديون المستحقة إلى الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، رغم الاعتراف العراقي بحدود الكويت وسيادته في تشرين الثاني ١٩٩٤على أساس خرائط ترسيم الحدود التي أعدتها الأمم المتحدة وتقرير رئيس فريق الأمم المتحدة المشرف على إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق الذي أكد لمجلس الأمن في عام ١٩٩٥إتمام إزالة قدرات العراق من الصواريخ والأسلحة الكيماوية، فإنّ ذلك لم يسفر إلا عن رفع جزئي للحظر الاقتصادي على العراق، من خلال السماح بتصدير جزئي للنفط على أساس النفط مقابل الغذاء الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٩٦٨ لعام ١٩٩٥، حيث سمح المجلس بموجبه للعراق بتصدير ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر[١].

وقد جاء برنامج النفط مقابل الغذاء كحماية للشعب العراقي وتأمين متطلباته الأساسية في ظل الحصار الدولي، ليتم تمديد نطاقه بهدف إعادة تأسيس البنية التحتية بما يتماشى مع احتياجات الأوضاع الإنسانية دون أن تكون له أهداف اقتصادية بخاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة جراء الحرب، وتنشيط الوضع الاقتصادي، وبمعنى آخر تم التعامل مع العراق كمعسكر لاجئين يجب أن يمنح مقومات الحياة الأساسية، وليس كمجتمع فاعل واقتصادٍ فاعلٍ يجب أن يتطور في ظروف طبيعية.[٢]

---

(١) – نوار إبراهيم، الحصار والتنمية–تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في العراق وليبيا والسودان كدراسات إستراتيجية، القاهرة، مجلة السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العدد٦، ١٩٩٧،ص ١٩–٢٠.

(٢) – ميدي كامل، النفط والغذاء والتنمية أولويات اجتماعية واقتصادية للعراق هي في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث و مناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤)، ص١٦٥.

فبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يسمح بأي استثمارات جديدة تساعد على دفع النمو وتنشيط الاقتصاد، كما أنّه قلص الإنفاق الحكومي بانتقال إدارة الاقتصاد العراقي إلى أيدي لجان الأمم المتحدة، وأسهم هذا البرنامج في إبقاء الناتج المحلي الإجمالي بمعدل منخفض على خلاف الارتفاع الذي شهده معدل زيادة السكان، فعلى سبيل المثال فإن مصافي النفط بالغة الأهمية للأحوال المعيشية للشعب العراقي وللاقتصاد العراقي قد عانت كثيراً في ظل البرنامج، ولم تحصل إلا على جزء بسيط من احتياجاتها نتيجة لعدم توريد قطع الغيار، وتم الإنتاج النفطي غالباً على حساب المواصفات والإضرار بالبيئة.(١)

وهو ما هدد الثروة النفطية في العراق على المدى البعيد، والحقيقة أن برنامج النفط مقابل الغذاء وحسب آراء خبراء الأمم المتحدة كان ذا فائدة وآثار محدودة، بيد أنّه على العموم أحدث نتائج إيجابية على الصعيد الإنساني كرفع القيمة الغذائية للفرد العراقي، والتحسن النسبي في الأحوال الصحية، وانخفاض معدلات سوء التغذية، وتأهيل بعض البنى التحتية، وتوليد الكهرباء لا يغني ذلك عن الإقرار بأن العراق طيلة فترة تطبيق البرنامج لم يستطع العودة إلى وضع اقتصادي مشابه لما كان عليه في فترة ما قبل الحرب في عام ١٩٩٠، وعلى هذا الأساس تبقى فائدة هذا البرنامج محدودة، وحسناته نسبية رغم أنّه حقق هدفه بوقف التدهور ومنع كارثة إنسانية محققة، ومن أهم النتائج التي حققها هذا البرنامج ما يأتي:(٢)

أ- أدت كميات الغذاء والمساعدات التي أدخلت بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء إلى رفع القيمة الغذائية للشخص الواحد يومياً بين عامي ١٩٩٦و٢٠٠٢ من ١٢٠٠ إلى ٢٢٠٠ سعرة حرارية، ورغم هذا الارتفاع فإن المواطن العراقي لم يحصل على حصته التموينية المستحقة له بالكامل حسب مذكرة التفاهم لأسباب أخرى عدة.

ب- وعلى الصعيد الصحي أدى البرنامج إلى تحسين كفاءة المستشفيات وقدرتها على إجراء جراحات أساسية بنسبة ٤٠%، وأبحاث مخبرية بنسبة ٢٥%، وفي أيار ٢٠٠٣ لم تسجل أي حالة شلل منذ أكثر من ثلاث سنوات، كما أنّه وبحلول عام ٢٠٠٢ أصبحت معدلات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة النصف عما كانت عليه في العام ١٩٩٦، وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الناقص بين عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٢ من ٢٣% إلى ١٠%

---

(١) - سعد الله الفتحي، النفط مقابل الغذاء وأعقابه والبدائل في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤)، ص ١٧٧- ١٧٨

(٢) - محمد أشرف اليومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء كشف لفساد إداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٨)، ص ٢٤٤

جـ – ساعد البرنامج على تأهيل جزئي لبعض مشاريع البنية التحتية وتم في هذا الإطار وقف تدهور حالة منشآت المياه، وإعادة تأهيل المواصلات البحرية الخاصة والعامة بنسب متفاوتة، وعلى سبيل المثال أصبح بالإمكان الاعتماد أكثر على تزويد الكهرباء، وفي صيف ٢٠٠٢ لم يحصل أي قطع متكرر للكهرباء في مدينة بغداد، وإن كانت الأوضاع مغايرة في مناطق كثيرة أخرى ويبين تقيم أجري على ٢٧٨ مصنعاً صغيراً في العام ٢٠٠٢. أنّ مدخلات برنامج النفط مقابل الغذاء قد حسنت الأداء، وأوقفت تدهور حالة المنشآت.[١] بيد أنّ تطبيق البرنامج ذاته قد تعرض لتسييس واضح من الدول الكبرى للحد من فوائده على الشعب العراقي، كالتأخير المتعمد، والانتقائية في إقرار العقود الموقعة، ومن أشد الدلائل على ذلك فضيحة النفط مقابل الغذاء التي شارك فيها مسؤولون وإداريون كبار في الأمم المتحدة مع تواطؤ واضح من جانب الدول الكبرى، وفي ظل هذه المعوقات والصعاب جاء العدوان الأمريكي في عام ٢٠٠٣ ليؤدي إلى مزيد من تدهور الوضع الصحي و المعاشي للشعب العراقي كما سيتبين في إطار الدراسة .

ويرى الباحث أن إنهاك العراق في حروبه التي شنها مع إيران، وغزوه للكويت، واستنزاف قدراته، ومن ثم فرض الحصار الذي أنهك قواه الاقتصادية والعسكرية، قد أدى إلى إضعافه ومن ثم احتلاله.

٢ – الوضع الدولي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق:

رأى العديد من المحللين أنّ حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ كانت فرصة جوهرية لتفعيل نظام الأمن الجماعي، وتعزيز دور الأمم المتحدة والعمل على إقامة دعائم نظام عالمي جديد قوامه العدل والقانون والحق.[٢]

بيد أنّ السؤال الذي يطرح ذاته في هذا السياق: ما هي أسباب فشل هذه الرؤية؟ وكيف انتهت مجموعة التحولات في النظام الدولي الجديد الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى شن عدوان عسكري على دولة مستقلة واحتلالها خلافاً للأعراف والمواثيق الدولية؟ سيتم الإجابة على هذه التساؤلات عبر دراسة الوضع الدولي في الفترة السابقة للغزو؟ بخاصة في ضوء انعكاسات أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ على الصعيد الدولي، والتفرد الأمريكي في الساحة الدولية لصالح تثبيت هيمنتها ومصالحها ضد الصالح الدولي العام رغم محاولات بعض الدول الوقوف ضد الرغبة الأمريكية.

---

(١) – سعد الله الفتحي، النفط مقابل الغذاء وأعقابه البدائل، مرجع سابق، ص١٨٠ – ١٨١

(٢) – حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص ٣٢٦ – ٣٣٠ .

أ- الوضع السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية :

بدا الواقع الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية شديد التشعب في الكثير من الأصعدة نتيجة لارتباطه بمجموعة من التحولات في هيكل الإدارة الأمريكية بعد اعتلاء الرئيس "بوش" سدة الحكم، إلى جانب استمرار آثار الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨، إضافة إلى انعكاسات أحداث ١١ أيلول 2001 كانت وما تزال تستحوذ جزءاً مهماً من توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة وأوليات الأمن وفق الرأي العام الأمريكي، وعموماً يجب لدى دراسة الواقع السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية الأخذ بالاعتبار عدة عوامل وتغيرات مع عدم إهمال الوضع الاقتصادي، ومن الملاحظ أنّ هناك تناقضاً دائماً شاسعاً في الآراء بين توجهات الرأي العام الأمريكي، وبين التوجهات السياسية للإدارة الأمريكية، فأغلب المواطنين يهتمون فقط بالأحداث الجارية التي تركز عليها وسائل الإعلام، ولذلك فإن آراءهم تكون في حالات كثيرة مرآة لما تنقله وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدوائر الصهيونية، وليس العكس، والحقيقة أن أغلب الأمريكيين غير مهتمين أو غير ملمين بالواقع والأحداث المتصلة بالشؤون الخارجية، ومن ثم فإنّه وبالقدر الذي يكون للمواطنين الأمريكيين توجهات وآراء حيال قضية ما فإن هذه الآراء لا تبنى عادة على متابعة دقيقة لمجريات الأمور بقدر ما تكون انعكاساً لقيم، أو ولاءات إثنية، أو دينية، أو نتيجة تناقض كبير بين المستويات الشعبية والرسمية، بل على المستوى الرسمي ذاته، وإن كانت الغلبة قد انتهت إلى سيادة الآراء المتطرفة للمحافظين الجدد فعلى المستوى الشعبي ورغم التأييد الكبير الذي نالته إدارة الرئيس "بوش الأب" في بداية الحملة على الإرهاب كنتيجة لآثار أحداث ١١ أيلول قد وقف جانب كبير من الأمريكيين ضد غزو العراق، وكان منبع الرفض الأساسي يعود إلى عدم اقتناع الأمريكيين بذرائع حكومتهم المغفلة لشن الحرب بخاصة فيما يتعلق بتهديد العراق للولايات المتحدة، أو صلته بتنظيم القاعدة، وعلى خلاف ذلك أظهرت استطلاعات الرأي أنّ جزءاً من الشعب الأمريكي يؤيد سياسة إدارة "بوش" مبررين ذلك بفشل سياسة احتواء النظام العراقي وإن ديكتاتورية صدام حسين تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وفي أحدث استطلاع للرأي العام الأمريكي قبيل الحرب أبدى ٥٢%من الأمريكيين رغبتهم بمنح المزيد من الوقت للمفتشين الدوليين لاستكمال مهمتهم، بينما أعرب ٦٠% من الأمريكيين عن ضرورة تشاور الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها قبل القيام بأي عمل تجاه العراق، وذهبت بالنسبة الأقل ٣٦% إلى ثقتها بخيارات الحكومة وسياستها.[1]

وعلى الصعيد الرسمي فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في ظل هيمنة تيار المحافظين الجدد أفرزت عدة متغيرات، إذ ذهب هذا التيار إلى أن جميع

(١) - بوادي حسنين الحمدي، غزو العراق بين القانون الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٥ ص ٣٦ - ٣٧ .

الأشخاص المتهمين بتفجيرات نيويورك وواشنطن هم من الدول العربية بغض النظر عن وجود أدلة دامغة تثبت ذلك، وفي ضوء تركيبة الإدارة الجديدة وسياستها التي كرست سياسة استخدام القوة ولو بشكل منفرد وخارج الأطر الشرعية، فإن قرار الحرب كان اللغة السائدة، وقد حسمت إدارة "بوش" رؤيتها لموضوع غزو العراق معتبرة أن قضية البدء بالأعمال العسكرية هي قضية وقت، بل إنّ دراسة الخلفيات الحقيقية للعدوان ستكشف أنّ قرار الغزو كان متخذاً منذ أمد، وأنّ الخطط العسكرية كانت معدة وبشكل مسبق، أمّا الذرائع التي أبدتها الإدارة الأمريكية فلم تكن سوى محاولة فاشلة لنيل الدعم الدولي، وتشريع العدوان وهو ما فشل في نهاية الأمر برفض معظم دول العالم والأمم المتحدة لأي عمل عسكري انفرادي ضد العراق، ولم تجد هذه الإدارة سوى التوجه وحليفتها بريطانيا إلى الحرب بشكل منفرد.

ب- الوضع الدولي العام قبل لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاحتلال:

إنّ الحقيقة الكبرى المسلم بها على الصعيد الدولي هي أن العدوان الأمريكي على العراق مثّل علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية، ولعل الانطلاقة الأساسية للإقرار بصحة هذه الحقيقة تبدو بالمفارقة الكبيرة بين ردّ الفعل الدولي على العدوان العراقي للكويت في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، والغزو الأمريكي للعراق في بداية الألفية الثالثة،كما يمكن اعتبار المواقف الدولية من حرب الخليج الثانية سابقة في تاريخ المجتمع الدولي، وعلى النقيض من ذلك فقد شهد العالم لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية توافقاً كبيراً على صعيد معارضة حرب تشنها دولة قوية كالولايات المتحدة الأمريكية على دولة صغيرة كالعراق، وقد امتدت آثار هذا التوافق على المستويين الرسمي والشعبي، حيث أعلنت معظم حكومات دول العالم عن رفضها لأي عمل عسكري أمريكي ضد العراق، ووقفت ضد الرغبة الأمريكية معظم دول العالم حتى اقرب حلفائها الأوروبيين باستثناء بريطانيا وإسبانيا، وقد أحدث ذلك شرخاً جسيماً في العلاقات بين ضفتي الأطلسي حتى وصل الأمر للتفرقة بين أوروبا القديمة المناهضة للسياسة الأمريكية، وأوروبا الجديدة التي وقفت أكثر حكوماتها موقف المؤيد للتوجهات الأمريكية، وفي هذا الإطار فشلت الولايات المتحدة الأمريكية بالحصول على تفويض شرعي من مجلس الأمن الدولي لشن عدوانها بعدما وقفت معظم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ضد التوجه الأمريكي، وأعلنت كل من فرنسا والصين وروسيا صراحة عن نيتها باستخدام حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير غزوها.[1]

وعلى الصعيد الشعبي، فقد عبر الرأي العام الأمريكي والعالمي عن معارضته التامة لأي عمل عسكري ضد العراق، وخرجت المسيرات الحاشدة في معظم بلدان العالم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) – طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، مرجع سابق ص ١٤٩-١٥٢

ذاتها للتنديد بالغزو، وكان من أكبرها ما جرى في ١٥ شباط ٢٠٠٣ حيث خرجت مسيرات في أكثر من ٤٠٠ مدينة حول العالم.[١]

المطلب الرابع: الأسباب المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الأمريكي للعراق:

١- الأسباب غير المباشرة للعدوان الأمريكي على العراق:

أولاً: عدم التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة:

إن دراسة وتحليل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ تكشف عن جانب من الخطوات التي مهدت الولايات المتحدة الأمريكية عبرها لغزو العراق، إلى جانب البعد الحقيقي لدور المنظمة الدولية في تكريس سياسة الإدارات الأمريكية في السيطرة والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وبالعودة تدريجياً إلى سنوات التسعينيات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر استغلالها لقرارات مجلس الأمن إضعاف العراق وزعزعة استقراره تمهيداً لغزوه، فالقرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ رفض في فقرته الثانية لحكومة الكويت وللقوات المتحالفة معها استخدام الوسائل اللازمة كافة لضمان تنفيذ القرار ٦٦٠، أي انسحاب العراق من الكويت، وإعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة إلى نصابهما، وهذه الصياغة تخفي أبعاداً ونيات واضحة، فإن كان الهدف تحرير الكويت، وضمان انسحاب القوات العراقية، فإن المقصود بعبارة إعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما غير واضح، يثير الكثير من الإشكاليات، فوفقاً لعبارة القرار أوكلت المهمة إلى تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبعيداً عن إشراف مجلس الأمن فإنّ عودة السلم واستتباب الأمن في المنطقة سيكون رهناً بالوسائل التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية مناسبة، وفي الوقت الذي تراه ملائماً، والحقيقة أن المسألة كانت أبعد ما تكون عن إحقاق الحق وإقرار العدالة، فقوات التحالف الدولي ارتكبت عمليات إبادة ضد الجيش العراقي، والمنشآت الاقتصادية، والبنى التحتية العراقية، والسؤال الذي يطرح ذاته هنا يتعلق بمدى أهمية قصف وإبادة القوات العراقية المنسحبة من الكويت بخاصة أنّ هذه القوات كانت تنفذ مضامين قرارات مجلس الأمن.

ومن ثَمّ فما علاقة المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية المدنية بالهدف الأصلي المخول لقوات التحالف؟ علماً أنّ محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق هوجمت من أول أيام الغزو، وتعرضت لأكثر من ١٣ هجمة قبل ساعات من إعلان وقف إطلاق النار من أجل أضعاف قوة العراق تمهيداً لاحتلاله في فترة لاحقة وهو ما تم عام ٢٠٠٣.[٢]

---

(١) - عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي في احتلال العراق الأهداف- النتائج-المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤،ص ١٨٥.

(٢) - زكريا جاسم محمد، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٤٩٤- ٤٩٥

أما صلة الوصل بين القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ والقرار ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢، والذي منح من خلاله مجلس الأمن العراق فرصة أخيرة للامتثال لقراراته فيتجلى بتغيير الولايات المتحدة الأمريكية لنص القرار ٤٤١ في ضوء القرار ٦٧٨ وذهابها إلى التزامات العراق وفق القرار الأول واعتبارها جزء لا يتجزأ من التزاماته السابقة، وأيّ إخلال بمضمون القرار الدولي الجديد يعني تبرير ردها الفوري، ودون الحاجة إلى ترخيص جديد في مجلس الأمن بوجود الترخيص السابق.(١)

وهذا الأمر يستشف من تصريحات الدول المعتدية إثر ابتداء الأعمال الحربية، حيث بادرت هذه الدول بالإعلان أنّ الحرب تمثل جواباً مناسباً للتعنت العراقي، وأنها تمثل خطواتٍ ضروريةً للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي من الخطر الذي يمثله العراق، ولاستعادة السلم والأمن الدولي والإقليمي، وحكومة العراق تتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب الوخيمة لتحديها قرارات مجلس الأمن، لذلك فإنّ اللجوء إلى العمليات العسكرية كان ضرورياً، وإنّ هدف العمليات هو ضمان امتثال العراق لالتزاماته في نزع أسلحته، وسيكون العمل العسكري محدوداً بالإجراءات الدنيا لضمان هذا الهدف.(٢)

بيد أنّ التساؤل الذي يحتاج للتحليل والإجابة يتعلق بمدى صحة هذه المبررات وجديتها، وبمعنى آخر هل تصلح هذه المبررات كأسس قانونية لتبرير الحرب؟ وما موقف القانون الدولي حيال التغيرات الأمريكية؟ ولعل التساؤل الأبرز الذي يطرح نفسه بشكل ملح ويستدعي الإجابة عنه يتعلق بصحة القول ببقاء تمديد التفويض الممنوح لقوات التحالف منذ صدور القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠،وحتى تاريخ البدء بالعمليات الحربية الجديدة في آذار ٢٠٠٣.

إنّ تفسير الولايات المتحدة الأمريكية بأن القرار ١٤٤١ يندرج في سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن منذ حرب الخليج الثانية، التي خولت قوات التحالف بالتدخل آنذاك لا يجوز حجبه قانونياً، ويدلل على بقاء القرار ٦٧٨ أداة بيد الدول الكبرى لضرب العراق على خلاف الغاية السياسية المنشودة منه(٣).

إضافة إلى سلبيات مشكلة التفويض إلى قوات معينة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، خلاف ما يقتضيه التطبيق السليم لنظام الأمن الجماعي من وجود أداة مستقلة وبعيدة عن التسييس لرد أي انتهاك للأمن والسلم الدوليين.(٤)

---

(١) – أحمد عبد الله علي، تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مرجع سابق ص ٣٣٢

(٢) – باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي، مرجع سابق، ص ٤٠٧-٤٠٩

(٣) – عبد الإله بلقزيز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي، أفريقيا الشرق، (بيروت)، ١٩٩٩، ص٣٢.

(٤) – موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون الدولية المتنوعة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٤، ص ٢٣٩– ٢٤٠

ولعلّ الدليل الأبرز على انتهاء التفويض الممنوح لدول التحالف وفق نص القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ وعدم مشروعية الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يتجلى بنص قرار مجلس الأمن ٦٨٧ تاريخ ٣ نيسان ١٩٩١ الذي رحب بعودة السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية لدولة الكويت، وبعودة حكومته الشرعية، ولاسيما أن القرار نص على أنّ العراق قد بلغ إخطاراً رسمياً باحترام سيادة الكويت واستقلاله والإعلان رسمياً عن تثبيت وقف إطلاق النار وفقاً للقرار ٦٨٧.[١]

إنّ التخويل باستخدام القوة الوارد في القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠ انتهى مفعوله، وأن مجلس الأمن قرر تثبيت وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، والمجلس في هذه الحالة يبقى الجهة الوحيدة المخولة تقرير ضرورة اتخاذ أي خطوات لاحقة،[٢] وهذا ما تؤكده سلسلة القرارات اللاحقة ذات الصلة بنبذ الحالة بين العراق والكويت.

وأما التساؤل الثاني فينطلق من تفسير القرار ١٤٤١ ذاته،حيث يتيح للولايات المتحدة وحلفائها الرد الفوري في حال عدم التزام العراق بمتطلبات القرار.

وبالرجوع إلى نص القرار تم الإيعاز في الفقرة ١١ منه إلى الرئيس التنفيذي للجنة المراقبة والتفتيش والتحقيق وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغا مجلس الأمن فوراً بأيّ تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وبأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، ورغم أن القرار حذر العراق من العواقب الوخيمة التي قد يتعرض لها في حال إخلاله بمتطلبات القرار فإن الفقرة (١٢) منه نصت على عقد مجلس الأمن اجتماعاً فور تلقيه أيّ تقرير مع الإبقاء على المسألة من أجل القيام بالتدابير المناسبة في حال إعاقة العراق لعمل لجان التفتيش لقرار ١٤٤١.

والوثيقة ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢ تعيد القرار الأخير لمجلس الأمن، وله اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة، وهذا الحق حصري بالمجلس وليس للولايات المتحدة وحلفائها، وفي المحصلة فإن هذه النتيجة تنزع حجة الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية القانونية.

٢- امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل:

تعد ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل حجة قديمة متجددة في سياق الغزو الأمريكي للعراق، وتعود خلفيات هذه القضية إلى سنوات حرب الخليج الثانية بحجة تجريد العراق من أسلحته الهجومية التي قد تمكنه من القيام بعدوان جديد على جيرانه بعد احتلاله الكويت عام ١٩٩٠.[٣]

فمنذ سنوات التسعينيات تلاحقت قرارات مجلس الأمن الدولي حول ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتفكيك برامج العراق الصاروخية، وقد استحدث المجلس المحلي في هذا السياق الكثير

---

١ - باسيل يوسف بيك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٤٠

٢ - حسن علي حماد، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي سقوط نظرية الحرب الوقائية، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠٠٥ ص ١٩٨.

٣ - حسن نافعة، ردود الفعل الدولي تجاه الغزو، مرجع سابق، ص٥٩٢.

من لجان التفتيش الدولية للإشراف على عملية نزع أسلحة العراق، وتقرير مدى إيفائه بالتزاماته وفقاً لقرارات مجلس الأمن.[1]

يلاحظ في هذا السياق أنّ الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت وتنتهج سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين تجاه دول الشرق الأوسط، فبينما تم غزو العراق بحجة امتلاكه أو سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل فهي حالياً تمارس أقوى الضغوط، وتصدر العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي السلمي، وتغض النظر عن "إسرائيل" التي تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي باعترافات خبرائها ومسؤوليها من أعلى المستويات،[2] ورغم أن العراق لم يستخدم أسلحته المفترضة في حرب تحرير الكويت.[3] ورغم إعلانه عن تدمير مخزونه من الأسلحة المحظورة بيدّ أن الجدل حيال هذه القضية لم ينته على مرّ السنوات التالية، فالولايات أرادت اتخاذ قضية الأسلحة كورقة بيدها كي تستغلها وقت تشاء في قصف العراق وتهديده والخرق المتكرر لأجوائه الوطنية، أما من الجانب العراقي فإن نظام صدام حسين لم يكن يتعاون مع لجان التفتيش ذاتها، وهذا كان استفزازياً في معظم الأحيان، ورهناً بمواقف القوى الدولية الكبرى المعنية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى اختراق اللجنة، واستغلالها في التجسس على العراق، وممارسة الضغوط عليها من أجل تقديم تقارير دورية موضوعة وكاذبة ضد العراق، وقد وجدت القضية عوامل كثيرة للتأجيج والتهويل الإعلامي ولاسّيما من قبل المعارضة العراقية والمنشقين عن النظام العراقي، رغم أنّ تقديرات لجان التفتيش الدولية المتلاحقة أكدت على الدوام أنّ العراق قد دمر فعلاً كلّ مخزونه من الأسلحة البيولوجية والكيماوية.[4]

وفي الفترة السابقة للحرب نالت مسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية جزءاً كبيراً في مداولات مجلس الأمن السابقة للقرار ١٤٤١، حيث أخذ "كولن باول" يروج في مداولات مجلس الأمن دعاوى تتعلق بكذب العراق حول برامجه التسليحية، ومقدماً ما عدّه دلائل قاطعة من صور وتسجيلات، ورغم أنّ مجلس الأمن انتهى في قراره إلى تبني وجهة النظر الأمريكية والبريطانية بافتراض بقاء أجزاء سرية من برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، وإخفاء النظام العراقي لمعلومات وبيانات يجب عليه تقديمها إلى لجنة التفتيش الدولية، إلا أنّ نص القرار جاء واضحاً في ترك التأكد من صحة هذه الافتراضات والادعاءات للمجلس حصرياً بناء على التقارير المقدمة من لجنة التفتيش الدولية.[5]

---

(١) – جاد حسن علي، الهيجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) – عبد الكريم فرحات، السلام المسلح رؤية في الإستراتيجية الإسرائيلية لسلام، دار البرق، دمشق، ١٩٩٥، ص ٦٤

(٣) – أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق، مرجع سابق، ٢٠٠٤، ص ٢٤.

(٤) – شير كريستوفر– شير روبرت شاوذري لاكشمي، كذبات بوش الخمس التي اخبرنا بها عن العراق، ترجمة محمود علي عيسى وسوسن كنعان، (الطبعة الأولى– دار الكتابة العربي ٢٠٠٤)،ص ٧٢ –٧٤.

(٥) – أبو العلاء أحمد عبد الله، على تطور دور مجلس الأمن في حفظ الأمن وسلم الدولتين، مرجع سابق. ص ٣٢٥ – ٣٢٧.

وبالفعل قد جاءت نتيجة تقارير لجنة التفتيش "انموفيك" (unmovic) التابعة للأمم المتحدة قبيل وقوع الحرب بأيام خلاف الرغبة الأمريكية، حيث صرّح كبير مفتشي الأسلحة في العراق "هانز بليكس" أنّ فريقه لم يعثر على أسلحة نووية، وكيماوية، وبيولوجية ولكنّه عثر على صواريخ من نوع صمود يفوق مداها (١٥٠كم) خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وقد تم تدميرها لاحقاً من قبل الفريق ذاته لتفادي الصراع، ورغم هذه الأدلة القاطعة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا استمرت في ادعاءاتها بأنّ العراق يملك قدرات لتصنيع أسلحة محظورة دولياً، وأنّه لم يكشف عن كامل ترسانته من الأسلحة، وأنّ العراق يملك القدرة على صنع قنبلة نووية خلال أشهر قليلة في حال امتلاكه مادة انشطارية، وأنّ النظام العراقي يبحث في السوق العالمية عن مواد تساعده على صناعة قنبلة نووية، وقد حصل بالفعل على بعض المواد، أما بريطانيا فقد أعلنت في بيان رسمي بأنّ البرنامج النووي العراقي يسير بخطوات متقدمة، وأنّ العراق يمتلك القدرات الصاروخية اللازمة لاستخدام الأسلحة المحرمة، وسعى لشراء كميات من اليورانيوم من النيجر وهو ما ثبت كذبه لاحقاً.(١)

لقد استغلت الإدارتان الأمريكية والبريطانية ومخابراتهما حول برنامج الأسلحة النووية في العراق لتسويغ العمل العسكري الذي قامتا به عبر المبالغة، أو الإفراط في توصيف هذا التهديد.(٢)

لقد استعمل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن مباشرة الأعمال العسكرية بالقول: بدأت قوات التحالف عملياتها العسكرية في العراق، وكانت هذه العمليات ضرورية بسبب استمرار انتهاك العراق لالتزاماته بنزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن ضمنها القرار ١٤٤١، وأنّ العمليات العسكرية ستضمن الامتثال لهذه الالتزامات، وبعد سقوط بغداد قام الرئيس الأمريكي "بوش" بإرسال فريق تفتيش برئاسة "ديفيد كي" الذي كتب تقريراً سلمه إلى الرئيس الأمريكي ٣ تشرين الأول ٢٠٠٣ نص فيه على أنه لم يتم العثور لحد الآن على أي أثر لأسلحة دمار شامل عراقية.(٣)

---

(١) – جعفر ضياء النعيمي – نعمان سعد الدين، أسلحة الدمار الشامل – الاتهامات والحقائق في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤، ص ١٦٨ – ١٦٩.

(٢) – سكوت مكليلان، ماذا حدث داخل أروقة البيت الأبيض في عهد بوش وثقافة الخداع في واشنطن، ترجمة منذر محمود صالح محمد (الطبعة الأولى، العبيكان للنشر السعودية ٢٠٠٩)، ص ٢٤٣–٢٥١ ومن ص ٤١٦–٤١٨.

(٣) – جون كوكي، تواطؤ ضد بابل أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العراق، مرجع سابق، ص ٣٤١.

وأيضا ماكفافرن جورج بولك وليام، الخروج من العراق – خطة عملية للانسحاب الآن (الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية 2006) ص 17 – 18.

بيد أنّ ذلك لا يعني أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت ضحية خداع نتيجة لتلقيها معلومات كاذبة، أو أنّها ضُلّلت من قبل أجهزة استخباراتها بل الحقيقية أنّ الإدارة الأمريكية كذلك البريطانية قامتا عن سبق إصرار وتصميم بذلك لغايات معينة.(١)

وهو ما أعلنه "بوش" صراحة بتاريخ ٢ آب ٢٠٠٤ بالقول ((حتى ولو كنت أعرف قبل الحرب ما أعرفه الآن من عدم وجود أسلحة محظورة في العراق، فإنّي كنت سأقوم بدخول العراق))، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستطيع احتواء نظام صدام حسين الممتلك أو الطامح لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبشكل فعّال لو أرادت ذلك، كما احتوت الاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة فالحملة لشن الحرب على العراق قامت على أسس واهية.(٢)

ثالثاً: ربط العراق بتنظيم القاعدة واتهامه بوجود علاقة معه:

كان الهدف الرئيس من هذه الكذبة تجييش الرأي العام الأمريكي ضد العراق بخاصة أنّ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كانت لا تزال ماثلة في الأذهان بنتائجها المدمرة، وخسائرها الكبيرة.

ووصل الأمر ببعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى توجيه تهم مباشرة إلى النظام العراقي بضلوعه في أحداث ١١ أيلول.(٣)

وأوردت عدة تقارير استخباراتية أمريكية وفق ما أعلنته إدارة بوش بأنّ ستة من منفذي أحداث ١١ أيلول من ضمنهم محمد عطا –مصري الجنسية– قد التقوا عدة مرات مع أفراد من المخابرات العراقية في أحد الدول الأوروبية، وأنّ هناك معسكراً لتنظيم القاعدة في منطقة "سلمان باك" جنوب العاصمة بغداد.(٤)

ولكن تبين لاحقاً أنّ المكان المذكور كان مجمعاً للفلسطينيين اللاجئين في العراق، وبالتأكيد لا يوجد أي دليل على أن هناك علاقة سياسية بين العراق والقاعدة، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لإيجاد الدليل على ذلك، ولم يقدم الملف الذي كشفت الحكومة البريطانية النقاب عنه في ٢٤/أيلول/٢٠٠٢ أيّ جديد، كما أن الوعود التي أطلقها مسؤولون أمريكيون منهم "دونالد رامسفيلد" و"كوندا ليزا رايس" وسواهما بأنهم سوف يقدمون أدلة على وجود مثل هذه الرابطة، قد ظلّت دون تنفيذ مع العلم بوجود اختلاف أيديولوجي وعقائدي بين نظام صدام حسين والقاعدة.(٥)

---

(١) – منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) – شيايمر جيه جون مير دالت ستيفان، حرب غير ضرورية سياسة خارجية (الطبعة العربية foreign policy كانون الثاني شباط ٢٠٠٣) ص ٤٤.

(٣) – محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق (دار الشروق الطبعة الرابعة ٢٠٠٤)، ص ٢٢٦–٢٢٧.

(٤) –كريستوف شير، روبرت شير، شاو ذري لاكشمي، كذبات بوش الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، مرجع سابق، ص٦١–٦٥

(٥) – ميشيل دانتر، جيني عزين، بربارة لشانكي، ضد الحرب في العراق، ترجمة إبراهيم السفياني (دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ٢٢ – ٢٣.

رابعاً: عدم احترام العراق لحقوق الإنسان:

إن هذا الاتهام يعود إلى سنوات الحرب العراقية الإيرانية وما تخللها من استعمال العراق للأسلحة الكيماوية ضد مواطنيه الأكراد، ومن ثم سجل الأسرى الكويتيين في العراق بعد غزو الكويت، إلى جانب فضيحة تعامل النظام العراقي مع الانتفاضة الشعبية في شمال العراق وجنوبه عام ١٩٩١،وبمعنى آخر فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية ذهبت إلى تبرير غزوها بحجة حماية حقوق الإنسان العراقي، وضمان احترامه من قبل النظام العراقي، وهو ما يعرف بالتدخل الإنساني، والسؤال الذي يطرح ذاته في هذا السياق يتعلق بشرعية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لضمان حقوق الإنسان في العراق، إن مفهوم التدخل لأغراض إنسانية هو مفهوم قديم وحديث في وقت واحد.[١]

كما شهد هذا المفهوم تكريساً كبيراً خلال السنوات الماضية من عمر النظام العالمي الجديد بعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة، واتخذته كأداة لتشريع تدخلاتها في دول العالم المختلفة، بحجة أنّ أيّ انتهاك لحقوق الإنسان في أي مكان وزمان يعد تهديداً للأمن والسلم الدوليين، ويجب الرد عليه وفق ما تمليه ضرورات نظام الأمن الجماعي، تحت مصطلح الأمن الجماعي الإنساني، أما مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فلم تجد أي تبرير.[٢]

إن ذريعة حقوق الإنسان أصبحت إحدى الأدوات للدول الكبرى لتبرير استخدامها للقوة العسكرية بحجة ضمان الأمن الجماعي، وهو ما ينطبق حرفياً على تذرع الولايات المتحدة الأمريكية بحماية الإنسان العراقي من انتهاك حرياته، وحقوقه من قبل حكومته.

خامساً: **"نشر الديمقراطية"**: يعدّ التوجه نحو "حماية الديمقراطية"، وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية من إفرازات النظام العالمي الجديد، وقد ازدادت "عقيدة الإيمان بالديمقراطية" لدى الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "جورج دبليو بوش" وأركان إدارته من المحافظين الجدد، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الأسباب المباشرة لأحداث ١١ أيلول تتجلى بطبيعة الأنظمة في العالم الإسلامي عموماً، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص.

فالأنظمة المارقة حسب التوصيف الأمريكي تتسم باضطهاد الشعوب من قبل حكامها، وعدم احترامها للقواعد الدولية، ولحقوق جيرانها، وهو ما يشجع الإرهاب، إضافة إلى تأييدها الإرهاب الدولي الموجه ضد دول الغرب، وكراهيتها للولايات المتحدة، ومن ثم فإن الحل يكمن بالتدخل الأمريكي.[٣]

---

(١) – عمار الدين عطا الله الحمد، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه إشراف د.عامر صلاح الدين كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٧، ص ١١ – ١٢

(٢) – شلالا- نزيه نعيم، **الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية** (الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٣)، ص ١٢

(٣) – ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول ورلفويتس، إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة، مذكرة قدمت لجورج بوش في أيلول ٢٠٠٠ قبل انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ويمكن قراءة النص الكامل المذكور في

وبما أنّ عملية السلام بين العرب و"إسرائيل" تأتي على رأس أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فإن الإطاحة بنظام تقوم مرتكزاته الايدلوجية على العروبة واستبداله بنظام آخر ذي سمات ديمقراطية لمجتمع تعددي سيدفع بعملية السلام مع "إسرائيل".[١]

وحسب ما تفيده استراتيجية التدخل الجديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أمام واجب أخلاقي وتاريخي، وهو ما يحتم عليها سلوك خيارين متوازيين: الأول نقل مبادئ الدستور الأمريكي إلى العالم، فالدستور الأمريكي الذي ظل الميثاق الذي تهتدي به الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يهتدي به الحكام الآخرون في حكم أنفسهم، لأنّه يكفل أعلى فرص الحريّة، والثاني على الشعب الأمريكي أن يثبت لبقية العالم أنّ الناس من كل الأعراف والأديان والأوطان يمكن أن يعيشوا أحراراً ومتساوين في دولة واحدة.[٢]

إنّ قضية الديمقراطية تتعلق بالجانب السياسي لحقوق الإنسان، ورغم الأهمية التي تلقاها هذه القضية في بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أنّ الإشكالية تكمن في محاولة وضع أسس ومناهج محددة للتقرير بأنّ نظاماً معيناً ديمقراطي أم لا، وفي ضوء انعدام هذه الأسس والضوابط فإن أي تدخل في دولة ما هو تدخل غير مشروع يحظره القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.[٣]

ولقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أعلنت أن وضع الديمقراطية في دولة ما يتحدد بتركيبتها، الاجتماعية ومستوى ثقافة ووعي سكانها، وأنّها غير قادرة على وضع أسس ومبادئ يمكن الاستهداء بها للحكم على مدى ديمقراطية نظام ما.[٤]

إن مسألة الديمقراطية ترتبط بالمفاهيم، والعادات السياسة، والاجتماعية المتأصلة في المجتمع، ومن الطبيعي أن تختلف هذه العادات والتقاليد من مجتمع إلى آخر، وحتى ضمن المجتمع ذاته، وهو ما يتضمن اعترافاً ضمنياً بأن قضية الديمقراطية قضية داخلية بحتة، ولا تتصل بالقانون الدولي، ولكل دولة أن تحدد طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية ودون تدخل خارجي[٥]، وإنّ أيّ تدخل خارجي بهذا الإطار هو اعتداء على سيادة الدولة واستقلالها وفق ما كرسه ميثاق الأمم المتحدة.

[Forces and resour ces for a new century rebuilding America] stateies presences

(١) – حسن الحاج علي أحمد، تغيير الثقافة باستخدام سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتجربة العراق، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت العدد ٣٢ لعام ٢٠٠٤، ص٩١.

(٢) – عماد فوزي الشعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات منها احتلال العراق وتداعياته – عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية أحمد يوسف أحمد وآخرون (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤)، ص ١١٠ – ١١٦.

(٣) – علي جاد عثمن، الهجوم الأمريكي البريطاني علي العراق من وجهة نظر القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٧٠ – ١٧١.

(٤) – شاهين علي شاهين، التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته (مجلة الحقوق الكويتية العدد ٤-٢٠٠٤)، ص ٢٧٣.

(٥) – عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

وبالمحصلة إنّ ما تشهده دعوات نشر الديمقراطية والإصلاح حالياً على نطاق العالم بخاصة في منطقة الشرق الأوسط، هو عبارة عن دجل وكذب سياسي لا يتعلق بالعمل الدولي لصيانة الديمقراطية وحمايتها. إنّ الاحتلال الأمريكي للعراق بحجة نشر الديمقراطية كان مثلاً استثنائياً غريباً هلل له بعضهم، وخالفه الكثيرون، وتبين أنه خارطة الطريق لتقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية، وبداية النهاية لوحدة العراق وتماسك شعبه وقد شرع الأمريكيون يعملون لتنفيذ هذا المشروع من خلال حل الجيش، والشرطة، وبعض الوزارات والمؤسسات المهمة في قيام الدولة والحفاظ على كيانها.[1]

ومن خلال متابعة الحركة السياسية في العراق منذ إعلان ديمقراطية المحتل الأمريكي فيه يتبين وجود صراع سياسي محتدم في صفوف الساسة العراقيين، لا يقتصر على الكتل السياسية المتناحرة فيما بينها فحسب، بل يتعداه إلى صراع داخل الكتلة السياسية الواحدة، وهذا يدلّ على أنّه عدم وجود مشروع وطني حقيقي ومشترك يجمع بين هذه الكتل السياسية المتضاربة في العراق، كما يدلّ على تغليب المصالح الطائفية والحزبية والفئوية والذاتية على المصلحة الوطنية العليا ووحدة البلاد في ظل الاحتلال، وأن الديمقراطية لا تفرض على الشعوب بالقوة .

و في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الرابعة تنص على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، واستخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة باستثناء حالة الدفاع الشرعي الذي يجوز معذرته، ولكن ضمن قيود وضوابط معينة وهو ما لا يمكن القبول به من واقع المقارنة بين القوة العراقية والقوة الأمريكية، بل إنّ الأمر خلاف ذلك فالعراق كان معتدياً عام ١٩٩٠ تحول إلى معتدى عليه عام ٢٠٠٣، وله بالتالي استخدام الوسائل كافة لحماية استقلاله، وسلامة أراضيه ضد العدوان الأمريكي في ضوء السكوت والتواطؤ الدوليين، وبدارسة وتحليل الأسباب والعوامل العلنية للعدوان الأمريكي على العراق فلا شك أن احتلال العراق كان خطأً كبيراً، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد "كلينتون مادلين أولبرايت" خلال انعقاد منتدى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي في العاصمة القطرية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط ٢٠٠٩، حيث اعتبرت أن الحرب على العراق كانت كارثة كبيرة، ولم تتردد بالقول عندما كانت تشغل منصبها فيما إذا كان حجم الضحايا من العراقيين الناتج عن الحصار يستحق كل هذا الذي يجري بالإجابة نعم إنّه يستحق. وبالنتيجة إن إدعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وذرائعها لا تقوم على أي سند قانوني أو شرعي، وهو ما يثير التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، ويرى الباحث أن جميع الأسباب التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق هي حجج، وأسباب واهية، ولا أساس لها من الصحة، وهذا ما أكدته تقارير المفتشين عن الأسلحة النووية

---

(١) – عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال أين العراق اليوم وما هو مستقبله ؟ (دار الكتاب العراقي الطبعة الأولى ٢٠٠٨) ص ١٠ -١٢

والكيميائية بتصريحهم بعدم وجود أسلحة كيميائية، وإنما كان الدافع هو السيطرة على المنابع النفطية العراقية.

٢- الأسباب الحقيقية والمباشرة للعدوان الأمريكي على العراق:

من الصعوبة بمكان تقرير وجود عامل أو سبب وحيد يقف خلف العدوان الأمريكي على العراق، كما لا يمكن الإلمام بكافة الأسباب الحقيقية للعدوان، وقائمة الأهداف التي توخت الإدارة الأمريكية تحقيقها، وإذا كانت هناك بعض الأسباب التي تبرر علانية سياسات الأولويات للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي على وجه الخصوص، كقضايا النفط وتأمين الحماية "لإسرائيل"، فإن هناك أسباباً أخرى تخفي وراءها منعكسات تاريخية دينية وأيديولوجية قديمة تجد سندها في استراتيجية المحافظين الجدد وأنصار الصهيونية، وإلى جانب ذلك فإنّ هناك أسباباً جيو استراتيجية بعيدة الأمد تتعلق برغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتكريس هيمنتها على العالم انطلاقاً من الشرق الأوسط إلا أنه يمكن ملاحظة الآتي:

• **الأطماع الأمريكية في النفط العراقي:** إن الموقع الجغرافي للنفط العراقي الذي يقع شمال بترول الخليج العربي الذي تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأساطيلها في مياهه، وبعلاقات مميزه مع حكوماته، وجنوب نفط بحر قزوين الذي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحصل منه على حصة الأسد، وقد تحقق لها ذلك إلى حد ما، ولا زال الجهد مستمراً، فالنفط العراقي يقع في قلب مركز الاحتياط النفطي الرئيسي في العالم، إضافة إلى الحجم المتزايد لاستهلاك الطاقة عالمياً، مع محدودية البدائل الأخرى للطاقة كالطاقة النووية التي تعد باهظة التكاليف ومعقدة التقنية وبالغة الخطورة، مع تراجع هذا الخيار بعد حادثتي "تشيرنوبل" وثري مايل أيلاند"، والطاقة المستخرجة من الفحم على الرغم من توفرها في أماكن كثيرة من العالم إلا أن آثارها البيئية أفقدتها الكثير من أهميتها أما الطاقة الشمسية فما زالت في البدايات.[1]

من هذه المتغيرات مجتمعة تظهر أهمية النفط بصورة جلية، وأهمية النفط العراقي في دائرة الحرب الأمريكية على العراق، حيث حلّ الاقتصاد الأمريكي محل الاقتصاد البريطاني في القيادة الاقتصادية للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرج من الحرب وقد تجمعت فيه عوامل القوة الاقتصادية التي لم تجتمع في أي اقتصاد آخر في ذلك الوقت، وليصبح الاقتصاد الأول والأقوى في العالم، ولتصبح الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المستهلكين للطاقة في العالم، وأول مستورد للنفط الخام، حيث بلغت درجة حاجتها للنفط الخام ما نسبته حوالي ١٣% من الاستهلاك للطاقة.[2]

---

(1)-http://www.ljazeera.net.exeres/3edzd652_8eec4dca_af592874c39.htm

(٢) - عامر لطفي، الاقتصادات الست الأغنى في العالم سلسة الرضا للمعلومات، دمشق ٢٠٠٣، ص ٥٢-٢٦.

وكثيراً ما تلجأ إلى استخدام أسلوب الترغيب والترهيب في تعاملها مع الدول النفطية من أجل استمرار سيطرتها على احتياطاته العالمية، ووسائل نقله وتكريره وسياسات خفض أسعاره، وتعرض بلدان استخراجه لنتائج سياسته وبنية مدمرة.[1]

فالاعتماد المتزايد على الواردات النفطية من الخليج العربي جعل القلق الأمريكي يتصاعد حول الاستقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الأمريكية من الخليج، وبدل أن تتخذ خطوات لخفض درجة اعتمادها على النفط ازداد استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام بنسبة ١٨%، وبلغ عام ٢٠٠٠ مستوىً قياسياً في الارتفاع لم يسبق له مثيل في التاريخ، وهو ٨٩٧,٦ مليون طن في العام أي ما يعادل ١٩,٧٠ مليون برميل في اليوم.[2]

وازداد هذا الواقع صعوبةً إلى أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة المحافظة على احتياطها النفطي لأطول وقت ممكن، وشراء ما تحتاجه من النفط من الأسواق العالمية بخاصة من دول الخليج العربي في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة منطقة الخليج من الإنتاج العالمي للنفط عن ٢٥% إلى ٥٠% عام ٢٠٠٠.

كما توقعت وزارة الطاقة الأمريكية أن يزداد اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط المستورد لتصل نسبته من الاستهلاك عام ٢٠١٠ إلى ٦٥%، وهذا يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي مما استدعى تخفيض الاعتماد على الواردات النفطية بحيث لا يتعدى ٤٥% من الاستهلاك في عام ٢٠١٠.[3]

لذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية علاقاتها مع أنظمة الدول النفطية، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المباشر في الدول النفطية في حال بروز توجهات شيوعية لدى أنظمتها أو قيامها بقطع الإمدادات النفطية عن الغرب، مثل التهديدات التي وجهها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر" للدول العربية، وإشارته إلى احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال حقول النفط في الخليج العربي بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣.[4]

---

(١) – سمير أمين، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي (الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٤، ١٩٦ ومعاهد الإنماء العربي بيروت ١٩٨٤)، ص٦.

(٢) – مازن الجندلي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣) – سمير التير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، الدراسات الاقتصادية والأستراتيجية، معاهد الإنماء العربي بيروت ١٩٨٤ ص ٦

(٤) – محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة العدد ٥٢ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أبريل ١٩٨٢، ص ٤٤

وتحتل منطقة الخليج العربي جزءاً مهماً من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية النفطية، فدول الخليج العربي تمتلك أكثر من ٧٥% من المخزون النفطي العالمي.[١]

جدول رقم (٢)

الاحتياطي النفطي والإنتاج في الدول الأربع الأولى في العالم ١٩٩٩

الدولة	الاحتياطي مقدراً بمليار برميل	نسبة الاحتياطي إلى الاحتياط العالمي %	نسبة الإنتاج السنوي إلى الإنتاج العالمي لمليون برميل
السعودية	٢٦٧,٥	٢٤,٨	٩,٢
العراق	١١٢,٥	١٠,٧	٢,٢
الإمارات	٩٧,٨	٩,٣	٢,٧
الكويت	٩٦,٥	٩,٢	٣,٢

المصدر: BPAMOCO.STATISICAL REVIEWW OF WORL: ENERGY 1999

ومن الجدول رقم (٢) يلاحظ بأن السعودية أحتلت المرتبة الأولى من حيث نسبة الاحتياطي العالمي حيث بلغت نسبة الاحتياطي 24.8% ، كما أحتلت العراق المرتبة الثانية بعد السعودية حيث بلغت نسبة الاحتياطي فيها 10.7% ، بينما أحتلت الإمارات المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الاحتياطي فيها 9.3% ،واحتلت الكويت المرتبة الرابعة حيث وصلت نسبة الاحتياطي فيها 9.2%،

وقد نشرت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الصادر في نيسان ٢٠٠٤ عن توقعاتها الخاصة بحجم إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط للسنوات العشرين القادمة حسبما يبينه الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

توقعات حجم إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط:

البلد	الإنتاج ٢٠٠١ مليون برميل يومياً	الإنتاج ٢٠٢٥
السعودية	١٠,٢	٢٢,٥
العراق	٢,٨	٦,٦
الإمارات العربية المتحدة	٢,٧	٥,٢
الكويت	٢,٤	٥,٠
قطر	٠,٦	٠,٨

HTTP.WWW EIA.DOE.GOV/EMEU/CABS IRAQ FULL – 2002.

(١) – خالد عبد العظيم، التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣، ص٩٩.

يبين الجدول رقم (٣) ارتفاع حجم إنتاج السعودية من النفط حيث بلغ ١٠,٢ مليون برميل يومياً في عام – ٢٠٠١ ومن المتوقع أن يبلغ ٢٢,٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٥، بينما بلغ إنتاج العراق ٢,٨ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، في حين بلغ إنتاج الإمارات العربية المتحدة ٢,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، أما في الكويت فقد بلغ الإنتاج النفطي ٢,٤ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، فيما بلغ إنتاج النفط في قطر ٠,٦ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إلى ٠,٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، فإن حجم إنتاج دول الخليج من النفط العام ٢٠٠١ يعادل ٢٩% من إجمالي الإنتاج العالمي، من حيث أن التوقعات تشير إلى أن هذه الحصة سترتفع إلى ٦٠% من الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥، هذا يعني أنّ الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد وبشكل كبير على نفط الشرق الأوسط، حيث ازداد الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد لتصل نسبته من الاستهلاك عام ٢٠١٠ إلى ٦٥%، وهذا يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي خاصة في ضوء عدم الاستقرار في الكثير من الدول النفطية،[١] وانخفاض الإنتاج الأمريكي، كما تشير التوقعات إلى تضاؤل إنتاج بعض الدول التي كانت تزود الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط وظهور منافسين للولايات المتحدة في سوق الاستهلاك كالعملاق الصيني والهندي، وإذا كانت معظم الإدارات الأمريكية السابقة قد انتهجت سياسة حماية المصالح النفطية الأمريكية بطرائق غير مباشرة، فإنّ طبيعة إدارة الرئيس "بوش" وسيطرة المحافظين الجدد على دوائر صنع القرار فيها، ومن ثم استغلال آثار صدمة ١١ أيلول أدت إلى تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصالحها النفطية، ولم تعد الهيمنة على المنطقة بالوكالة بوساطة الأصدقاء والعملاء كافية لوحدها، بل حان وقت الاحتلال المباشر من أجل السيطرة على منابع النفط بديلا عن سياسة النفوذ غير المباشر، وقد وقع الاختيار على العراق لتوافر ظروف وأسباب موائية جعلت منه الضحية التالية بعد أفغانستان، والأسهل للمخطط الأمريكي الكبير،[٢] فالرئيس "بوش" وزمرته من المحافظين الجدد قدموا إلى الحكم في ظل شكوك رسمية وشعبية بصحة انتخابه وهو ما أفقد الإدارة شرعيتها، وقد وجدت هذه الإدارة أنّ نصراً خارجياً بحجم احتلال بلد نفطي كالعراق يعزز من شرعيتها السياسية من جهة، ويؤكد على الأمن المفقود منذ أحـــــداث ١١ أيلول ويضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية، بما في ذلك مصالح شركاتها من الاحتكارات النفطية الكبرى.[٣] بيد أن الســـــؤال الـــذي يطرح ذاتـــه، لماذا العراق ولمـــاذا الاحتلال والعـــدوان؟ لقد بـــاتت سياسة التدخل غير المبـــاشر.

---

١ – لوي صبرح، أهمية وموقع النفط في الاقتصاد الأمريكي – مرجع سابق ص١٥

٢ – عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ١٨– ١٩

٣ – ناعوم حتر، العراق ومأزق المشروع الإمبراطوري الأمريكي، ٢٠٠٤، ص ١٤٠-١٤٤

والوجود العسكري الرمزي من مخلفات الحرب الباردة في عقيدة المحافظين الجدد، وكان لسقوط الاتحاد السوفييتي دور مهم في تفجير الخلافات الاقتصادية بين الدول الغربية (الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان على خلاف ما أبدته هذه الدول من توافق سياسي خلال فترة الصراع بين القطبين، وتكمن أهمية الدور الذي يحتله العراق في كونه محوراً لزيادة التنافس والصراع بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى بخاصة في ظل السياسات النفطية التي اتبعها النظام العراقي السابق، وفي الدور المستقبلي للنفط العراقي في الاقتصاد العالمي والصراع على الطاقة، وذلك في ضوء الإحصائيات الآتية:

أ- يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد حوالي ١١٢ مليار برميل، أمّا الاحتياطات المحتملة فيتجاوز (٢٠٠) مليار برميل، وبالتالي فإن العراق يسيطر على ١١% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، ويمتلك **ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم**،[١] بعد السعودية وهو أضخم بكثير مما هو موجود تحت بحر الخزر.[٢]

ب- انخفاض تكلفة إنتاج النفط في الشرق الأوسط -بخاصة العراق- عن بقية الدول المنتجة للنفط حيث إن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق تتراوح ما بين ١- ١,٥ دولار للبراميل.[٣]

بينما تتراوح تكلفة الإنتاج ما بن ١-٢ دولار للبرميل الواحد في الكويت، و٢,٥-٣,٧٥ للبرميل في الحقول البرية في الإمارات العربية، و٦-٧دولار للبرميل في الحقول البحرية، وتبلغ هذه التكلفة ٣-٥ دولار للبرميل في فنزويلا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فإن تكلفة البرميل تزيد عن ١٠ دولارات لكل برميل.[٤]

تهديد العراق لدور العملة الأمريكية الدولار كعملة المبادلات الدولية بإعلانه تحويل عقود بيع النفط العراقي إلى اليورو ففي السادس من تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ بدأ العراق ببيع حصة من النفط وفق مقررات برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو، ومن ثم عزز هذا الإجراء بتحويل احتياطاته لدى الأمم المتحدة إلى اليورو، والذي بلغت قيمتها ١٠ مليارات دولار وكان لهذا الإجراء تأثير كبير على توجهات بعض الدول الأخرى التي أخذت تسعر مبيعاتها من النفط بعملات أخرى غير الدولار، أو تغير تركيبة احتياطاتها من العملات الدولية ولا تحصرها بالدولار.[٥]

---

(١) - تقرير إدارة معلومات الطاقة ١٩٩١ Energy information administration
أيلول 1991 عن الموقع //www.eia.deo،http
Gov-/emu/cabs/iraqfull.htm تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٤/٢٤

(٢) - نعوم تشومسكي، القوة والإرهاب جذورها في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، ٢٠٠٣، ص ١٦٢

(٣) - أحمد، رجب- دور النفط العراقي في السواق العالمية للنفط من موقع شبة الإنترنت وتم تصفح الموقع في ١٤-٤-2013 ساعة ١٠ليلاً http\www.athakfaaijaededa.com 311\ahmad-rajab.htm

(٤) - عصام الخليّ صناعة النفط والساسة النفطية في العراق، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، ٢٠٠٥، ص١٢٨

(٥) - مركز السواق للدراسات والبحوث الصراع بين اليورو والدولار مركز الرياض ،ص ٣٥ -٣٦

ويضاف إلى ذلك قضية أخرى لها جانبها من الأهمية: وهي محاولات العراق إدخال الدول الكبرى الأخرى في الصراع على النفط في المنطقة، و لذلك عقدت الاتفاقيات النفطية والعقود طويلة الأجل مع شركات روسية، وصينية، وكان من شأن نفاذ هذه الاتفاقيات والعقود استحواذ هذه الشركات على احتياطي نفطي يقدر ب ٤٠ –٥٠ مليار برميل.[١]

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن قبول حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى النفط كمبرر وحيد للعدوان، واحتلال العراق، وما الهدف من استراتيجية النفط و التدخل المباشر للولايات المتحدة في الصراع على النفط؟

• العامل الجيوستراتيجي:

يشكل العامل الجيوستراتيجي عاملاً شديد الأهمية في سياسات الإدارات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي بشكل خاص، وإلى جانب الموقع الجغرافي المهم للمنطقة بإشرافها على أهم بحار العالم ومحيطاته، وأهم المضائق العالمية التي تمر عبرها التجارة الدولية بخاصة النفط[٢] فالجديد في عقيدة التدخل الأمريكي أنها لم تعد تقتصر على الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وضمان وصول إمدادات النفط إليها وإنّما أخذت تسعى إلى ضمان موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي السياسي والاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية –وإن كانت لا تزال القوة العسكرية والاقتصادية العظمى– إلّا أنّها تعاني حالياً من منافسة شديدة من أقطاب أخرى متطلعة للقيام بأدوار مهمة في المجالين السياسي والاقتصادي العالمي كالصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، وروسيا العائدة بقوة إلى الساحة الدولية، ولقد جاءت أحداث ١١من أيلول كذريعة لإدارة بوش لتحقيق أهداف بعيدة المدى وفق استراتيجية الحسم العسكري، والحرب الوقائية، والتدخل المباشر، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عبر استغلال التعاطف العالمي معها بعد أحداث١١ أيلول بموازاة الخوف والخشية التي تملكت أطراف عدة من ردة الفعل الأمريكية تحت شعار (من ليس معنا فهو ضدنا)، أيّ مع الإرهابيين لتحقيق أهداف استراتيجيتها بعيدة المدى من غزوها لأفغانستان، ومن ثم العراق وأما الأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك فتجلت في التمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم، والحيلولة دون ظهور قوة أخرى منافسة حتى لو أقتضى الأمر استخدام القوة، وبالتالي يمكن تبرير استخدام القوة العسكرية كمحور للسياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد استخدام هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة، ولو تم ذلك خارج الأطر الشرعية، ودون الرجوع إلى الأمم المتحدة أو الحلفاء.[٣] والحقيقة: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحرك قواتها، وتجند طاقاتها العسكرية من أجل القضاء على نظام طالبان في أفغانستان أو نشر

---

(١) – منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) – عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر بيروت ١٩٩٢ ص ١٠-١١

(٣) – علي جاد حسن، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجه نظر القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٣١

الديمقراطية في تلك البلدان التي لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت أنّ الهدف من حملتها على الإرهاب الدولي هو القضاء على تنظيم القاعدة الذي يعيش بحماية طالبان، فإنّ المتمعن في ضوء التحليلات الواقعية للاستراتيجية الأمريكية سيجد أنّ الهدف من السيطرة على أفغانستان كان تنفيذاً لسياسة توسعية واستراتيجية استعمارية طويلة المدى تبتدئ بالسيطرة على أفغانستان القريبة من بحر قزوين الأمر الذي يمكنها من التحكم في ٨٥% من منابع البترول العالمي، ويجعلها قادرة على ممارسة الضغوط على الدول المنافسة لها في السوق الاقتصادية الدولية،[١]

ومن ثم استخدام السلاح النفطي لردع الدول النافسة بعد أن سيطرت على نفط الخليج العربي، وبحر قزوين والنفط الإفريقي. إن غزو أفغانستان، ومن ثم العراق جاء كخطوة مكملة في سياسات الهيمنة الأمريكية على العالم، وردع أي قوة تتطلع إلى انتزاع مركز الصدارة من الولايات المتحدة الأمريكية[٢] في منطقة بحر قزوين لما تملكه هذه المنطقة من الاحتياطي النفطي وفق الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

الاحتياطات النفطية في دول منطقة قزوين لعام ٢٠٠٢

الدولة	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	الاحتياطات المحتملة (مليار برميل)
أذربيجان	١٢,٥ - ٣,٦	٢٣,٠
كازاخستان	١٧,٦,١٠	٩٢,٠
روسيا	٢,٧	١٤,٠
تركمانستان	١,٧	٨٠,٠
أوزبا كستان	٠,٣	٢,٠
المجموع	٣٤,٩٠١٨,٤	

المصدر: Us depart meant of energy – energy information admininisteration Caspian sea region

وجاءت حرب العراق كخطوة أمريكية واضحة لتهديد مصالح هذه الدول في المنطقة، واتخاذ العراق كقاعدة لمحاصرة إيران، والدول العربية الممانعة، وفي مقدمتها سورية تحت شعار مشروع الشرق الأوسط الكبير وحماية "إسرائيل"،[٣] وما عدوانها على العراق إلا رسالة من الولايات المتحدة الأمريكية للدول

---

١ - لستر تارو ، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤، ص٣٥-٣٢

٢ - ياسين طه توري الشكرجي، الحرب الأمريكية العراق، مرجع سابق، ص ١٥١

٣ - محمود أحمد إبراهيم، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٤، ٢٠٠٣، ص ٦٤

العربية بأنّها تريد التغيير في المنطقة، وأنّها قادرة على فرضه وأن هذا التغيير ومضمونه يجب أن يتم أولاً وأخيراً وفق الأجندة الأمريكية التي تسعى إلى تغيير خارطة المنطقة العربية بتغيير حدودها السياسية كـ"سايكس بيكو" جديد، ومن العوامل الجيواستراتيجية التي تقف كدافع خفي للعدوان على العراق ضرب منظمة الأوبك، وهي قضية لا يتم التركيز عليها غالباً،[1] وهذه الاستقلالية ووجود جهاز غير خاضع للتوجهات والمصالح الأمريكية يعد تهديداً للولايات المتحدة، ومصدراً لزعزعة هيمنتها على المدى الطويل، وهنا نستذكر "جون صوهيل" رئيس مكتب الطاقة الفدرالي الأمريكي في عام ١٩٧٨. إن السياسة النفطية لدول الأوبك تهدد البناء القومي الأمريكي، ولابدّ من تعديل قواعد اللعبة الحالية حيث تعطي الدول النفطية سلطة تتجاوز مسؤولياتها والقوة التي تملكها،[2] وعلى الرغم من أنّ المنظمة تعاني منذ منتصف الثمانينات من ترهل واضح بخاصة بعد دخول دولها في صراعات وحروب كالحرب العراقية الإيرانية، إلاّ أنّ الاستقلالية التي تبديها بعض دول المنظمة، ولجوء بعضها الآخر إلى اعتبار النفط كسلاح للحفاظ على حقوقها المشروعة أمر غير مرحب به لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فالدول العربية قطعت النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المؤيدة "لإسرائيل" خلال حرب تشرين التحريرية، وتكرر ذلك عام ٢٠٠٠ بعد توقف العراق عن تصدير نفطه احتجاجاً على ممارسات "إسرائيل" في الأراضي العربية المحتلة، وهذا الأمر قد يتكرر من بعض دول أعضاء في المنظمة الأخرى مثل ليبيا وفنزويلا.

• **العامل الديني والأيدلوجي:**

إذا كانت بريطانيا قد لعبت الدور الأساسي، والممهد لقيام دولة "إسرائيل" على حساب طرد شعب فلسطين من أرضه! إلى الشتات والمنافي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة اقتصادياً وعسكرياً هذا الواقع دفع بالصهيونية العالمية لنقل تحالفها من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تبنت قيام "إسرائيل" منذ اللّحظات الأولى لإعلانها، واستمرت في حمايتها وضمان استمراريتها، ودعم احتلالها المستمر للأراضي العربية، وإذا كان الهدف الأول حماية "إسرائيل" ووجودها في المنطقة العربية، والثاني سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن طبيعة الروابط والصلات بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لا تنحصر في كون "إسرائيل" بمنزلة شرطي الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

بل إنّ هناك عوامل دينية وإيديولوجية تقوي أواصر العلاقة بين الطرفين، وهذه العوامل ذاتها لعبت دوراً خفياً في إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق واحتلاله، فالدور المستتر لإسرائيل لم يعد سرّاً فالعقيدة التوراتية لعبت دوراً بارزاً في التحريض على هذا الغزو، ويمثل العراق في الأصولية الصهيونية

---

(١) – عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، مرجع سابق ص ١٦٩

(٢) – خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، ٢٠٠٣، ص ٣٢– ٣٣.

رمزاً مهماً يعود بجذوره في التاريخ إلى آلاف السنين، فالعراق يمثل جزءاً من أرض الميعاد التي أعطاها الرب لبني "إسرائيل"، وبعد أن نجح اليهود في بناء دولتهم لفترة من الزمن في جزء صغير من فلسطين، تمكنت الإمبراطوريات العربية القديمة التي انطلقت من أرض الرافدين، من القضاء على الدولة اليهودية، وأقدم خلال ذلك ملوك بابل وآشور على جلب آلاف اليهود أسرى وعبيداً إلى العراق، حيث بقوا فيها لسنوات عدّة قبل أن يجتمع شملهم مجدّداً في فلسطين، وللمرّة الثانية احتلّ الرومان المنطقة، وتشتت اليهود في العالم دون أن تقوم لهم أو لدولتهم قائمة منذ ذلك الوقت.(١)

ومازال اليهود يذكرون دور العراق في القضاء على أحلامهم وأوهامهم، وما سياساتهم الحالية تجاه قضية غزو العراق إلا تعبيراً عن أحقاد تاريخية تجددت بالخوف من القوة التي مثّلها العراق في المنطقة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وينكر بعضهم وجود أيّ أحقاد تاريخية أو دينية للغزو أو وجود يد "لإسرائيل" في العملية برمّتها مستشهدين بعدم مشاركة "إسرائيل" في حرب الخليج، وعدم ردّها على هجمات العراق بصواريخ السكود عام ١٩٩٠، بيد أن المتعمّق في تحليل أحداث المنطقة سيجد أنّ "إسرائيل" هي الداعم الأكبر للتحولات الجارية في المنطقة وهي المستفيد الأكبر منها.

فصقور الإدارة الأمريكية الذين خططوا لغزو العراق، ومعظمهم منظّرو تيار المحافظين الجدد هم من اليهود الصهاينة، أو من الأصدقاء النشيطين "للوبي الصهيوني" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان ضرب العراق طريقة فريدة لمسؤولي إدارة بوش لكسب تأييد اللوبي الصهيوني، واليهود الأمريكيين في الانتخابات الرئاسية أما فيما يخص مشاركة "إسرائيل" في الغزو فإنّ تصريحات الكثير من مسؤولي إدارة "بوش" كشفت بأن "إسرائيل" زودت القوات الأمريكية بأسلحة إسرائيلية الصنع، وأن الكثير من القوات الأمريكية تدربت في "إسرائيل" على حرب المدن.(٢)

إنّ من أهداف العدوان الأمريكي حسب الاستراتيجية الأمريكية–الصهيونية تغيير وجه المنطقة، وتفتيت الدول العربية في ظل نظام إقليمي واسع مكون من دول متباينة الأعراف، والثقافات، والديانات على مستوى القبيلة والعشيرة، بحيث تكون فيه دويلة "إسرائيل" أكبر دول المنطقة، ومحور حراكيا السياسي، ونموها الاقتصادي تحت مظلة الآلة العسكرية الأمريكية، إنّ تحليل مقدمات الغزو الأمريكي للعراق وأهدافه العلنية والخفية تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد عقدت نيتها لغزو العراق منذ أمدٍ طويل، وإنّ مجمل التحولات الجيوسياسية السابقة قد خدمت الهدف الأمريكي، ولاسيما حصار العراق منذ سنوات التسعينات وعلى الرغم من الرفض الدولي المطلق للغزو، فإن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على احتلال العراق لا بدّ أنّه يخفي أجندة بعيدة الأمد على الأصعدة الاقتصادية

---

(١) – أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق، مرجع سابق، ص٥٨– ٦٠.

(٢) – نصير عازوري، حروب دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة في العراق – الغزو الاحتلال شهادات من خارج الوطن العربي، ٢٠٠٣، ص ٨٨–٩١

والسياسية والحضارية كافة، ويبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تتورع –من أجل تحقيق هذه الأجندة– عن المخاطرة بسمعتها أمام المجتمع الدولي، ولن تقيم وزناً لحجم الرفض الدولي لسياستها ومقدار الخسائر الناجمة عن ذلك في الأرواح والممتلكات.

ويرى الباحث أن توجهات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط كان الهدف الرئيسي منها هو تحقيق مصالحها الاقتصادية، وذلك عن طريق أضعاف الدول العربية، وتفتيتها من أجل السيطرة على منابيعها النفطية، وذلك من أجل ضمان استمرار التدفق النفطي إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني: تحليل الوضع الاقتصادي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي في ظل الحصار:

أولاً: الاقتصاد العراقي في ظل الحصار:

عانى الاقتصاد العراقي من تخلف قطاعاته الرئيسية كالقطاع الصناعي، والزراعي فضلاً عن تدمير البنية التحتية نتيجة الحصار والحرب، واختلال في الإنتاج، ومعدلات عالية من البطالة. ولا شك أن العراق يمتلك قوة عمل كبيرة، ولديه الكثير من رؤوس الأموال المادية وكذلك المواد الاقتصادية، ولكنه يفتقر إلى التقنيات الجديدة في الإنتاج. إنّ الكثير من قطاعات الاقتصاد العراقي قد وصلت إلى مرحلة التوقف الفعلي منذ عام ١٩٩٠، ونتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق فقد تصاعد معدل التضخم خصوصاً في عامي ١٩٩٤– ١٩٩٥، عندما أقدمت الحكومة العراقية على طبع المليارات من العملة النقدية الجديدة داخل العراق كوسيلة للتخفيف من النتائج السلبية للحصار والحرب، ورغم تمتع الاقتصاد العراقي بموارد اقتصادية متنوعة وهيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أنّ السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية كانت سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، لما كانت تتسم به من شمولية أفقدتها الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية، فكان التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أما القطاع الخاص فكان دوره هامشياً، ولم تتح له الفرصة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة، ونتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم إدارات القطاع العام فقد أدى ذلك إلى تخلف قطاعات الإنتاج بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها، وبذلك فإن واقع الاقتصاد العراقي يتسم بعدة سمات تمثل انعكاساً للسياسات والبرامج التي اعتمدتها الدولة في تمويل معظم النشاطات الاقتصادية في العراق، ومن هذه السمات:

١– هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي

ويعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كبيراً على عوائد تصدير النفط الخام كمصدر تمويل رئيسي للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وبالتالي فإنّ أيّ محاولة لإعادة البناء الاقتصادي، أو لإنعاش النمو الاقتصادي لا بدّ أن ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي، كما تجدر الإشارة هنا إلى تفاوت إنتاج النفط تبعاً للظروف الدولية، والمحلية فقد بلغ إنتاج العراق من النفط الخام حوالي(1384)ألف

برميل يومياً في شباط ١٩٩٧ مقارنة بإنتاج قدره (٣١٦٦) ألف برميل يومياً في شباط ٢٠١٢ كما هو مبين في الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق في الفترة ما بين ١٩٩٧ –٢٠١٢:

السنة	إنتاج النفط الخام (١٠٠٠) برميل يومياً	صادرات النفط الخام (١٠٠٠) برميل يومياً
1997	1384	746
2000	2810	2039
2008	2218	1703
2009	2390	2009
2010	2333	1788
2011	2719	2167
2012	3166	2565

المصدر: www.moo.irag.com/ar/index.php

إنّ نمو الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق منذ عام ١٩٥٥ يعود في معظمه إلى نمو القطاع النفطي إذ ارتفعت حصة النفط من ٣٢% في العام ١٩٦٨ إلى النمو ٦٨% في العام ١٩٨٠[١]، ووصلت إلى ٨٩,٥ في العام ٢٠٠٢ ثم تراجعت لتشكل ٦١,١ في العام ٢٠٠٥، وهذا التراجع ليس بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى، ولكن بسبب تراجع كميات تصدير النفط، وبسبب الاحتلال، والظروف الأمنية، وضعف القدرات الفنية لزيادة الإنتاج، إلاّ أنّه حقق معدلات نمو عالية بسبب ارتفاع أسعاره بمعدلات كبيرة في حين سجلت معدلات مساهمة القطاع الزراعي نمواً بنسبة ٨,٤% في العام ٢٠٠٢، ثم تراجعت في العام ٢٠٠٥ لتشكل ٦,٦% من إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق، كذلك الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي الذي لم تبلغ مساهمته إلا بحدود ١,٥% في العام ٢٠٠٢ ثم تحسنت إلى ١,٩% في العام ٢٠٠٥[٢].

2–الاختلال في هيكل الموارد المالية للحكومة:

إنّ اختلال الهيكل الإنتاجي بشكل عام أدى إلى تشوهات عميقة في الهيكل الاقتصادي العراقي، تجسد في الاعتماد على مورد وحيد هو النفط لتمويل موازنة الدولة، ووجود نسبة كبيرة من البطالة في سوق العمل، أدى ذلك إلى اختلال في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.[٣] حيث أهملت

(١) – إسماعيل عبد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة، مركز العرف للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد ٣، لعام ٢٠٠٦، ص ٤٢.

(٢) – الجهاز المركزي العراقي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الإحصائية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، ص ٤٥٦.

(٣) – إسماعيل عبد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مرجع سابق، ص ٤٤.

الموارد الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وغيرها، إضافة إلى إهمال بعض الموارد المالية المهمة كالضرائب والرسوم لأسباب منها عدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري فيها لأسباب عدة منها انخفاض معدلات رواتب موظفي الدولة لاسيما خلال فترات حرب الخليج الثانية، والحصار الاقتصادي ثم الاحتلال المباشر للعراق، مما اقتضى من الحكومة العراقية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وإصلاحه لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق لاسيما بعد انسحاب الاحتلال الأمريكي منه.

٣-هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:

لقد هيمنت الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي بسبب ظروف الحروب والحصار والاحتلال، وتجلى ذلك من خلال هيمنتها على قطاع النفط المصدر الرئيس الداعم للاقتصاد العراقي، باعتبارها المتصرف الوحيد بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى، إلاّ أنّ الإجراءات التي اعتمدت في القطاعات الأخرى قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الوارد الاقتصادية، وأصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية، أمّا القطاعات الأخرى لم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة، حيث إنّ القطاع الخاص قد حُجم دوره، و لم يكن له تأثير إلاّ في الأنشطة الإقتصادية الصغيرة والتي غالباً ما تكون تحت رقابة الدولة وإشرافها.

أما القطاعان المختلط والتعاوني فأنشطتهما مستندة إلى أيديولوجية الدولة وسياستها من خلال الإشراف المركزي على أنشطة القطاعين المذكورين وتشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي وفق الآتي:

جدول رقم (٦)

مساهمة القطاع الخاص العراقي بتكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥:

السنة	القطاع العام (مليون دينار)	القطاع الخاص (مليون دينار)	مجموع (مليون دينار)	نسبة الخاص على المجموع %
١٩٩٨	٣٤٥٦٧٧,٨	٦٦٣٧,٣	٤١٢٠٦٥,١	١٦,١
١٩٩٩	٦٥٢٢٠٥	١٠٢٢٨,٠	٧٥٤٤٩٢,٦	١٣,٥
٢٠٠٠	١٣١٤٩١٥,١	١٥٠٣٣٧,٦	٤٦٥٢٥٢,٧	١٠,٢
٢٠٠١	٢٣٠٥٤٢٥,٨	٢٢٦٠١٥,١	٢٥٣١٤٤٠,٩	٨,٩
٢٠٠٢	١٧٨٧٤٢٥,١	٤٠١٦٥١,٦	٢١٩٩٠٧٦,٧	١٨,٢
٢٠٠٤	٣٤٨٧٧١٨,١	٢٧٠٠٨٨,٩	٢٨٥٧٨٠٧,٠	١٢,٩
٢٠٠٥	٩٧٤٣٤٧٧,١	٤٣٨٨٨٥,١	١٠١٨٢٣٨٢,٢	٤,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ جدول ١٤ /١٠ ص ٤٧٤

4-إتباع النظام الشمولي في الاقتصاد العراقي

أدى تركيز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة إلى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الأخرى، ومما ساعد في سوء تخصيص الموارد استخدامها في القضايا، والأنشطة العسكرية بسبب ظروف الحروب، والحصار التي سادت منذ عام ١٩٧٦ وحتى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،حيث أدّت تلك الظروف إلى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية إلى إعطاء الأولوية في التخصيص، للقضايا العسكرية وتخصيص المتبقي للقطاعات الأخرى مما أدى إلى حدوث اختلال في تنمية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى تبذير الموارد المالية، وإنما إلى معاناة العراق من ضائقة مالية كبيرة ناجمة عن تفاقم مشكلة ديونه الخارجية.

٥- ضعف أداء القطاع الخاص

إنّ هيمنة الدولة على كامل مواردها الاقتصادية واعتمادها أيدلوجية تنضوي على الفكر الاشتراكي في إدارة الأنشطة الاقتصادية أدى إلى تهميش دور القطاع الخاص، رغم أنه بقي المساهم الأكبر في العمليات الإنتاجية، والخدمية، لاسيما في قطاعات الزراعة والتجارة الداخلية والخدمات، مما أضعف دوره في التنمية الاقتصادية التي يحتاجها العراق.

٦ - ضخامة المديونية الخارجية

أدت الآثار المدمرة للحروب التي مرّ بها العراق والحصار الاقتصادي الذي أعقبها، وعدم قدرة العراق على بيع نفطه، وتسديد ديونه الخارجية استناداً لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي لم يمنح الحكومة العراقية أي دخل نقدي، ولم يوجه أصلاً لتسديد الديون الخارجية الناجمة عن الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية إحدى المشكلات الأساسية التي تهدد مستقبل الاقتصاد العراقي، حيث أصبح الدين الخارجي للعراق مشكلة زادت عن حدّها، وألقت بثقلها وظلالها على مستقبل تطور الاقتصاد العراقي، وكذلك من تداعيات تلك المرحلة ارتفاع الدين العام من ٤٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٢٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، بفعل تراكم الفوائد مما كبل الاقتصاد العراقي لسنوات قادمة لتسديد تلك الديون،[١] إلا أنّه بعد الاحتلال ونتيجة للتدخلات الأمريكية وافق نادي باريس على خفض مبلغ ٤٢ مليار دولار من أصل (١٢٥)مليار دولار من الديون العراقية الخارجية، وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعتها الحكومة العراقية مع نادي باريس بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢١، إلا أن هذا الخفض كان مشروطاً بتحقيق العراق للأهداف التي وضعها صندوق النقد الدولي وأهمها تحرير السوق وخصخصة الاقتصاد العراقي.[٢]

---

(١) - أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٤)، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

(٢) - فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دراسة معدة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢١٧.

٧- الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية:

تسبب انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية لاسيما القطاع الصناعي والزراعي إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب على تلك السلع، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، إذ أنّ أكثر من ٥٠% من الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج، مما وضع الأمن الغذائي العراقي موضع خطر، وجعله خاضعاً للمتغيرات الإقليمية، والدولية، نجم عنه خلال فترة العقوبات الاقتصادية مشكلة التضخم، وارتفاع مستوى الأسعار بشكل شبه دائم بخاصة السلع الضرورية مقابل انخفاض الدخل الفردي.(١)

٨- عسكرة الإنفاق الحكومي:

منذ بداية عام ١٩٨٠، ودخول العراق في حرب مع إيران استمرت لثماني سنوات، أصبح هناك تغير في توجه الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق العسكري، وتراجع في الإنفاق على الخدمات الأساسية لاسيما الصحة والتغذية، حيث اقتضت مرحلة الحرب توجيه معظم الإنفاق العام نحو متطلبات العملية العسكرية في عام ١٩٩٠ الذي بدأ بحرب الخليج الثانية، وفرض الحصار الاقتصادي على العراق، ثم الاحتلال الأمريكي المباشر له في العام ٢٠٠٣،كلّ ذلك أدى إلى تحطيم البنية التحتية العراقية بفرعيها الاقتصادي (الطرق والجسور والكهرباء والماء)، والاجتماعي (المدارس والجامعات والمباني الحكومية والمستشفيات)، ممّا أدى إلى تراجع في الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتوجه الاهتمام الحكومي لدعم الحصة التموينية حتى أصبحت تشكل نفقاتها نسبة مرتفعة من إجمالي الإنفاق الحكومي لمواجهة متطلبات توفير الغذاء للشعب العراقي، إنّ هذا التغير في الإنفاق الحكومي، الذي كان بفعل الظروف المشار إليها أدى إلى اختلال في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة، بحيث تراجعت تلك الخدمات كثيراً بعد أن كان العراق في مقدمة الدول في مستوى المؤشرات الصحية، وقد تخلص من الأمية منذ عام ١٩٨٠ حسب ما جاء في اعلانات الحكومة العراقية، لكنه اليوم يعاني من مشاكل صحية خطيرة بفعل التدمير الذي طال المؤسسات الصحية بعد احتلال العراق، كما أنّ المؤشرات تشير إلى رجوع الأمية الأبجدية بشكل واسع لاسيما بين صفوف الأطفال.

٩- تفاقم مشكلة البطالة:

تعد مشكلة البطالة من الأعباء المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. لقد أظهرت إحصائيات عام ١٩٩٧ أن نسبة السكان في سن العمل بلغ ٥٣% من مجموع السكان، و بما أن السياسة الاقتصادية منذ عام ١٩٩٥ استهدفت تقليص الإنفاق الحكومي، وعدم خلق وظائف جديدة، أو منح زيادات في الرواتب والأجور، كل ذلك فاقم مشكلة البطالة إضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ويلاحظ أنّ القطاع العام لا يشغل إلا ١٥% من قوة العمل الفعلية وهذه النسبة تمثل ٧%

---

(١) – علي عبد سعيد الراوي، اتجاهات وميام السياسة الاقتصادية للاقتصاد العراقي، غرفة التجارة العراقية الأمريكية، من موقع شبكة الإنترنت //www Iraq American cciorg،http

من مجموع السكان في سن العمل، لذا فإنّ حجم التشغيل في القطاع العام لا يشكل نسبة مؤثرة في حجم الدخل المحقق.[1]

ثانياً: مشكلات الاقتصاد العراقي وآلية إصلاحه في ظل الحصار والاحتلال

أعلنت قوات الاحتلال أنها ستأتي بالحلول، والمعالجات السريعة، وأنّها ستوفر المناخ الملائم للاقتصاد العراقي ليعاد تفعيله، وإنقاذه من التدهور الذي عاناه منذ عام ١٩٩٠ وحتى احتلاله عام ٢٠٠٣، وسنوات الحصار التي طالت كل مناحي الحياة، ودامت لأكثر من اثنتي عشرة سنة ولكنها لم تتخذ أية إجراءات لتحفيز التنمية الاقتصادية في العراق، على الرغم من أن الحرب لم تدمر البنى التحتية بالشكل الذي حصل خلال حرب الخليج الثانية، بل على العكس ظهرت مجموعة من المشكلات، والأخطار الجديدة التي هددت التنمية الاقتصادية في العراق منها:

١ – تردي الأوضاع الأمنية

إنّ تعرض العراق إلى حربين أمريكيتين مدمرتين إضافة إلى سنوات الحصار الطويلة، وعدم عودة مؤسسات الدولة إلى عملها الطبيعي في ظل غياب السلطة والقانون بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بخاصة دوائر الأمن والشرطة زاد من حالة الفوضى التي عمت بغداد ومدن العراق بعد الحرب، ففي ظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن يقوم أي نشاط اقتصادي، فتردي الأوضاع الأمنية يشكل عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار، إذ أن جزءاً كبيراً من التخصصات الاستثمارية لمجالس المحافظات والدوائر الحكومية العراقية لم تتم الاستفادة منها، رغم الحاجة الملحة لها في توفير الخدمات العامة الضرورية والبنى التحتية المهدمة، وتوفير فرص العمل لآلاف العاطلين، والمشكلة الأمنية وتداعياتها تعرقل عمليات الاستثمار وإعادة الإعمار وإنتاج وتداول السلع والخدمات، ومن ثم تؤدي إلى زيادة التضخم وضعف القوة الشرائية للأفراد، حيث إنّ تحسن الوضع الاقتصادي مرتبط بتحسين الوضع الأمني.

٢– انتشار الفساد الإداري والرشوة:

بدأت ظاهرتا الفساد الإداري والرشوة تنتشران في العراق منذ الأشهر الأولى لاحتلاله، وتحدثت بعض الصحف الأمريكية عن اختفاء عشرة مليارات دولار في عهد الحاكم المدني للعراق "بول بريمر"، وتطور الفساد الإداري بشكل كبير في كافة أنحاء العالم ومن بين ١٦٣ دولة شملها المسح الذي أعلنته المنظمة من مقرها في برلين فإن العراق يحتل المرتبة الثالثة بين هذه الدول.[2] يتضح من ذلك أنّ مشاريع التنمية لا يمكن أن يكون لها الوجود الحقيقي على أرض الواقع في العراق في ظل الفساد الإداري والأخطر أن تتكرس هذه الظاهرة في العراق، وتصبح المرتكز الأساسي في الإدارة العراقية الجديدة في ظل الاحتلال.

---

(١) – وزارة التخطيط والتعاون المائي العراقي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية إحصاء القوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق عام ٢٠٠٦

(2) - http // are Wikipedia. Org٢٠١٣ -٤-٣ تم تصفح الموقع في

٣ – غياب الكفاءات العلمية:

إنّ بناء المؤسسات العلمية والاجتماعية، والمحافظة عليها يتطلب كفاءات تخصصية وطنية وغياب تلك الكفاءات سينعكس سلباً على الناحية الاقتصادية في العراق، لقد كان لقرار الحاكم المدني الأمريكي بحلّ الوزارات العراقية الثلاث (وزارة الدفاع والداخلية والإعلام) آثاراً خطيرة ظهرت لاحقاً، ففيما يتعلق بالوزارات والمؤسسات الأمنية تمت إعادة تشكيلها من جديد وهنا برزت إشكالية في غالب الخطورة، إذ تم استبعاد غالبية الكفاءات لأنّها محسوبة على النظام السابق أو لتطبيق قانون (اجتثاث البعث)،[1] الذي تم بموجبه منع الكفاءات العراقية من العمل في مؤسسات الدولة، وسجل ذلك عشرات الآلاف من الكفاءات منها أساتذة جامعات في مختلف المجالات، ومدرسين، وعاملين في التعليم والتربية، وفي الصناعة والنفط والإدارة والثقافة، إضافة إلى كبار الضباط من العاملين في الجيش العراقي ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى، ولا شكّ أنّ إبعاد هؤلاء عن شغل مناصب في مفاصل حيوية ومهمة في الدولة ومؤسساتها، قد أسهم كثيراً بتردي الحالة الأمنية وتعثر بناء الدولة.

وتشير الدراسات إلى أن جهاز الموساد الإسرائيلي تمكن بمساندة قوات الاحتلال الأمريكي من قتل ٣٥٠ عالماً نووياً عراقياً فضلاً عن أكثر من ٣٠٠ أستاذٍ جامعيّ في التخصصات العلمية المختلفة كافة، حيث يختص فريق أمني أمريكي بتقديم السيرة الذاتية الكاملة للعلماء العراقيين المطلوب تصفيتهم، وطرائق الوصول إليهم.[2]

٤ – تخلف القطاع الزراعي

لقد كانت الزراعة السلاح الأمضى في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتأمين مستلزمات مفردات البطاقة الغذائية لمواجهة الحصار الذي دام أكثر من ١٣عاماً، حيث وصل إنتاج الحبوب في السنوات الأخيرة قبل الاحتلال إلى (٣,٥) مليون طن بفائض مليون طن عن حاجته، إلاّ أنّ واقع الزراعة بعد عام ٢٠٠٣ قد تردى وتراجع كثيراً، حيث انحسرت الأراضي المزروعة وتقلص حجم الإنتاج الزراعي ليصل إلى أقل من ٤% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، والأسباب منها ما هو سياسي ومنها أسباب طبيعية، تتعلق بحالة المناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري، إضافة إلى ملوحة الأرض وانخفاض كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات نتيجة لجوء كل من إيران وتركيا إلى التحكم بالحصة المائية، كل ذلك أدى إلى ضعف في الإنتاج الزراعي، وزيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجات المحلية. ففي عام ١٩٨٠، كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية، أما في عام ٢٠٠٢ فقد وصل الاستيراد إلى ما بين ٨٠% – ١٠٠% ليشمل الكثير من المواد الأساسية كالقمح والرز والسكر والزيوت النباتية

---

(١) – بول بريمر: عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٩٨– ٣٠٢.

(٢) – وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير لها بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٦.

والمواد وتشكل مشكلة ملوحة الأراضي الزراعية في العراق التحدي الأكبر، حيث إنّ ما يقارب ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء إدارة. عمليات الإرواء، إضافة إلى التلوث الإشعاعي الناتج عن الذخيرة التي ألقتها قوات الاحتلال الأمريكية في العراق خلال الحربين الأخيرتين، ولغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الأهداف المرسومة لها خلال السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، فإنها كانت تحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قد تم تقديرها وفق الاحتياجات الأساسية للقطاع الزراعي بحدود ٩٣٠٠ مليون دولار منها ٤١٠٠ مليون دولار للمشاريع الزراعية، و ٥٢٠٠ مليون دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية.[١]

٥ – ضعف القطاع الصناعي

لا شكّ أنّ ما تعرض له العراق من حصار نتيجة حرب مدمرة ألحقت ضرراً كبيراً بالقطاع الصناعي، وكانت مرحلة الغزو والسنوات التي أعقبتها قد فاقمت الأزمة، وأجهزت تماماً بسياساتها بشكل مباشر بتدهور الإنتاج الصناعي لينحدر إلى أقل من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال في حالة من الفوضى الاقتصادية، وتوقفت منشآت كثيرة كانت تشكل عماد الاقتصاد الوطني مثل: الحديد والصلب والاسمنت والأسمدة والسكر وغيرها، وأصبحت خارج الخدمة وبدلاً من استثمار جزء من عوائد النفط في إعادة تأهيل وتشغيل تلك المؤسسات، فقد اتجه القائمون على الحكم إلى التوسع في الاستيراد كبديل عن النهوض الاقتصادي الوطني، حيث ارتفع استيراد العراق من حوالي (٨)مليار دولار في عام ٢٠٠٤ ليصل إلى حوالي (٢٤) مليار دولار عام ٢٠٠٧، ومن هذه المستوردات الإسمنت كمثال صارخ على التوجه السلبي للسياسات الاقتصادية وعدم الاستثمار الأمثل للموارد،[٢] كما كانت الحكومة العراقية تمتلك ما يقدر بـ١٩٢ مشروعاً يعمل فيها ما مجموعه (٥٠٠) ألف عامل، وكانت جميع هذه المشاريع تعاني من التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب، والتدمير، وأصبحت أغلبية هذه المشاريع ذات إنتاج قليل وتشكل عبئاً على اقتصاد الدولة.[٣]

٦– انهيار البنى التحتية:

لقد كان من آثار الاحتلال انهيار المرافق والبنى الارتكازية التي تشمل قطاعات الطاقة والكهرباء والمياه والنقل والاتصالات والخدمات العامة والصحة والتعليم، بسبب الدمار الكبير الذي لحق بها، وسوء إدارتها، وقلة الاستثمارات لصيانة الطاقة المتاحة فيها وإدامتها، إضافة إلى الحاجة لتوسيع طاقتها لتتناسب مع الطلب المتنامي، الناتج عن النمو السكاني منذ عام ١٩٧٠.[٤]

---

(١) – عضيد شياح عواد، أنظر الموقع الالكتروني http //www.iragipa.net

(٢) - المرجع السابق.

(٣) – كاظم عادل عيسى ، الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء ٢٠٠٥ ص٢٤٠.

(٤) – حسن كبة، تحديدات الإصلاح ٢/٢/ ٢٠٠٦ عن الموقع الإلكتروني، www.perc.Irag تم تصفح الموقع ٢٠١٣/٦/١

إن إعادة صيانة وإعمار البنى التحتية يتطلب إضافة قدرات توليدية جديدة لتأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع، حيث تقدر قيمة الاستثمارات المطلوبة للسنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ بحدود ٥,١٦ مليار دولار، أما في مجال النقل والاتصالات فإن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وتغيير في الهيكل الإداري والتنظيمي من أجل رفع كفاءة ومستوى الإدارة، حيث تقدر قيمة التكاليف الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات بحدود ٢٧ مليار دولار.

ثالثاً: مؤشرات ضعف الأداء الاقتصادي العراقي في ظل الاحتلال

في السنوات الأخيرة بدأت ملامح ضعف الأداء الاقتصادي تظهر من خلال ما يلي:

١ – زيادة معدلات تضخم الأسعار:

لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ تعطيل الكثير من المرافق الاقتصادية وزيادة مضطردة في الأسعار، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار الإيجار ارتفاعا كبيراً نتيجة تحسن الوضع الأمني وعودة الكثير من المهجرين، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على الإيجار، مما أدى إلى زيادة في الأسعار، أمّا المواد الغذائية فإن سبب ارتفاع أسعارها يعود إلى التقلبات في أسعار المواد الغذائية نتيجة التلكؤ الحاصل من قبل الحكومة في توزيع مفردات الحصة التموينية، إضافة إلى الارتفاع الحاصل في بقية الأسعار، وهذا ما أدى إلى بروز حالات تضخمية، ففي عام ٢٠٠٣ كان معدل التضخم ٣٣,٦، وفي ٢٠٠٥ وصل إلى ٢٧، أما عام ٢٠٠٥ كان معدل التضخم ٥٣,٢ ثم هبطت معدلات التضخم فسجل ٤,٧ عام ٢٠٠٧، وفي ٢٠٠٨ وصل إلى ٣,٧ إن سبب انخفاض التضخم خلال ٢٠٠٨ يعود إلى توفير المشتقات النفطية وتحسن الحالة الأمنية.[١]

٢ – انخفاض مستوى المعيشة:

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وكذلك نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٣ إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الشديد بلغت ١١%، والتي تعاني من الفقر المطلق ٤٢%، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان العراق يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن الملائم، وغيرها من الخدمات كما كانت نسبة البطالة في العراق عام ٢٠٠٤، ٢٦.٨انخفضت إلى ١٨% حتى عام ٢٠٠٨، فيما استقرت عند ١٥% عام ٢٠١٠، لتنخفض وفق مسوحات وزارة التخطيط إلى ١١% عام ٢٠١٢.

---

١ – الجهاز المركزي العراقي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، النشرة الإحصائية، ٢٠٠٣ – ٢٠١١.

جدول رقم (٧)

البطالة في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٢):

السنوات	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٨
معدل البطالة %	٣,٦	١٣,٦	٤٨,٧	٢٦,٨	%١٨

المصدر: مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية الأمم المتحدة (تشرين الثاني ٢٠٠٩وخلاصة تقرير التنمية البشرية لسنوات مختلفة

إن هذه النسب لا تعكس واقع العمالة في القطاعين العام والخاص في العراق بشكل دقيق بسبب عدم توفر إحصائيات دقيقة عن القوى العاملة وأعدادها المهجرة، والنازحة في العراق وخارجه.

٣– ضعف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وانعكاسها على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي:

إنّ مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي تعني مجموع قيم السلع النهائية، والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة ووفقاً للتقديرات الأولية لوزارة التخطيط العراقية فإنّ نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) هي كما يبينها الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

القطاعات %	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
زراعة	٥,٨	٥	٣,٥	٤,٤	٥
نفط خام	٥٥	٥٣,٧	٥٦	٥٦,١٧	٤٢
صناعات	١,٥	١,٧	١,٥	٢,٤	٢,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي عن موقع البنك المركزي العراقي (تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٥/٦)

من الجدول رقم(٨) تتضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٦– ٢٠١٠)، ويلاحظ تراجع مساهمة القطاع الزراعي من ٥,٨ عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٤٥ عام ٢٠٠٨، ويعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل منها سوء الأحوال الجوية، والمتمثل بانخفاض معدلات سقوط الأمطار، وهبوب العواصف الترابية التي ألحقت الضرر بالمحاصيل، وانخفاض الاستثمار في هذا القطاع، كما شهد هذا القطاع ارتفاعاً في مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي من ٤,٤ عام ٢٠٠٩ إلى ٥% عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك إلى التحسن النسبي في أداء هذا القطاع نتيجة التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة– الشعير– الرز) إلى جانب الدور الكبير للمبادرة الزراعية، التي ساهمت في تقديم القروض للمزارعين وبالتالي رفع مستوى إنتاج هذا القطاع.

أما فيما يخص قطاع النفط فإنه يعتبر من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج الإجمالي المحلي، حيث إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي، ويعتمد بشكل أساسي على النفط، ولقد بلغت مساهمة القطاع النفطي٥٦,١٧% عام ٢٠٠٩، و٤٢% عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار برميل النفط، وزيادة إنتاج كمية النفط الخام، وفيما يخص مساهمة القطاع الصناعي فيعود الانخفاض والتدهور في مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي التي بلغت ١,٦٨% عام ٢٠٠٧ إلى تدهور الوضع الأمني، وما تعرضت له القاعدة الصناعية من تخريب.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية في العراق بعد الحصار والاحتلال:

أولاً: خصخصة الاقتصاد العراقي:

إن الدعوة للخصخصة يروج لها من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية المتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تقدم الوصفات الجاهزة لعمليات الإصلاح الاقتصادي للدول النامية، وتقدم هذه الوصفات على أساس تحرير الاقتصاد، وتخفيض سعر صرف العملات، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتقليص مستوى الإنفاق العام، وإلغاء الدعم بأنواعه كافة، والعمل على تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وبيع مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وفعلاً تم إخضاع العراق لبرنامج الصندوق (المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع) بشرط تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق إلى اقتصاد السوق، بما في ذلك الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي، وإعادة هيكلية مؤسسات القطاع العام وأكد البرنامج ضرورة تحقيق التقدم في هذا المجال خلال عام ٢٠٠٥.[١]

وتحولت السوق العراقية من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي حر ومنفتح، يسمح بالاستثمار الأجنبي في مجال المصارف الأجنبية وقطاع النفط والغاز وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق.

١ – تشريع خصخصة المشاريع الاستراتيجية في العراق

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، والتنمية الخصخصة بأنها (جزء من عمليات الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة، والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية).[٢] فالخصخصة إذاً هي عملية نقل ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحرير النشاط الاقتصادي من القيود والأنظمة المتعددة والمتشابكة، وسيطرة عوامل قوى السوق بصورة شبه كلية، وهي تعني في النهاية تخفيف حجم دور الدولة الاقتصادي وانحساره في الإدارة والتوجيه والرقابة.[٣]

---

(١) – جوستين اسكندر، ورقة مقدمة لمؤتمر الإتحاد العام للموظفين العاملين في مجال النفط العراقي، البصرة ٢٠٠٥

(2) - Unctad." Comparative expeience5 with privatization. Policy---insights and lessons learned. united nations – new York and Geneva 1995. p.s.

(٣) – الياس سابا، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظمها مركز الدراسات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد العربي، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦٣.

أو (تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً أو شراءً فيما يتبع للدولة، أو تنهض به، أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة.[1] فالخصخصة هي تدبير ضروري في بعض الأحيان، لانتشال المرافق العامة للدولة من دائرة الفشل والشلل، وهي إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة، وهي تجسيدٌ لجانب ديناميكي محدد الأهداف في إطار التوجه الاقتصادي لدولة كالعراق، تعيش فترة انتقالية، ومخاضاً سياسياً، واجتماعياً في ظل الاحتلال، إضافة إلى الآثار الاقتصادية المتردية التي خلفها. إن التسرع في عمليات الخصخصة تؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما يتطلب نجاح الخصخصة إطاراً قانونياً يضع القواعد، والتشريعات لضمان الشفافية واحترام المصلحة العامة للجميع.

دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خصخصة الإنتاج والتنقيب عن النفط في العراق، وحجتها في ذلك أنها تجذب الكثير من الشركات التي سوف تتنافس للحصول على عقود التنقيب، والإنتاج، وسوف تسمح للعراق بالحصول على أفضل العروض من تلك الشركات، حيث أن المنافسة هي الآلية المثلى لتحقيق أي تقدم اقتصادي، وتخصيص حق استغلال تلك الاحتياطات الهائلة لمن يملك رأس المال الكافي لإعادة تأهيل حقول النفط، وإنتاج الإمدادات المتوقعة إلا أنّ من شأن ذلك تغليب مصلحة الشركات الأمريكية الكبرى على الاعتبارات الأخرى، والمساس بالملكية الجماعية لهذه السلعة العامة ذات الطبيعة الاستراتيجية، وكانت أولى الاشتراطات التي فرضها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون العراقية في نادي باريس التي بموجبها تم خفض ديون العراق الخارجية إلى ٤٢ مليار دولار،[2] و إسراع الحكومة العراقية برفع الدعم عن المنتجات، والمشتقات النفطية، وهو ما تجاوبت معه وزارة النفط العراقية برفعها مقترحاً إلى مجلس الوزراء يتضمن السماح بتخصيص السوق النفطية، والسماح للشركات الخاصة بالدخول في مجالات بناء مصارف جديدة، والعمل في توزيع المشتقات النفطية مع رفع أسعارها بما يقارب الثلثين، واتباع سياسة الدعم الترشيدي عبر توزيع بطاقات للحصول على المشتقات النفطية بأسعار مخفضة إلى بعض فئات المجتمع، ليتم التحول بعد ذلك إلى التحرير الكامل للأسعار وصولاً إلى الأسعار العالمية في فترة تتراوح بين ١،٥ سنة إلى سنتين.[3] حيث أصدرت الحكومة العراقية قانون الاستثمار الجديد في العراق رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦، وجاء ضمن أهداف هذا القانون تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية ونص هذا القانون على تشكيل (الهيئة الوطنية للاستثمار)، وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية،

---

(١) – مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٧.

(٢) – أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في أعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤، ٢٠٠٦، ص٧٢.

(٣) – عصام الحلي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، برنامج لمستقبل العراقي بعد الاحتلال، مرجع سابق، ص١٥٣.

ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها، ومراقبة تطبيق هذه الضوابط، والتعليمات في مجال الاستثمار، وتختص بها المشاريع الإستراتجية ذات الطابع الاتحادي، وألغى هذا القانون أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار العربي الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢.[١]

وقد صدرت استناداً لهذا القانون عدة أنظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذه، منها إصدار نظام الاستثمار رقم (٢)لسنة ٢٠٠٩، والنظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩، واتخذت الحكومة العراقية إجراءات تتعلق بإصلاحات أساسية في الأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى لتسهيل المعاملات التجارية وعمليات الاستثمار، ومنها نظام التسوية الإجمالي وبيت المقاصة الأوتوماتيكية للنظام المصرفي، وإصدار بطاقات الائتمان المصرفي من قبل المصرف التجاري العراقي ووضع أجهزة الصراف الآلي في المصارف لأول مرة في العراق .

٢– نتائج تطبيق عملية الخصخصة في العراق:

إن تطبيق سياسية الخصخصة في العراق يتوقع أن تترك نتائج سلبية، وأخرى إيجابية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ومن أهم هذه النتائج:

أ – نتائج الخصخصة على الاستثمار:

تعد برامج الخصخصة محركاً أساسياً لجذب، وتشجيع الاستمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، فهي وسيلة فاعلة في تحريك المدخرات المحلية،وذلك عن طريق بيع أصول المشروعات العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، كما تقوم عملية الخصخصة بفتح آفاق رحبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان هذا الاستثمار مملوكاً بالكامل للأجنبي، أو مشتركاً مع المستثمر المحلي، إذ تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وفي ظل الأوضاع الحالية يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إدخال التكنولوجيا المتطورة إلى العراق، وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة، واكتساب الخبرة، والكفاءة، ولكن مسألة استقطاب هذا النوع من الاستثمارات إلى داخل العراق يتطلب توافر البنى والمؤسسات اللازمة، وسهولة الإجراءات التنفيذية، والمعاملات المالية، والضريبية، ووجود نظام مصرفي متطور يعمل وفق آلية السوق، وبما أن الاستثمار المحلي في العراق يعتمد على عائدات النفط، فالأمر يستدعي خطة ناجحة لإعادة تأهيل البنية الأساسية لقطاع النفط، ورفع قدرته الإنتاجية، ولذلك يمكن القول: إن مستقبل الاقتصاد العراقي يرتبط إلى حد كبير بحجم الاستثمارات التي ستنفذ، ويظهر الجدول رقم (١٠) توزيع الاستثمارات المتوقعة لخطة التنمية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ .

---

١ – جمهورية العراق رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

جدول رقم (٩)

توزيع الاستثمارات المتوقعة لخطة التنمية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) م بحسب أبواب الخطة

القطاع الزراعي	%٩
القطاع الصناعي	%٣٠
النفط	%١٥
الكهرباء	%١٠
الصناعات التحويلية	%٥
قطاعات النقل والمواصلات	%٩
المباني والخدمات	%١٧
قطاع التربية	%٥

المصدر: جمهورية العراق – وزارة التخطيط – خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ ص١٦

وتحاول الحكومة اللجوء إلى القطاع الخاص عبر عملية الخصخصة كمصدر لتحويل العجز من خلال الإيرادات المتأتية من عمليات البيع، وإن قيام الحكومة العراقية بترك الأنشطة غير الاستراتيجية إلى القطاع الخاص لإدارتها أسهم في تناقص الإنفاق العام فيها بخاصة في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية.

ب – نتائج الخصخصة على الأسعار:

أدت عملية الخصخصة إلى تخفيض أسعار السلع، والخدمات للمستهلكين، وذلك بسبب المنافسة بين الشركات الخاصة التي تعمل في مجال السلع والخدمات، إضافةً إلى عوامل أخرى مثل حجم الإنتاج والسعي نحو تخفيض تكاليف الإنتاج، والارتقاء بمستوى الإنتاجية، علاوة على مدى وجود عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع المتماثلة، ووجود التشريعات التي تمنع الاحتكار، وتشجيع المنافسة الكاملة في الأسواق، كذلك الحال فيما يتعلق بأسعار الخدمات كلما زادت الشركات المتنافسة انعكس ذلك على مستوى الخدمات مثل الاتصالات والنقل والمواصلات، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الرسوم المفروضة عليها.[1]

ج – نتائج الخصخصة على البطالة: تعد مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عملية الخصخصة بتهديد عمال القطاع العام بالاستغناء عن خدماتهم في ظل غياب القوانين التي تحمي العمال، مما يؤدي إلى عواقب سياسية وداخلية، وقد انتهج العراق في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي سياسة التوظيف في القطاع العام، والتوسع في إيجاد فرص عمل، وأخذت الدولة تسيطر على سوق العمل نتيجة لعمليات التأمين، والتوسع في الإنفاق الحكومي، كذلك احتكار القطاع

(١) – النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ الصادرة عن البنك المركزي العراقي عن موقع http//www.cbi.iq تم تصفحه في ٢٠٠٣/٧/٧

الحكومي للمهارات عن طريق قرارات التوزيع المركزي للخريجين، لذا كان استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة ضئيل في تلك المدة، ولكن في عام ١٩٨٨ تغير هذا الاتجاه نتيجة التوجه الجديد المتمثل في فسح المجال أمام القطاع الخاص، وتباطؤ في القطاع الحكومي وإجازات الاستيراد، فبدأ التحول لمجالات إنتاجية كثيفة العمل، كذلك ازداد نشاط البناء، وإجازات الاستيراد، والمقاولات الذي يسيطر عليها القطاع الخاص بشكل كبير لسد حاجات السكن، فتوسع التشغيل لمعدل سنوي قدره ٣% سنوياً خلال المدة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ، وقد كان القطاع الخاص سائراً بملكية دور السكنية، والأنشطة الإنتاجية في القطاع الزراعي والصيد والغابات، وكذلك البناء والتشييد والنقل والمواصلات وتجارة الجملة، والمفرق بنسبة ٩٠ – ٩٥% في حين بقي القطاع العام يسيطر على قطاع النفط والماء والكهرباء بنسبة ١٠٠%،وأنظمة الصيرفة، والتأمين ضمن الأنشطة التوزيعية.

وتباين أرقام البطالة في العراق، فقد أشارت نتائج مسح أجرتها وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إلى أن معدل البطالة في العراق بلغ (17.5%) عام ٢٠٠٦،ويرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة في المجتمعات تهدد الاستقرار الاقتصادي، والسلام الاجتماعي، ولذلك فإن برنامج الخصخصة إذا لم يحدد بقوانين وأنظمة تنص على حماية العمال، والموظفين فإنه سيؤدي إلى نتائج سلبية بدلاً من الثمار الإيجابية المتوخاة من الدور التاريخي للاقتصاد النفطي العراقي.[١]

ثانياً: التحولات في المجال النفطي العراقي

تعمقت المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، منذ بداية الخمسينيات من القرن المنصرم لتبلغ درجة المأزق بعد الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية العامة لمختلف الدول المنتجة، ليبدأ العراق بتنفيذ عدد من برامج الإعمار الاستثمارية الحكومية الواسعة، وتطور الوعي السياسي، والاجتماعي في البلاد، أدى ذلك إلى جعل منطقة الخليج العربي محط صراعات دولية على خلفية المصالح النفطية، إضافة إلى الظروف الدولية التي رافقت الحرب الباردة آنذاك، والخوف من انتشار الأفكار السياسية التحررية والقومية والاشتراكية في العراق، والبلدان العربية الأخرى، كل ذلك جعل من منطقة الخليج العربي بؤرة توتر عالمية، ومحور للصراعات، والمصالح الاقتصادية الدولية، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الحكومات العراقية آنذاك سوى بعض التأثيرات المباشرة للموارد المالية النفطية[٢]، واستمرار استخدامها في إنشاء عدد من مشاريع البنية الأساسية بطيئة المردود، ولتمويل جزء من الإنفاق الحكومي الجاري حيث بدأت تتزايد الآثار السلبية

---

(١) – إسماعيل عبد حمادة، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث المؤتمر العلمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٣

(2)- http..// www.agthakafaalijajeja.com/ gabri – alsa3ji.htm تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٣/١١

لسياسة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في زيادة النشاط الاقتصادي بزيادة الإنتاج والإنتاجية، والفوائض المالية، أي زيادة الادخار المحلي للأغراض الاستثمارية من غير قطاع النفط.

ومنذ عام ١٩٧٠ ورغم تأميم الشركات النفطية الأجنبية، لم يتغير في طبيعة العوائد النفطية سوى زيادة حجمها وقيمتها، وتحسين القدرة الحكومية على إخفاء آثارها السلبية من خلال سياسات التوسع الكبيرة والسريعة في الاستيراد بوساطة القطاع العام، وتزايدت خطورة إهمال العمل باستراتيجية تنويع مصادر الدخل القومي، والاستمرار بدلاً منها بسياسة الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الاستهلاك والاستثمار والتشغيل الحكومي، وكان من المفترض بمنطق الاقتصاد والتنمية والانتفاع الأقصى من الإيرادات النفطية العامة في تمويل الاستثمارات الحكومية العراقية، وفي تعزيز البنية الاقتصادية كالطرق والسدود، والاجتماعية كالصحة والتعليم والبيئة، وتنمي الموارد الطبيعية، وحماية الثروات العامة الضرورية للبلاد إلا أن المراجعة المتفحصة لمجالات الإنفاق الحكومي، ونمط العلاقة بين الإيرادات العامة وبين التطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٢ كشفت عن الدور السلبي للسياسات الاقتصادية، والمالية والحكومية آنذاك.

1- منعكسات الحصار والحرب على الإنتاج النفطي العراقي

يعدّ العراق من الدول النفطية ذات الإنتاج المتواضع مقارنة بحجم احتياطاته النفطية، وقد شهد الإنتاج النفطي العراقي نمواً مضطرداً منذ البدء بعمليات الإنتاج عام ١٩٧٢،

جدول (١٠)

متوسط إنتاج النفط من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٦

الفترة الزمنية	متوسط انتاج النفط (مليون برميل/يومياً)
١٩٥٠ — ١٩٦٣	٠,٧١
١٩٦٤— ١٩٧٦	١,٥
١٩٧٦ — ١٩٨١	٣,٢
١٩٨٢ — ١٩٨٧	١,٣٦
١٩٨٨ — ١٩٩٠	٢,٧
١٩٩١ — ١٩٩٦	٠,٥٧
١٩٩٧— ٢٠٠٢	٢,٤
٢٠٠٣ — ٢٠٠٦	١,٥

المصدر : http://al-nnas.com/ARTICLE/SKuba/11mst2.htm

ووصل حجم الإنتاج في عام ١٩٧٩ إلى ٣.٥٦٢ مليون برميل. إن نسبة مساهمة قطاع استخراج النفط في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من ٣٢% في عام ١٩٦٨ إلى ٤٤% في عام ١٩٧٠ وإلى ٦٢% في عام ١٩٧٩ وفي السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية انخفض الإنتاج النفطي بشكل حاد وتراوح الإنتاج عموماً ما بين ١- ١.٣ مليون برميل، واستنزفت الحرب الطويلة مع إيران ثروات البلاد البشرية ومواردها المالية والاقتصادية، ومنذ السنة الأولى للحرب لم يعد ممكناً السيطرة على الخلل الاقتصادي والعجز المالي الحكومي، وإخفاء مظاهر الأزمة المتفجرة، رغم الاستعانة بالإيرادات النفطية، والاحتياطيات المالية للدولة، وبالقروض الخارجية فمع تعثر تصدير النفط في بداية الحرب طفت على السطح سريعاً مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة بانخفاض الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع الأسعار بمعدلات عالية وكان واضحاً العبء الذي سببته زيادة الإنفاق الجاري الحكومي لتأمين متطلبات الحرب، وانخفاض الاستثمارات العامة والاستيراد كما ظهر تأثير ذلك على مستويات المعيشة لغالبية المواطنين. فقد برزت الأزمة الاقتصادية علناً بعد الحرب مع إيران مباشرةً، ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استطاع العراق أن يصل إلى طاقة إنتاجية تصل إلى ما يقارب ٣.٨ مليون برميل، بيد أن الغزو العراقي للكويت، ومن ثم العدوان الذي تعرض له العراق، أضر كثيراً بالإنتاج النفطي، حيث وصل حجم الاستيراد في بعض منها إلى ١٠٠%، وعلى صعيد التسويق فإن الحظر الدولي منع العراق من تصدير نفطه، رغم أن النفط يمثل ٩٥% من صادرات العراق إلى جانب منعه استيراد قطع الغيار ومعدات الإنتاج ليبقى الحال على هذا النحو حتى صدور قرار النفط مقابل الغذاء، حيث سمح العراق بتصدير النفط بقيمة 1.6 مليار دولار، ثم جاء العدوان الأمريكي على العراق عام 2003 حيث لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من نيتها في السيطرة على النفط العراقي باستهداف المنشآت النفطية العراقية، حيث كانت وزارة النفط من المؤسسات التي سارعت قوات الاحتلال إلى السيطرة عليها وحمايتها من أعمال السلب، والنهب، والحرق في ظل الفوضى وانعدام الأمن الذي أعقب سقوط بغداد.[1]

وبادرت إلى اتخاذ خطوات عدة لضمان سيطرتها على القطاع النفطي، عبر الكثير من القرارات التي اتخذها الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر، إلى جانب منح العقود النفطية للشركات الأمريكية ومن الخطوات المتخذة بهذا الصدد محاولة التحول نحو خصخصة القطاع النفطي، ورفع أسعار المنتجات النفطية إلى أعلى حد ممكن بغية خفض أسعار النفط في السوق العالمية وتأمينه للسوق الأمريكية.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي:

الاستثمار الأجنبي المباشر يعني قيام شركات نفطية أجنبية بإنشاء مشروعات استثمارية، سواء كانت استكشافية، أو تطويرية، وبالمشاركة مع القطاع العام وفق صيغة لعقد استثماري معين.

---

١ - المرجع السابق، ص ١٢٣.

يعد النفط العراقي من أهم القطاعات الإنتاجية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام والأمريكية بشكل خاص وذلك لتمتعه بالمزايا الآتية:

أ – **الاحتياطات الضخمة:** لقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (٤٠٠) مليار دولار كما يؤكد الخبراء أن لدى العراق أكثر من (٥٢٦) بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى (١٢٥) بئراً فقط.[١]

ب – **العائدات الممتازة:** تلعب الإيرادات المقدرة للنفط العراقي، والاستثمار المتوقع في قطاع الطاقة العراقية دوراً مهماً في جذب الشركات المستثمرة إليه، ويمكن توقع العائدات الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط العراقي، وعن طريق الشركات الاستثمارية قد وصل إلى (٣,٥) مليون برميل يومياً، فيصبح الإيراد اليومي (١٧٥) مليون دولار، وهي إيرادات ليست بقليلة، ويمكن توظيفها بخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق.[٢]

ثالثاً – سياسة الأمن الغذائي:

لقد أولى العراق مسألة الأمن الغذائي الأهمية القصوى من بين بقية المسائل، لأن الحصار أدى إلى نقص كبير في كمية المواد الغذائية في الأسواق، ولاسيما أن العراق يعتمد على الاستيراد من أجل سد احتياجاته الغذائية بنسبة ٧٠%، وكانت إيراداته النفطية هي المصدر الأساسي لتغطية نفقات الاستيراد، لذلك اعتمدت الدولة نظام البطاقة التموينية التي يتم بموجبها توزيع المواد الغذائية الأساسية للمواطنين، وقد نجح هذا النظام إلى حد كبير، واستطاع أن ينقذ العراق من مجاعة مؤكدة. إضافة إلى الحصة الغذائية تم التركيز على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، والشعير، والأرز والذرة حيث التزم المنتجون بزراعة جزء من أراضيهم بالحبوب وبتسويقها إلى الدولة حصراً وبأسعار محددة.

رابعاً – سياسة الرواتب والأجور:

منحت الدولة زيادات كبيرة نسبياً على الرواتب والأجور لمعالجة آثار انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي، ولكن الزيادات كانت أقل بكثير من الانخفاض الحاصل في القوة الشرائية للدينار، مما تسبب في ترك الكثيرين من موظفي الدولة وظائفهم، وبخاصة أصحاب الكفاءات منهم الذين استطاعوا أن يحصلوا على فرصة عمل أفضل خارج أو داخل العراق.

خامساً – السياسات الاقتصادية في ظل الحصار بعد عام ١٩٩٦:

١- السياسة النقدية قبل الاحتلال من عام (١٩٩١ – ٢٠٠١):

استخدم البنك المركزي العراقي الأدوات التقليدية في هذه المرحلة والمتمثلة بسعر الفائدة وسعر الصرف، والاحتياطي القانوني حيث لجأ البنك لأتباع سياسة سعر الصرف القائمة على ربط الدينار

---

(١) – خليل حماد، الطاقة في الخليج تحديات وتهديدات، مكتبة الحرمين للإعلام الإسلامي، ومن موقع شبكة الإنترنت تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٤/٢٣ http //www.alharamain.go. uk /text/kotoba.htm،

(2)- http،// www.un.org/depts/oip/

بالدولار وهذه السياسة ساهمت بشكل كبير في انخفاض قيمة العملة العراقية في فترة ما قبل الاحتلال وذلك بسبب لجوء العراقيين إلى تحويل ما بحوزتهم من عملة عراقية إلى الدولار نتيجة ظروف الحصار، والعقوبات التي ولدت الخوف والهلع وهذا بالطبع أدى إلى انخفاض قيمة العملة العراقية حيث وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى ١٨٩٦ دينار في عام ٢٠٠٣ بعدما كان ٤٥٨ في عام ١٩٩٤[١]

أما بالنسبة لسعر الفائدة، فلم يتمتع المصرف المركزي العراقي بالمرونة الكافية، فقام المصرف بتثبيت سعر الفائدة منذ عام ١٩٩٥-١٩٩٨[٢]

وهذا أثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب خفض الاستثمارات في العراق. كما أعطى البنك المركزي هامش مرونة للمصارف بنسبة ٣% على جانب الايداع والاقراض، أما فيما يخص الاحتياطي القانوني فلم يقم البنك باستخدام هذه الأداة من أجل التحكم بالسيولة، والعرض النقدي

ويرى الباحث بأن السياسة النقدية في هذه المرحلة لم تكن ناجحة حيث لم يستطع كبح جماع التضخم التي وصلت إلى مستويات قياسية ٣٣,٦

وخاصة بعد زيادة اصداراته النقدية لمواجهة ارتفاع الأسعار، كما أنه لم يستطع المحافظة على سعر الصرف، والحد من تدهور قيمة العملة العراقية، حيث وصل معدل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار إلى ١٨٩٦ عام ٢٠٠٣

٢ – لمحة عن العرض النقدي قبل الاحتلال الأمريكي للعراق (١٩٩١ – ٢٠٠١)

بلغ عرض النقد في عام ١٩٩١ (٢٤٦٧٠) مليون دينار عراقي، وكانت نسبة العملة في عرض النقد ٨٨,٧ ثم ازداد في عام ١٩٩٢ (٤٣٩,٩)مليون دينار، واستمر عرض النقد بمفهومة الضيق بالارتفاع حتى بلغ عام ٢٠٠١ (٢١٥٩٠٨٩)مليون دينار عراقي، وكانت نسبة عرض النقد ٨٢,٦ ، وإن هذه الزيادة التي شهدها عرض النقد أدت إلى زيادة في حالة التضخم الاقتصادي، فوصل التضخم إلى ٢٤% في عام ٢٠٠١ [٣] ، وهي نسبة عالية وهذا المستوى من التضخم ناجم عن زيادة الكتلة النقدية المطروحة في الأسواق على الناتج المحلي الإجمالي [٤]، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ (٢١٣١٣)مليون دينار، بينما كان العرض النقدي (٢٤٦٧٠)مليون دينار[٥] ، أن زيادة الكتلة النقدية عن الناتج المحلي سببه تغطية السوق عن طريق الزيادة في إصدار العملة، وطرح أوراق نقدية بكمية كبيرة، ووصل الاقتصاد العراقي إلى أدنى مستوياته في كانون الأول من عام ١٩٩٥، حيث تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي ال٣٠٠٠ دينار عراقي، وبما أن معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف هذا، فقد أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود ال٣٠٠٠ دينار يعادل دولاراً أمريكياً

---

(١) البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣

(٢) مرجع سابق.

(٣) مرجع سابق.

(٤) د. نبيل علي، السياسة النقدية، محاضرات ألقيت في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق ٢٠١١

(٥) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – النشرة الاحصائية لعام ٢٠٠٣

واحداً، فأجبر هذا الوضع الحكومة العراقية على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء.[1] ومع استمرارية الحصار، قامت الحكومة العراقية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذه الحالة، منها خفض الإنفاق الحكومي، و عدم منح أية زيادات في الرواتب والأجور، والتوقف عن إصدار أوراق نقدية إضافية، وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم، وإلغاء الإعفاءات، وإعادة النظر في الدعم وإيقاف المساعدات، وقد حققت هذه الإجراءات بعض النتائج الإيجابية، ولكن أدت إلى حدوث التضخم، وأحدثت نوعاً من التوازن في موازنة الدولة، إلا أنّ الاقتصاد استمرّ في حالة الركود بسبب المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى التي اعتمدت لسحب السيولة بسبب حالات التضخم، وزيادة إيرادات الدولة. لقد استمرت السياسات الاقتصادية في العراق على حالها، حتى جاء الاحتلال الأمريكي وأقدم على فرض سياسيات اقتصادية جديدة تتماشى مع مطامعه، نص عليها في الدستور العراقي الجديد.

سادساً – السياسات الاقتصادية في العراق في ظل الدستور العراقي الجديد لعام٢٠٠٥:

١- السياسة الاقتصادية في ظل الدستور العراقي الجديد :

إنّ توجيهات الحكومة العراقية الجديدة في المجال الاقتصادي تعكس طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، وبما أنّ الاقتصاد هو من بين أهم مفاصل الحياة، بل هو جوهرها وهو الذي يهتم بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والرفاهية المعاشية للمواطنين، فقد نص الدستور الجديد " الذي صدر في ظل الاحتلال " على السياسة الاقتصادية للدولة العراقية الجديدة، وبهدف الإلمام بتفصيل التغيير الذي حصل في السياسة الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال لا بدّ هنا من إجراء مقارنة بين دستور العراق الجديد، ودستور عام ١٩٦٨ المؤقت، وذلك فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي وردت في الدستورين وذات المساس المباشر بتنظيم القضايا الاقتصادية المستقبلية كما يأتي:

أ – تشير المادة ١٠٩ ثانياً من الدستور الجديد، إلى الاعتماد على أحدث تقنيات ومبادئ السوق، أما الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ فتشير المادة ١٢ من الباب الثاني منه " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الاشتراكية ".

ب – المادة ١٠٨ من الدستور الجديد تشير إلى أن النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، أمّا دستور ١٩٦٨ فتشير المادة ١٤ من الباب الثاني منه إلى أن " الثروات الطبيعية ملك الدولة ".

ج – تشير المادتان ٢٥ – ٢٦ من الدستور الجديد إلى أنّ الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص

---

(١) - برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالأمم المتحدة عن الموقع،
http//www.un.org dpts/oip تم تصفح الموقع ٢٠١٣/٤/١٠

وتنميته، وتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة، وتنظيم ذلك بقانون، أما الدستور السابق فتنص المادة ١٥ من الباب الثاني منه: "يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي على ألّا يتعارض استخدامه مع الخير العام للشعب".

د — تنص المادة ٢٣ أولاً من الدستور الجديد على أن الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها، واستغلالها، والتصرف بها أمّا الدستور السابق فينص في المادة ١٧ من الباب الثاني على أن " الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية".

هـ— تنص المادة ٣٤ رابعاً "من الدستور الجديد على أن التعليم الخاص، والأهلي مكفول، وينظم بقانون، كذلك تنص المادة ٣١ ثانياً (للأفراد والهيئات وإنشاء المستشفيات والمستوصفات أو دور العلاج الخاصة) أمّا دستور ١٩٦٨ فينص في المادة ٣٥ من الباب الثاني منه على (أنّ التعليم حق للعراقيين جميعاً، فكُلِفت الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية)، كذلك تضيف المادة ٣٧ من ذات الباب أن الرعاية الصحية حق تكفله الدولة بإنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية.

إن التحليل الدقيق للقضايا الاقتصادية الواردة في الدستورين المؤقت، والدائم، والقراءة للتناقضات الواردة فيهما بين فترتي ما قبل الاحتلال وما بعده، توضح الرؤية شمولية للصورة التي سيسير عليها الاقتصاد العراقي المستقبلي، والتي يمكن إجمالها بخمس نقاط رئيسية: [1]

أ — الانتقال بالنظام الاقتصادي العراقي من الاشتراكية إلى الرأسمالية، بالتحرك نحو اقتصاديات السوق الرأسمالي الحر المنضبط ذاتياً عن طريق آليات العرض والطلب، مقابل تقليل دور الدولة في التدخل الاقتصادي.

ب — تحول ملكية الثروات الطبيعية الرئيسية (النفط والغاز) من ملكية الدولة إلى ملكية الشعب، أي التحول من نظام اقتصادي شمولي إلى نظام اقتصادي اتحادي يقترب من الأنظمة الفردية.

ج — استثمار الموارد الاقتصادية العراقية وفق أسس السوق، لقد عالج الدستور الجديد قضية الاستثمار بطريقة مغايرة لدستور ١٩٦٨، حيث أشار الدستور الجديد إلى أن الدولة (تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته وهذا يعني أن الدولة لن تقوم بعملية الاستثمار بشكل مباشر، بل إنّ هذه المهمة ستكون مكفولة للقطاع الخاص بحيث سيكون دور الدولة هو دور داعم للاستثمار الذي سيتم من خلال القطاع الخاص.

د — السماح بالاستثمار المحلي والأجنبي في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها (النفط والغاز)

---

(١) – ميثم لعيبي* تم تصفح الموقع ١٧/٥/٢٠١٣ http://www.aswaq-aliraq.com/inp/view.asp?ID=٧٨

و – إعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في عملية الإصلاح الاقتصادي حيث أكد الدستور الجديد على أهمية القطاع الخاص في القيام بإصلاح الاقتصاد العراقي المتردي، فأصبح التعليم الخاص والأهلي مكفول، وينظم بقانون، وكذلك سمح للأفراد والهيئات في مجال الصحة بإنشاء المستشفيات، والمستوصفات، ودور العلاج الخاصة، وشمل ذلك المجالات الأخرى كافة، فهو بذلك أتاح الفرصة للقطاع الخاص للعمل في كل الميادين الاقتصادية دون استثناء حتى في القضايا الاقتصادية الاستراتيجية، استناداً للمخطط الأمريكي في العراق، والذي صرح به الحاكم المدني " بريمر" في ٢٢ حزيران ٢٠٠٣ في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا حيث قال: إن " هدفنا الاستراتيجي في العراق في الشهور القادمة هو تحريك سياسات تؤدي إلى نقل الأشخاص، والموارد من المؤسسات الحكومية إلى المؤسسات الخاصة الأكثر إنتاجية "،ونجد أن التحولات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال كانت تصب كلها في خدمة الاحتلال، حيث فتحت الخصخصة الأبواب أمام الشركات الأمريكية الكبرى من أجل التنقيب، والاستثمار، وامتلاك الأصول العامة، مما يحرم الاقتصاد العراقي من العوائد النفطية.

٢- السياسة النقدية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

لجأ البنك المركزي في فترة ما بعد الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ – ٢٠١١ إلى استخدام أدواته المباشرة التقليدية، والمتمثلة بـ(سعر الفائدة، سعر الصرف، الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى إتباعه عمليات السوق المفتوحة كأداة رئيسية من أجل المحافظة على قيمة العملة، والحد من تدهورها

أ. سعر الفائدة:

قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة من ٦% عام ٢٠٠٤ إلى ١٦,٧٥% عام ٢٠٠٨[١] ، وكان الغرض من ذلك التحكم بالسيولة، وبالفعل أدى هذا الأجراء إلى انخفاض نسب السيولة من ١٦,٧ عام ٢٠٠٤ إلى ١٦ عام ٢٠٠٨، وهذا بدوره أدى إلى تراجع معدلات التضخم، حيث كان الهدف الرئيسي هو كبح جماح التضخم الذي وصل إلى مستويات قياسية في فترة ما قبل الاحتلال، حيث بلغ ٣٣,٦ عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٥,٨ عام ٢٠١١[٢]

ب. سياسة سعر الصرف:

لم تتغير سياسة المصرف المركزي العراقي تجاه سعر الصرف، فقد واصل ربط سعر الصرف بالدولار، ولكنه لجأ إلى الدفاع عن سعر الصرف، بغرض المحافظة على قيمة العملة، والحد من تدهورها عبر أتباع سياسة عمليات السوق المفتوحة من خلال إقامة، وإدارة مزادات حوالات الخزينة، وحوالات سندات البنك المركزي، حيث أدار مزاد العملة الأجنبية من خلال ارتفاع

(١) – النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١١ عن موقع البنك المركزي.

(٢) – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (٢٠٠٣- ٢٠١١).

مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية من وزارة المالية من (١٤,٨٥٤)مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى (٥١)مليون دولار عام ٢٠١١[١]، فاستطاع من خلال ذلك المحافظة على سعر الصرف الذي حافظ على معدلاته، فبلغ ١١٧٠ عام ٢٠٠٩، واستمر بالمحافظة عليه حتى عام ٢٠١١، وبالنسبة للاحتياطي القانوني، فقد خفض المصرف المركزي الاحتياطي على الودائع الحكومية مرتين من ٢٥% إلى ٢٠% إلى ١٥% في عام ٢٠١١.

٣- لمحة عن العرض النقدي في فترة ما بعد الاحتلال :

شهد العرض النقدي ارتفاعاً في معدل التوسع النقدي (٥,٧٧٣,٦٠١)مليون دينار لتبلغ نسبة عرض النقد ٨٠% مقابل ارتفاع في عام ٢٠٠٤ بلغ فيه الارتفاع النقدي (١٠,١٤٨,٦٢٦)، وتشكل نسبة العملة ٧١% ، أن هذا الانخفاض في نسبة العملة من العرض النقدي يعود سببه إلى رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي، وواصل ارتفاعه ليبلغ (٢٨,١٨٩,٩٣٤)مليون دينار[٢] ، وهذا الارتفاع سببه غلاء الاسعار عالمياً. ولأسباب موسمية مما اضطر البنك إلى زيادة العملة المصدرة، واصل العرض النقدي ارتفاعه طيلة الفترة المدروسة، والذي واكبه نوعاً ما ارتفاعاً في الناتج المحلي، ويعود السبب إلى زيادة الصادرات النفطية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً علماً بأن القطاع النفطي هو أهم مكونات الناتج المحلي. ويرى الباحث بأن التدخل بعمليات السوق المفتوحة من قبل المصرف المركزي العراقي في فترة بعد الاحتلال كانت الأكثر جدوى لبلد مثل العراق له ظروفه الاقتصادية، والأمنية الخاصة بعد أن استطاع المحافظة على سعر الصرف، وكبح جماح التضخم من خلال حسن أداء السياسة النقدية، والاستخدام الجيد لهذه الأدوات.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق

منذ عام ١٩٩١ والاقتصاد العراقي يعاني من تأثير الخطوات المتتابعة المتخذة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمة هذه الخطوات (الحصار الاقتصادي)، ثم الاحتلال العسكري له في عام ٢٠٠٣، ولعل رسالة (بيكر – وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية) الموجهة إليه في عام ١٩٩١ توضح الهدف الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق والمتمثل في إعادته إلى مرحلة ما قبل الصناعة، لقد ساهم الاحتلال في انهيار الوضع الأمني والعسكري والاقتصادي، وظهور المليشيات المسلحة، وتعطل النشاط الاقتصادي، وتراجعت القدرات الاقتصادية فمنذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وحتى الآن فقد ((هويته الاقتصادية)) فبعد أن كان اقتصاداً مركزياً مع وجود

---

(١) – البنك المركزي العراقي (نشرة ٢٠١١) مرجع سابق.

(٢) – مرجع سابق.

مساحة للقطاع الخاص، جرى تحويل اقتصاده إلى اقتصاد يعتمد على آلية السوق، إلا أنه عملياً لم يكن اقتصاداً مركزياً أو اقتصاداً حراً يعتمد على آلية السوق، ولما كان الاقتصاد العراقي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط في تكوين ناتجه ودخله القومي، خضع هذا القطاع بالكامل للملكية وإدارة الدولة العراقية ليتغير ذلك بعد فتح باب الاستثمارات الأجنبية على مصراعيه في قطاع الصناعات الإستخراجية بأنواعها كافةً وفي مقدمتها (النفط)، إنّ من أهم الآثار الاقتصادية للاحتلال تتمثل في تعطيل معظم القدرات الاقتصادية المتاحة، وتواصل الإخفاقات التنموية في المجالات كافة، وفي ظل غياب الاستراتيجية الاقتصادية وغياب العلاقة الواجبة بين القطاع العام والخاص فضلاً عن استشراء الفساد المالي والإداري، ويمكن ملاحظة تلك الآثار الاقتصادية من خلال ما يأتي:

1- **التبعية الاقتصادية:** ليس هناك معنى للاستقلال السياسي دون إنجاز الاستقلال الاقتصادي، ولقد فقد العراق استقلاله السياسي، واستقلاله الاقتصادي عندما دخلت الجيوش الأجنبية أراضيه في عام 2003، وفيما يخص التبعية الاقتصادية فإن أهم شواهدها لوحظت في قطاع الصناعات الاستخراجية وأهمه النفط.

أ- **القطاع النفطي:**

قبل عام ٢٠٠٣ كانت القطاعات والصناعات الاستخراجية، وأولها القطاع النفطي تخضع للملكية وإدارة الحكومة العراقية، ثم بدأ التحول نحو إعادة ارتباط القطاع النفطي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويمكن تلخيص أهم سمات التحول التي شهدها القطاع النفطي العراقي في الجوانب الآتية: [1]

- على صعيد الإنتاج النفطي لوحظت إنفاق عشرات المليارات من الدولارات على هذا القطاع إلا أنّ الإنتاج النفطي لم يتجاوز ٢،٤ مليون برميلٍ يومياً مقارنة مع ٢،٦ في عام ٢٠٠١، و إنتاج نفط الشمال انخفض من ٦٠٠ ألف برميل إلى ٣٥٠،٠٠٠برميل يومياً.
- تزايد الفجوة بين حجم الطلب وحجم المعروض من المشتقات النفطية، إذ لم تحصل زيادة كافية في هذا المعروض بسبب عدم التوسعة الكافية في طاقة التكرير، مما دفع إلى زيادة حجم الاستيراد من المشتقات النفطية.
- توسيع نطاق الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الأمريكية في القطاع النفطي بما في ذلك إعطاء تراخيص لعدد من الشركات في حقول مكتشفة وقابلة للإنتاج بقدرات محلية عراقية.
- الهدر في الغاز المصاحب للإنتاج النفطي مما انعكس على صناعة الكهرباء، ومن ثم الاعتماد على الوقود السائل بدلاً عن النفط الخام.

---

(١) الاقتصاد العراقي تحت الاحتلال دراسة نشرت على الموقع http://www.alkhuld.co m/?page_id=١٦٢ تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٦/٥

- التفريط بالكادر النفطي، وخصوصاً في شركة النفط الوطنية التي كان لها تاريخ مشرف في الصناعة النفطية، وتمتلك من الخبرات والإمكانات التي تضاهي الشركات الأجنبية في الدول المتقدمة.
- تنامي ظاهرة السرقة والتهريب للنفط ومشتقاته إلى خارج العراق، إلى جانب فقدان سيطرة الحكومة المركزية على الاستثمار والإنتاج والتسويق لنفط الشمال، إذ اعتمدت الجهات الكردية على الشركات الأجنبية بشكل كامل، وأعطت حقوق التنقيب والإنتاج بدون شروط (تنافسية) وحتى في مناطق خارج المناطق الكردية، ولما كان النفط يمثل سلعة استراتيجية وليست اقتصادية فقط لذلك فهو موضع اهتمام بالغ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً .

وتظهر هذه الأهمية في الجوانب الآتية:[1]

- إنّ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تنص باستمرار على (أهمية ضمانة استمرار التدفقات النفطية)، لذلك لوحظ عملياً أن جميع منابع النفط العربية إما محتلة أو محمية بقواعد عسكرية أمريكية وأوروبية، إلى جانب التفاهم والتحالف السياسي مع أنظمة الشريط النفطي، وينعكس هذا المجال مباشرة على كميات الإنتاج وعلى المعروض النفطي العالمي والأسعار العالمية للنفط.
- إعادة تدوير الفوائض النفطية العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثلثيها موجه نحو إقراض الحكومة الأمريكية (تمويل الميزانية) .
- استخدام الفوائض المالية العربية في تمويل مشتريات السلاح، وتمويل عقود الشركات الأمنية والأجهزة والنظم المرتبطة بها، إلى جانب الإنفاق على التدريب وتنظيم المؤسسات الأمنية والعسكرية.
- استخدام النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ورقة ضغط وتفاوض مع شركائها التجاريين في أوروبا والهند والصين.

ب- الانفتاح الاقتصادي – هيكل التجارة الخارجية:

يظهر في الانفتاح الاقتصادي على الخارج الوجه الآخر للتبعية والذي يبينه بوضوح هيكل التجارة الخارجية (الاستيراد- والتصدير)، إنّ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يشكل ضرورة لا بدّ منها اقتصادياً لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، إلا أنّ الانفتاح يصبح مشكلة هيكلية تكرس التبعية الاقتصادية للخارج عندما يكون هناك إخلال جوهري في بنية التجارة الخارجية، والعراق يعاني من هذه المشكلة إذ لوحظ أن هيكل الاستيراد يتسم بالتنوع الشديد، يعني ذلك تواضع مساهمة الناتج المحلي وهذا يؤدي بدوره إلى اختلال الاستيراد، وهيكل الصادرات يعتمد بالدرجة الأولى على النفط إذ شكلت

(١) مرجع سابق.

الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ٩٩،٣ في عام ٢٠١٠، وهذا الحال يجعل الاقتصاد العراقي متأثراً بدرجة كبيرة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالأسعار العالمية وتأثيرها على التكاليف، والأسعار المحلية، ومحمل النشاط الاقتصادي العراقي. لقد شهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٣ تواضع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج والدخل القومي، ويظهر ذلك من تواضع مساهمة كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات المحلية، إذ لا زالت معظم الصناعات الوطنية الحكومية غير قادرة على استعادة نشاطها السابق، ومما تقدم يؤكد إحكام حلقات التبعية الاقتصادية للعراق بالمنظومة الرأسمالية العالمية ومن ثم يصعب أن يكون القرار الاقتصادي متمتعاً بالاستقلالية.

ت – تعطيل القدرات الاقتصادية:

تتمثل القدرات الاقتصادية لأي بلد في كمية ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة، والاستخدام المناسب لهذه الموارد لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين، وهذه النتائج تظهر في مستويات الإشباع من السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وهناك العديد من المؤشرات التي توضح الإخفاق الخطير الذي يعاني منه العراق منذ الاحتلال وحتى الآن، إذ تراجعت القدرات الاقتصادية إلى مستويات متدنية وأهم مؤشر لذلك يتمثل في اتساع الفجوة بين الإمكانات المتاحة اقتصادياً من جهة ومستويات الإشباع من الحاجات الأساسية للمواطنين من جهة أخرى، وللمزيد من الاستدلال عن تعطيل القدرات الاقتصادية يظهر ذلك من خلال مؤشر الإخفاق التنموي.

ث – الإخفاق التنموي:

إنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية هي عبارة عن عملية متواصلة تعتمد على استراتيجية محددة الأهداف والأدوات. ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

(استراتيجية إحلال الواردات، استراتيجية تشجيع الصادرات، استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع)، والاستراتيجية الأخيرة من أكثر الاستراتيجيات قبولاً وتطبيقاً في البلدان النامية الساعية للانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة من التقدم الاقتصادي، ولا زالت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية غائبة عن العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، رغم أن العراق شهد حالة من (الرواج المالي) بسبب تزايد العوائد المالية النفطية، إلا أنّ ذلك لم يصاحبه (الرواج الاقتصادي) ويظهر ذلك في الميزانيات السنوية منذ الاحتلال وحتى الآن تلك التي كانت ولا زالت ميزانيات (بلا أهداف) [1]

---

(١) – الاقتصاد العراقي تحت الاحتلال مرجع سابق http://www.alkhuld.co m/?page_id=١٦٢ تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٦/٥

، بل هي عبارة عن بنود إنفاق عام وبنود إيراد عام لم يخالفها النجاح حتى ضمن هذا النطاق، لقد بلغت الميزانيات السنوية للفترة من ٢٠٠٤ وإلى عام ٢٠١٢ أكثر من ١/٢ تريليون دولار وبدون تقديم الحسابات الختامية للسنوات السابقة، فكيف يمكن للمحاسبة والشفافية أن تتحقق في ظل غياب الإحصاءات الفعلية لمقدار كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والتغيرات التي طرأت عليها بخاصة أن تقديرات أسعار النفط المعتمدة حكومياً اختلفت عن الأسعار الفعلية المشار إليها .

إن أوجه الإخفاق التنموي تظهر في جوانب أساسية أهمها: تفاقم مستويات البطالة، تزايد حدة الفقر، والتضخم، وعدم استقرار سعر صرف الدينار رغم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي والتي بلغت أعلى مستوياتها (٦٠) مليار دولار. إلى جانب تزايد الفجوة بين الدخول والثروات، وهدر ونهب المال العام، ويعكس ذلك تواضع كفاءة الإدارة الاقتصادية للموارد، خصوصاً فيما يتعلق بتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي، ومن ثم تراجع معدلات نمو هذا الناتج، وينطبق ذلك على القطاعات الخدمية الأساسية منها، وعدم كفايتها من حيث الكم والنوع في مواجهة الطلب عليها (الكهرباء – المياه والصرف الصحي، المواصلات والتعليم، الصحة ،القطاع المالي والمصرفي).فعلى سبيل المثال لوحظ أن القطاع المالي والمصرفي لا يزال متخلفاً من حيث بنيته وطبيعة وأساليب نشاطه، ورغم التحول الاقتصادي من المركزي إلى الاقتصاد الحر، فإن ٩٠% من المصارف مملوكة للدولة و ١٠% للقطاع الخاص، وهي عبارة عن مصارف أهلية برؤوس أموال عائلية متواضعة وبنشاط محدود، وفي مثل هذه الحال يفقد البنك المركزي فاعليته من حيث استخدام أدواته الرقابية النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، كما يمكن التعبير المختصر عن الإخفاق التنموي وعن تعطيل القدرات الاقتصادية من المؤشرات الآتية:[1]

- تشكل نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ٩٩،٣%
- هناك (٧) مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر.
- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي لا تتعدى ٣،٥ %.
- مساهمة القطاع الصناعي / التحويلي لا تتعدى ١،٥ %.
- تقدير مستوى البطالة ب ٥٠ % من إجمالي قوة العمل.
- مستوى الفقر يزيد عن ٣٢ % .
- مقدار ما تم إنفاقه على قطاع الكهرباء منذ الاحتلال ٢٧ مليار دولار ومقدار ما تنتجه ٥٦٠٠ ميغاواط مقابل ٧٠٠٠ ميغاواط في وقت الحصار (١٩٩٠).
- بحسب إحصاءات وزارة العمل العراقية إن العراق يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأيتام (٤ ملايين يتيم).

---

(١) – مرجع سابق.

- حسب بيانات المفوضية للاجئين للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ فإن العراق يحتل المرتبة الأولى عالمياً.
- بحسب بيانات منظمة الشفافية العالمية احتلّ العراق المرتبة الثالثة بعد الصومال وأفغانستان من حيث مرتبة الفساد المالي و الإداري.

ج- الفساد الإداري والمالي والسياسي:

لم يشهد العراق منذ تأسيس دولته الحديثة منذ ١٩٢٠ وحتى عام ٢٠٠٣حالة شاملة من الفساد السياسي والمالي والإداري، وبحسب الإحصاءات الدولية (منظمة الثقافة العالمية) احتل العراق المرتبة الثالثة بعد الصومال وأفغانستان من حيث درجة الفساد، ولم يقتصر الفساد على نهب، وهدر وسرقة الأموال والثروات الوطنية وتفشي مظاهر الفساد الإداري، بل تعدى ذلك ليصبح محمياً بقوة القانون، ومثال ذلك قانون العفو العام الذي أصدره مجلس النواب في سنة ٢٠٠٧وما ترتب عليه من إعفاء عدد من الذين اختلسوا وسرقوا المال العام من المسائلة القانونية، وهناك العشرات من مليارات الدولارات تمت سرقتها من قبل أطراف عديدة وفي مقدمتهم المسؤولون في مختلف مفاصل الدولة العراقية، إلى جانب سرقة بعض المسؤولين الأمريكان للأموال العراقية بما فيها سرقة (٢) مليار من صندوق التنمية العراقي، وفقدان (١٧) مليار دولار أثناء حكم (برمر) وغيرها من الحالات الأخرى.كما ورد سابقاً.[١]

ح- الآثار الاقتصادية لجريمة غسيل الأموال في العراق:

هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها جريمة غسيل الأموال في العراق، وهي نتيجة سرقة المصارف والبنوك وتهريب الأدوات والآلات والمعدات والمصانع والسيارات إلى خارج العراق، أو دخول مصانع مغشوشة إلى الأسواق العراقية، وهذا كله ترك آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي بالرغم من حداثة هذه الظاهرة، إلا أن تجاذب عوامل البيئة الداخلية والخارجية أدى إلى انطلاقتها بسرعة فائقة مخلفاً آثاراً اقتصادية كارثية على الاقتصاد، والتي يمكن الإشارة إليها بما يأتي: [٢]

- استنزاف رؤوس الأموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من بالمصارف وتحويلها للاستثمار في خارج العراق.
- تهريب رأس المال الثابت (الآلات والمعدات والمصانع) إلى خارج العراق وبيعه بأسعار منخفضة.
- تعطيل المشاريع الصناعية مما يفقد البلد طاقته الإنتاجية التي هي أصلاً منخفضة.
- ضعف القطاعات الخارجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار.

---

(١) – الاقتصاد العراقي تحت الاحتلال المرجع السابق نفسه.

(٢) – عبد الحليم المحجوب، الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاساتها على الأمن القومي، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧ ص ٥

- اختلال التوازن بين الادخار والاستهلاك، بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما ألزم الدولة بالتحويل الخارجي، وانعكس ذلك سلباً على المديونية الخارجية.
- عدم استقرار الأسواق النقدية والمالية، مما يضعف قيمة العملة المحلية (سعر الصرف)، والخوف من تقلباتها المستقبلية مما يعني قيام الأفراد بشراء العملات الأجنبية وادخارها في مصارف خارج العراق.
- سوء توزيع الدخل وتركزه بيد فئة قليلة وقد اثر سلباً في العدل الاجتماعي.
- إضعاف الصناعة الوطنية، نتيجة لإدخال السلع المغشوشة إلى السوق العراقية وفقاً لمبدأ ابن خلدون (السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة).

إنّ عملية غسيل الأموال في العراق أخذت طريقها في عملية الغش الصناعي والتجاري هذا ما يجعل خطرها مزدوج، الأول متمثل بالجريمة عينها، والثاني عملية الغسيل التي تمت من خلال الغش الصناعي والتجاري ودخول السلع المغشوشة إلى السوق، وبالمقابل فقد ربح المجرم مرتين الأولى أثناء وقوع الجرم، والثانية الأرباح الناجمة عن عملية الغسل من خلال السلع المغشوشة التي استوردها بأسعار زهيدة وباعها بأسعار مرتفعة.

د- تجارة وتعاطي المخدرات في العراق

المخدرات: هي مجموعة من المواد الطبيعية أو الصناعية التي تؤثر النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها: إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي أو بإبطاء نشاطه، أو بتسببها بالهلوسة. ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على تعاطي المخدرات:[1]

- العجز المالي في ميزانية الدولة نتيجة التخصيصات الكبيرة المطلوبة لمكافحة هذه الظاهرة.
- الأعباء المادية الكبيرة التي ترهق الشخص الذي يتعاطى المخدرات، والتي تفوق قدراته المادية وتلقي بظلالها على الأسرة والمجتمع .
- ضعف الإنتاج في سوق العمل، حيث يتم صرف بعض عناصر الإنتاج المتاحة للدولة وبطريقة غير مشروعة للعمل في ميدان المخدرات، مما يسبب هدراً واضحاً للموارد وخسارة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي
- الإضرار بالأمن الغذائي: نتيجة عزوف بعض المزارعين عن زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية بخاصة الغذائية منها، وذهابهم باتجاه زراعة المخدرات لما تدره عليهم من أرباح باهظة.
- تؤدي لانخفاض مستوى الدخل القومي، والعملة الوطنية نتيجة عمليات غسيل الأموال.
- تؤدي إلى نقص كبير في الإنتاجية، وانتشار البطالة، لأنّ معظم أعمار متعاطي المخدرات هم في سن العمل .

---

(١) - نواف آزرو، حروب إسرائيل في العراق، مرجع سابق، ص ١٤٢

ذ- الأطماع الإسرائيلية والاقتصادية في العراق:

قامت الخطط الإسرائيلية الاقتصادية للاستفادة من الوضع الاقتصادي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال مساهمة شركاتها في إعادة إعمار العراق معتمدة على ركائز ثلاث هي:

- الاعتماد على الدور الأمريكي في تسهيل الحصول على حصة من مشاريع الإعمار، بحيث تصبح الأولوية للشركات الإسرائيلية على غيرها من شركات المنطقة، وذلك لخبرة الشركات الإسرائيلية ومعرفتها باحتياجات أسواق المنطقة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص، إضافة إلى الخبرة التكنولوجية العالية التي تتمتع بها الشركات الإسرائيلية دون غيرها من نظيراتها العربية، وقد رافق ذلك ضغط إسرائيلي كبير على الإدارة الأمريكية لدمج الشركات الإسرائيلية في عمليات بناء العراق.(١)
- المعرفة والدراية بتفاصيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في العراق وإمكانات المساهمة الفعلية في مشاريع الإعمار، والعمل على ترخيص قيام علاقات تجارية مع العراق بعد ما كانت ممنوعة على الإسرائيليين بوصفها تجارة مع العدو.
- الدخول في مناقصات بشأن مشاريع الإعمار في العراق، ومنافسة الشركات الأخرى بما فيها الأميركية. ولم تبدِ وزارة الدفاع الأميركية أي اعتراض على مساهمة الشركات الإسرائيلية في مشاريع إعمار العراق، في ظل غياب عربي شبه تام عن مشروعات الإعمار التي اقتصرت على بعض المبادرات الفردية التي تقدمت بها شركات القطاع الخاص، وتحديداً في مجال اتصالات الهواتف النقالة وبعض مجالات البناء والتأسيس.(٢)

ويرى الباحث أن الآثار الاقتصادية للاحتلال الأمريكي انعكست وبشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال تعطيل معظم القدرات الاقتصادية العراقية، والإخفاق التنموي في كافة المجالات، فضلاً عن استشراء الفساد الإداري، إضافة إلى إعادة تدوير العائدات النفطية العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأغلبها موجه لتمويل الميزانية الأمريكية عن طريق إقراض الحكومة الأمريكية، إضافة إلى استثمار الكيان الصهيوني لهذا الاحتلال وتسهيل مساهمة شركاتها في إعادة الإعمار للعراق.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والصحية للاحتلال الأمريكي للعراق.

إضافة إلى الآثار الاقتصادية السابق دراستها رتب الغزو الأمريكي آثاراً أخرى شملت معظم نواحي حياة الشعب العراقي، وفي مقدمتها الكثير من الآثار الاجتماعية الخطيرة، التي تجلت في تدهور الأوضاع الاجتماعية على نحو شامل، وبما يميز الطبقات الاجتماعية كافة مما زاد في تعميق حدة هذه الآثار خلال فترة الحصار الدولي للعراق لفترة زادت عن العقد، إلى جانب ذلك ترتب على الغزو آثار صحية وبيئية

---

(1) http//WWW.ghafront.com/ index php? P=495 (تم تصفح الموقع في ١/ ٦/ ٢٠١٣)

(٢) - نواف آزرو، حروب إسرائيل في العراق، مرجع سابق ص ١٤٣ - ١٤٤

خطيرة، نتيجة لاستخدام قوات الاحتلال للأسلحة المحرمة دولياً بموازاة اختفاء الدولة العراقية التي كانت مسؤولة عن أفراد الشعب كافة بسياساتها التدخلية الشاملة في جميع جوانب الحياة والمجتمع، وقد تعدت هذه الآثار إلى حضارة وتراث العراق في الإطار التاريخي بهدف إخراجه وسلخه من محيطه العربي والقومي وتكريس الطائفية، وتقوية الدعوات الانفصالية بين مكوناته العرقية والدينية، وهو أمر كان لا بدّ له من سرقة الآثار العراقية، واستباحة متاحفه ودور الثقافة منه، تمهيداً لسلخ العراق عن تاريخه العريق، وإعادة كتابة التاريخ العراقي الجديد، واستناداً إلى ما سبق ستتم فيما يلي دراسة بعض الآثار الاجتماعية التي خلفها الاحتلال مستعرضين ذلك في فترة ما قبل الغزو العراقي للكويت، وما تلاها من حصار دولي أدى إلى تدهور الوضع في الداخل العراقي ومن ثم الآثار الناجمة عن الغزو الأمريكي على هذه النقاط المتعددة.

تعددت الجوانب التي ظهر فيها الآثار الاجتماعية للغزو الأمريكي للعراق، وإن كانت تصب عموماً تحت عنوان تدهور الوضع الاجتماعي، وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ الآثار الاقتصادية للاحتلال وما سبقها من حصار خانق بموازاة ضخامة الديون العراقية، وفشل برنامج النفط مقابل الغذاء، أدت إلى زيادة تدهور الوضع الاجتماعي في العراق، وهو ما تجلى في ارتفاع مستويات البطالة، والأمية، والفقر، والعنف، كما أنّ عدم الاستقرار الأمني في ظل عدم تقيد القوات الغازية بقواعد القانون الدولي الإنساني أظهرت مشكلات عدة أخرى عبرّت عن خطورة الآثار الاجتماعية للاحتلال ولعل في مقدمتها مشكلة اللاجئين العراقيين في الداخل والخارج، ولعل من المناسب في سياق دراسة الآثار الاجتماعية للاحتلال، وتأثيره على تدهور الأوضاع الاجتماعية في العراق، الحديث بشكل مقتضب عن الحياة الاجتماعية ووضع الطبقات الاجتماعية، وجهود التنمية في العراق في الفترة السابقة للاحتلال، وهو ما يشكل مدخلاً مناسباً لإبراز حقيقة الواقع الاجتماعي العراقي في ظل العدوان مع بيان أهم المؤشرات الاجتماعية التي من شأنها أن تبرز الصورة الواضحة للآثار الاجتماعية للاحتلال:

١ — الواقع الاجتماعي ومؤشرات التنمية البشرية في العراق:

استطاع العراق من خلال سنوات السبعينيات تحقيق نتائج على صعيد التنمية وباعتراف المنظمات الدولية كافة وفي مقدمتها بيانات البنك الدولي ذاته، وخطت الدولة العراقية بهذا الصدد سياسات شاملة لتحقيق أهدافها الطموحة، وصدرت الكثير من القوانين والقرارات ذات الشأن، التي ترجمت على أرض الواقع بنتائج إيجابية تجلت في انخفاض مستويات البطالة الأمية وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والرفاهية.

ومن أهم ملامح هذه النتائج المحققة في ميدان التنمية الاجتماعية والعمل بين أعوام ١٩٧٠ — ١٩٨٠ :[١]

أ- التعليم الإلزامي ومجانية التعليم بموازاة الحملة الوطنية نحو الأمية، واتساع نطاق التعليم الجامعي والمهني.

ب-التأكيد المستمر على أهمية البحث العلمي في مجالات التنمية الاجتماعية، وقد تم ذلك في ظل دعم كبير من الدولة.

ت-صدور تشريعات العمل والضمان الاجتماعي بما في ذلك صدور قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980.

ث-تراجع العمل الاجتماعي الطوعي، والتركيز على الأنشطة المؤسسية الرسمية وتطوير هياكلها الإدارية والفنية، حيث بلغ معدل نمو وحدات الرعاية الاجتماعية سنوياً 6،8%، وتطوير الخدمات الصحية كماً ونوعاً (حيث بلغ معدل نمو المستشفيات 2،2%)،[٢] وبيان خطط التنمية الاجتماعية الطموحة للحكومة العراقية. يظهر أن استمرار تحقيق نسب إيجابية عالية أصبح أمراً صعب المنال بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، بسبب ما ترتب عليه من أعباء فاضطر العراق للاستدانة من الخارج بشكل أثقل كاهل الموازنة العراقية واستدعى ترجيح الضرورات العسكرية على الضرورات الاجتماعية، حيث تراجعت مؤشرات التنمية البشرية، وصارت أمس حاجات التنمية محاولة التخفيف من احتمالات الانفجار الاجتماعي أو استيعاب بعض آثار الحرب والحد منها على نحوٍ ما، بل إنّ العمل الاجتماعي قد بدأ بالتراجع فعلاً على نحو واضح خلال عقب عام ١٩٨٠، حيث ألغيت الكثير من المؤسسات المهتمّة بجانب التنمية الاجتماعية، وكان من أبرزها المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتقلصت مظلة الضمان الاجتماعي للعمال، وتعاظمت أعداد الأسر الفقيرة والتي تعولها الأرامل وزوجات الأسرى والمفقودين، كما تعاظمت وتراكمت ديون العراق الخارجية، ولم يعد العمل الاجتماعي يجد مصادر تمويل كافية. إن هذا التراجع لا ينفي عموماً النتائج المحققة، بخاصة أنّ العراق استطاع إلى حدّ ما التكيف مع ظروف الحرب وتوظيف قواه البشرية والتدرج نحو عسكرة المجتمع العراقي، وبمعنى آخر عدم إهمال التنمية الاجتماعية وإنما وضعها في خدمة الآلة العسكرية، كما أنّ طول مدة الحرب مكنت العراق من استخدام النفط والديون الخارجية للحفاظ على مستوى معين من التنمية

---

(١) - تقرير البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا — وحدة التنمية البشرية — مذكرة سياسية عامة — العراق — الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية، سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد حزيران ٢٠٠٥ ص ٥

(٢) - مصطفى، عدنان ياسين، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والآفاق في العراق بعد الحرب- قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

عموماً.[1] وقد كان للحصار الدولي دوره في شل دور الحكومة العراقية وسلبها قدراتها على النهوض بأي سياسة طموحة في الميدان الاجتماعي.

وبعد انتهاء الحرب مع إيران كانت لدى العراق فرصة سانحة لإعادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وإعادة التركيز على الخطط الإنمائية، إلاّ أنّ هذا الخيار أعاد العراق مرة أخرى إلى نقطة الصفر وفي هذه المرة لم يكن الخيار داخلياً فقط، فالحرب على الكويت لم تنتهِ بمجرد الانسحاب من الكويت، بل عانى العراق منذ البداية من القصف الجوي والأعمال العسكرية التي طالت معظم منشآته الاقتصادية، وتجلى ذلك بتراجع برنامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة، وازدياد عدد الأطفال المشردين المنتشرين في الشوارع، وتعاظم عبء الفقر على النساء مع استمرار تآكل الدخل وقيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية وازدياد مصادر تهديد الأمن الاجتماعي، وظواهر السلوك المنحرف والرشوة والفساد الإداري، رغم أهمية البطاقة التموينية فإنها لم تسد إلا حوالي ٣٥% من حاجة العراقيين،

ولم تعد مجانية وإلزامية التعليم ومحو الأمية والضمان الصحي والاجتماعي سوى هياكل أو مسميات ضعيفة الأثر على صعيد الواقع.[2]

جدول رقم (١١)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق عام ٢٠٠٨– ٢٠١١

المؤشرات	١٩٨٠ – ١٩٩٨	المؤشرات	١٩٩٨ – ٢٠١٥
معدل النمو السنوي للأعمار(٠ – ١٤)	%٢,٤	معدل النمو السنوي للأعمار(٠ – ١٤)	%٠,٥
معدل النمو السنوي للأعمار(١٥ – ٦٤)	%٣,٥	معدل النمو السنوي للأعمار(١٥ – ٦٤)	%٢,٨
معدل النمو السكاني	%٣	معدل النمو السكاني	%٢
معدل الولادات ١٠٠٠ نسمة	٤١	معدل الولادات ١٠٠٠ نسمة	٣٢
معدل الوفيات ١٠٠٠ نسمة	٩	معدل الوفيات ١٠٠٠ نسمة	١٠

المصدر: د. حسن لطيف كاظم، حال التنمية البشرية في العراق : سجل التدهور

وتدل المؤشرات المتاحة على مدى التدهور الذي عانت منه الطبقات الاجتماعية في العراق خلال سنوات الحصار الدولي وباعتراف الأمم المتحدة ذاتها إلى درجة يمكن القول معها إن قدرة العراق على البقاء ترتقي إلى درجة المعجزة كما هو وارد في الجدول رقم (١١).

---

(١) – محمد كاظم المياحر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ومنشآته الاجتماعية والتعليمية والثقافية.

(٢) – مصطفى، عدنان ياسين، التنمية الاجتماعية في العراق – المسارات والآفاق، مرجع سابق، ص ١٣.

٢- الآثار الاجتماعية للاحتلال الأمريكي للعراق:

في ضوء هذا الواقع المخيف والمؤشرات الاجتماعية المتردية، جاء الغزو الأمريكي للعراق ليضيف المزيد من النتائج و المنعكسات السلبية، ليؤدي إلى تعميق أزمة التنمية الاجتماعية في العراق على المستويات والأصعدة كافة، وهو ما يتبين من خلال دراسة الوضع الاجتماعي خلال سنوات الغزو.

أدى الاحتلال الأمريكي إلى إفراز مجموعة من الآثار الاجتماعية بالغة الخطورة على الوضع الاجتماعي في العراق أقلها من وجهة نظر بعض الإحصاءات، تدهور مستوى المعيشة للمواطنين، حيث تحتل العراق وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠٠ المرتبة الأخيرة عربياً، ووفي المراتب الأخيرة دولياً، حيث بلغ ترتيبها ١٠١ من أصل ١١١ دولة على المستوى العالمي .

وتتجلى أهم جوانب أزمة التنمية الاجتماعية بصورة واضحة في ضرب أهم مرتكزات عملية التنمية الاجتماعية، وسلب العراق قدراته المستقبلية على خلق تنمية تعتمد على الذات بموازاة الانهيار الكامل لدور الدولة في هذا الميدان، وهو يعني أزمة مستديمة -إنّ جاز القول- والحقيقة إنّ حل هذه الأزمة لا يتعلق بمجرد عملية إعادة الإعمار، أو بتنشيط الوضع الاقتصادي والاعتماد على الثروة النفطية الموجودة، بل إنّ جوانب أزمة التنمية الاجتماعية تتشعب إلى مضامين خطيرة جداً، ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى أبرز المؤشرات الاجتماعية السلبية للاحتلال على التنمية الاجتماعية وفي مقدمته:

أ- **البطالة**: تشكل البطالة في العراق مشكلة اقتصادية واجتماعية حقيقية، حيث يزيد عدد العاطلين عن العمل عن مليون مواطن، ويشكلون ٣٠% من القوة العاملة قبل الاحتلال، غير أنّ هذا الوضع من زاوية الاستقرار يعد أكثر خطورة من غيره من المشاكل لأنّ معظم سكان البلاد من الشباب (يبلغ العمر الوسطي ١٩ سنة) وتبلغ البطالة في صفوفهم ضعفي المعدل الإجمالي، كما أن مشاركة المرأة في القوة العاملة متدنية جداً، حتى بالمقارنة مع معدلات البطالة المرتفعة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا نجد أن العراق يختلف بشكل بارز عن الآخرين وليس هذا الوضع بعيداً عن التوقعات حسب الظروف الراهنة، إضافة إلى ذلك فقد أدى قرار الحاكم المدني للعراق بول بريمر بحل الجيش العراقي، وتسريح عشرات الآلاف من العراقيين من الدولة، الذين كانوا أعضاء في حزب البعث على الرغم من أن عضوية الحزب كانت مطلباً لمعظم الوظائف في العراق،كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من ٣٠% إلى ٨٠% بعد الاحتلال، كما أن اطلاق سراح آلاف السجناء أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير،[1] وفي ذات الوقت ارتفعت نسبة العاملين في القطاعات غير الرسمية والاعمال الهامشية، حيث لا توجد أي ضمانات وظيفية، كما زادت نسبة الذين انخرطوا في الاعمال السيئةكالدعارة والتجارة غير

(1)- Michale rgadon debat lingering ön decision todissd veiragimilitarg. New york times october 21/2004 maatthew fisher –usamits errer، wetcomes Baathists ottawa citizen،april 24/2004/p A9

المشروعة.[1] إنّ الاهتمام بقضية البطالة لاينحصر بوصفها قضية غير صحية من الناحية الاقتصادية باعتبارها هدراً للعنصر البشري بعدم زجه في عملية التنمية والنشاط الاقتصادي فحسب، وإنما لهذه القضية تشعبات في الجانب الاجتماعي عبر ما تخلفه من مشاكل خطيرة، وبخاصة إذا كانت البطالة هيكلية وليست مجرد بطالة مؤقتة، وهو ما ينطبق على الحالة العراقية.[2]

بعد تدمير البنية التحتية في العراق والمنشآت والمؤسسات وحالة الاختناق الاقتصادي، التي ظهرت جلية بتوقف عشرات المصانع والمؤسسات العامة عن العمل، وبعدم امتلاك الدولة الموارد الكافية لإعادة الإعمار والتشغيل للقطاعات المتضررة، وقد استهدف برنامج النفط مقابل الغذاء في وقت لاحق بعض الأهداف الاجتماعية المحدودة للتخفيف من الآثار الإنسانية للحصار، دون التوجه إلى إعادة النشاط الاقتصادي، كما استهدف تفعيل عمل القطاعات الإنتاجية التي تستوعب بالأصل العمالة الموجودة داخل أي مجتمع، وفي ضوء تضخم نسبة البطالة المرتفعة، تم تسريح الجيش العراقي بعد الاحتلال مباشرة ليلقي نحو ١,٢ مليون شخص[3] من الأيدي العاملة في سوق العمل في ظل واقع اقتصاد غير قادر على امتصاص البطالة الموجودة أصلاً، وبأرقام إحصائية فإن الاحتلال أدى إلى تدمير وتعطيل نسبة ٦٠% من المنشآت الصناعية الموجودة، في وقت وصلت فيه نسبة البطالة إلى حدود تتراوح بين ٧٠%إلى ٨٠% بعد الاحتلال الأميركي إضافة إلى العمالة المتوقع تسريحها بعد إجراء عمليات الخصخصة والتي يقدر عددها بأكثر من ٣٥٠ ألف عامل، وهي قضايا لا تؤخذ على محمل الجد من الحكومة العراقية، أو في مخطط قوات الاحتلال، مع ضعف الاقتصاد عن استيعاب الطاقة العاملة، بخاصة بعد انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وعدم التدخل في سوق العمل.[4]

ب- التعليم: تعد قضية التعليم من القضايا الجوهرية والحساسة في أي تنمية اجتماعية لما لها من علاقة بعيدة الأمد بالتنمية السياسية والاقتصادية، وفي ظل الواقع العراقي ورغم الحروب السابقة التي خاضها العراق منذ سنوات الثمانينات، إلا أنّ واقع التعليم فيه ارتقى إلى مستويات عالية نتيجة لاهتمام الدولة بالتحصيل العلمي، وإيفاد الطلاب إلى الخارج، والعمل على إنشاء البنية التحتية اللازمة حيث إنّ نسبة الأمية تدنت إلى أقل من ٢٠% قبل حرب عام ١٩٩١، كما بلغت نسبة الاستيعاب في التعليم

---

(١) - كاظم المقدادي، **التأثيرات الصحية والبيئية على العراق المستقبل العربي**، العدد ٣٠٠، شباط ٢٠٠٤

(٢) - ثامر محمود العاني، تعقيب على بحث منشور في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً -بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص886-887

(٣) - أنطوان حداد، **الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب -التحديات والأولويات - الضرورات في العراق والمنطقة بعد الحرب -قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي**، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل والتي تضمنها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ ص١٠٦

(٤) - حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الفقر في العراق - مقاربة من منظور التنمية البشرية في العراق تحت الاحتلال -تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٨ ص٢٩٢-٢٩٣

الثانوي ٧٥%[1] قبل أن تدنى النسب والأرقام نتيجة للحصار الدولي ثم الاحتلال لاحقاً، حيث نسبة من يلتحقون بالتعليم الثانوي متدنية حيث تصل إلى ٥٦ % من طلاب التعليم الأساسي بعد الاحتلال، وتنخفض النسبة أكثر في التعليم الجامعي الذي يلتحق به نحو ١٦ % فقط، ولعل تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، وكذلك بقاء نسبة الأمية بين البالغين من السكان عند ٢٢ %، من الأسباب القوية لتراجع العراق على قائمة مؤشر التنمية البشرية العالمي[2]، وتبرز آثار الاحتلال الأمريكي على واقع التعليم على عدة مستويات منها:

– التدمير المتعمد للمؤسسات التعليمية:

عرفت المؤسسات التعليمية والتربوية من المدارس والجامعات العراقية تدنياً كبيراً في المستوى المنهجي، والتعليمي بسبب التدخلات الكثيرة والضغوطات التي تمارس عليها من قبل الجهات الحكومية والحزبية المتنفذة، حيث أضحت المدارس والجامعات مكاناً لنشر الأفكار الطائفية التي لا تمت للحقيقة أو المنهج العلمي بصلة بهدف بث التفرقة وزرع الشك بين أبناء البلد الواحد وترافق هذا التدهور مع نقص في المدارس، كما نشر مدير جامعة الامم المتحدة معهد القيادة الدولية تقريرا عام ٢٠٠٥ يشرح بأن منذ بدء الحرب سنة ٢٠٠٣، تم حرق و نهب و تدمير ٨٤% من مراكز التعليم العالي في العراق. اضافة الى ان العنف المستمر دمر العديد من المدارس العراقية و ان ربع المدارس الابتدائية العراقية بحاجة الى حملة اعادة تأهيل كبرى، فمنذ عام ٢٠٠٣ تم قصف اكثر من ٧٠٠ مدرسة ابتدائية، و تم حرق ٢٠٠ منهم ونهب اكثر من ٣,٠٠٠مدرسة ، اما نسبة المدرسين في بغداد قد هبطت بنسبة ٨٠% خلال ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨،و تم التبليغ عن ٣١,٥٩٨ حالات هجوم عنيفة ضد مؤسسات تعليمية في العراق، وفقاً لما اعلنته وزارة التعليم [3]

– استهداف الأكاديميين وهجرة الأدمغة:

أدت أعمال العنف والقتل الطائفي إلى هجرة العقول والعلماء العراقيين إلى الخارج، بموازاة استهداف الباقين في مهامهم تحت وطأة الأخطار المنتشرة، وقد ذكرت منظمة اليونسكو أن ٢٥٠٠ أستاذٍ جامعيٍ تركوا العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي، وبموازاة ذلك أوردت مصادر رسمية أن عدد الذين اغتيلوا من حملة الشهادات العليا منذ بداية الغزو ٢٠٠٣ بلغ أكثر من ٢٥٠ أستاذاً جامعياً، وليست خفية طبيعة الجهات التي تقف وراء هذه السياسة المنهجة، وهي القوات الأمريكية والموساد الإسرائيلي والميليشيات

---

(١) – تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط ١٠ أيار ٢٠٠٣ العدد ٨٩٢٩

(٢) – http://www.aa.com.tr/ar/news/147385

(٣) – http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0911/broksl_210911.htm

الطائفية، حيث قامت بملاحقة ذوي الاختصاصات العلمية، والعمل على تصفيتهم، حيث قامت بقتل ٣٣ مهندساً، و٨٠ من حملة الإجازة الجامعية[١]

– **تسرب الطلاب:** إن تسرب الطلاب العراقيين من المدارس كان بسبب تدمير قسم كبير منها، حيث تم تدمير ٤٠ معهداً وكلية و١٠ جامعات تعرض بعضها للسرقة والنهب والحرق تعيقها عوامل عدة منها الحالة الأمنية المتردية وصعوبة انتقال التلاميذ والطلاب بين بيوتهم ومؤسساتهم التعليمية وغياب عدد كبير من أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية، وبخاصة بعد حظر أعضاء حزب البعث من تولي الوظائف العامة، ومنها التعليم إضافة إلى إشغال عدد كبير من المباني التعليمية من قبل مهجرين أو من قبل مواطنين فقدوا أماكنهم، وعدم توفر الكهرباء ومياه الشرب في عدد كبير من المباني التعليمية بما يتوافق مع رغبة وسياسة المحتل الأمريكي، كل ذلك أدى إلى عزوف أكثر من ٥٠% من الطلاب عن العودة إلى مدارسهم وجامعاتهم، ليجلسوا في بيوتهم حفاظاً على حياتهم، أو ليهاجروا إلى الخارج في حين انتقل البعض الآخر إلى ميدان العمل الاستهلاكي لمساعدة العائلة في ظل الوضع الاقتصادي السيئ والبطالة التي عمت مدن العراق في ظل الاحتلال والوضع الأمني المتردي.[٢]

– **صعوبات التعليم للاجئين:** تشكل صعوبات التعليم عائقاً كبيراً أمام أطفال العائلات العراقية في مناطق النزوح ودول اللجوء المجاورة، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال العراقيين لم يتمكنوا من الالتحاق بالفصول الدراسية لأسباب متنوعة، وقد ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٥ أن ٥٥% من العائلات العراقية في لبنان وسورية لا يرسلون أطفالهم إلى المدارس، رغم أن الحكومة السورية منحت اللاجئين العراقيين حقوقاً موازية لمواطنيها، وسمحت لهم بالالتحاق بالمدارس، إلا أن الجهات المختصة وجدت أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس بلغ ٢٦١٢٤ طفلاً، أي ما يقدر بنسبة ١٣% من عدد الأطفال بين سن ١٦ إلى ١٤ عاماً، المقدر وجودهم في سورية في عام ٢٠٠٥، بينما لا تتوفر بيانات دقيقة عن النسب في الأردن، إلا أن التقديرات تشير إلى أن أعداداً كبيرة منهم غير مسجلين في المدارس، أما ضمن العراق ذاته فمن المقدر أن نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس تقل عن ٦٨%.[٣]

وتبدو مشكلة التعليم بالنسبة للاجئين في غاية الأهمية من شأنها حرمان جيل كامل من الأطفال العراقيين من التعليم، والحكم عليهم بعزلة اجتماعية واقتصادية في المستقبل، وموازاة ذلك فإن تعليم

– (1)Dr. Ismail JaliIi – PLIGHT OF IRAGE Academic Presented at the Madrid inter conference on Assassinations of Iraqi Academics OF Iraqi Academics

(٢) – أنطون حداد، الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق عد الحرب التحديات والأولويات، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨

(٣) – وليا مز– ج – أر ـأ ي – أزمة التعليم للأطفال العراقيين في العراق أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول، نشرة الهجرة القسرية، مركز الدراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، لندن، آب ٢٠٠٧، ص٤٦

الأطفال اللاجئين يفرض أعباءً كبيرة على الدول المحتضنة لهم، لعدم قدرتها على استيعابهم كلياً في ظل إمكاناتهم المحدودة بخاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار أن الميزانية المخصصة للتعليم بالكاد تغطي حاجة السكان المحليين، وينبغي تأسيس تعاون كامل بين وكالات التنمية والمساعدات الإنسانية وضرورة التعاون ضمن الوكالات ذاتها شرط وجود دعم دولي كبير وتمويل مالي من الدول المانحة. وهو ما لا يمكن القول بتوافره في أحيان عدة، مع الاعتراف بأن الدول المجاورة للعراق تبذل جهوداً جبارة لإلحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس، وهو ما اعترفت به الكثير من المنظمات الدولية معلقة على ذلك بالقول ((إن الدول المضيفة تفعل أكثر من المطلوب وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته ومساعدتها)).

ج- **الفقر**: استطاعت الحكومة العراقية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ أن توفر قدراً جيداً من التنمية الاقتصادية التي انعكست إيجاباً على مستويات الدخل الفردي للإنسان العراقي، ورغم أنّ مستويات الدخل المحققة آنذاك لا تقارن بالدول المتقدمة إلا أنّ الدور الكبير الذي لعبته الدولة في الميدان الاقتصادي بتوفير السلع الأساسية ودعمها، ومجانية التعليم، ودعم قطاعات الصحة وغيرها، وفّرت للإنسان العراقي مستوى جيداً من المعيشة، عبر عن نفسه باتساع شريحة الطبقة الوسطى العراقية، بخاصة أن نسبة كبيرة من السكان كانت تعتمد على الإنفاق الرسمي والدخل الحكومي. وبالطبع فإن تدهور المستوى المعيشي، وارتفاع مستويات الفقر ارتبط بشكل كبير بالوضع الاقتصادي، ورغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية في ظل الحرب مع إيران وفي فترة الحصار المفروض منذ حرب الخليج الثانية إلا أن الحكومة العراقية، وبمواردها المحدودة، والمتوافرة قامت عبر البطاقات التموينية بتوفير عدد كبير من السلع الاستهلاكية الضرورية لكل عائلة إلى جانب زيادة الرواتب، وهو ما كان محدود الأثر نتيجة للتضخم وانخفاض مستوى سعر صرف العملة العراقية / الدينار أمام الدولار الأمريكي، ولم يستطع برنامج النفط مقابل الغذاء تحسين الأوضاع، لأن القرارات التي أوجدته لم تستهدف ذلك بالأصل، وتدل الأرقام على تدني دخل الفرد السنوي الحقيقي من ٤٢١٩ دولار عام ١٩٧٩ إلى أقل من ١٦١ في ١٩٨٥، مع ارتفاع معدلات الفقر حتى ٨٠%،[1] إذ أن ثلثي الأسر العراقية تحصل على دخل يقارب ثلث دخليها في عام ١٩٨٨،[2] وفي ظل هذا الواقع المأساوي جاء الغزو الأمريكي ليضيف المزيد من المشاكل، والمعاناة على عاتق الإنسان العراقي، بعد تدمير معظم البنى الأساسية، وليلقي بمئات الآلاف من الأفراد إلى الشوارع دون عمل، بموازاة اختفاء دور الدولة التي كانت راعياً للمواطن في أسوء الظروف، ولعل أبرز تعبير عن هذا الوضع في العراق أنه كارثي، وإنّ حكم القانون والتعافي الاقتصادي أصبحا حلمين بعيدي المنال بالنسبة إلى الغالبية العظمى من العراقيين الذين يعانون الفقر وشح الغذاء، والماء، والبطالة، حيث

---

(١) - خليل العناني، إعمار العراق التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، تشرين الأول ٢٠٠٣، ص٨.

(٢) - علي حنوش، العراق- مشكلات الحاضر وحضارات المستقبل، دراسة تحليلية عن مستويات تلوث الطبيعة البيئة الاجتماعية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠، ص٢٠٦.

إنّ أربعة من كل عشرة عراقيين لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم (وهو المعيار الذي تعتمده الأمم المتحدة لقياس الفقر المدقع)، بينما لا يتقاضى عدد كبير من العاملين رواتبهم بانتظام، مع انعدام المعونات والتأمينات للعاطلين عن العمل.[1]

ورغم أن موارد العراق تؤهله للوصول إلى مستوى لا يقل عن نظائره في دول الخليج أو في الدول المتقدمة، فإن النموذج الاقتصادي الجديد القائم على اقتصاد السوق الحرة وفق عمليات إعادة الإعمار المزمع إجراؤها لا تخدم أهداف مكافحة الفقر من خلال تحطيم نموذج دولة الرفاه، والحدّ من تدخل الدولة، وإفساح المجال لآليات السوق والتي تتضمن انحيازاً لصالح أصحاب رؤوس الأموال، والاستثمارات الخاصة وبخاصة الأجنبية منها على حساب الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، وهو أمر أبرزته تجربة العراق الجديد في فترة ما بعد الغزو.

د- شبكات الحماية الاجتماعية: تنطوي الحماية الاجتماعية على مجموعة من الآليات المقدمة في القطاعين العام والخاص من أجل مساعدة الأشخاص والعاملين في مواجهة المخاطر الاجتماعية، والاقتصادية بشكل أفضل، فالسلع الغذائية المدعومة والمتاحة بوساطة الحصص الغذائية الشهرية التي يوزعها برنامج التوزيع العام والذي يعتمد عليه إلى حد كبير ربع سكان العراق تقريباً.

تبرز أهمية شبكة الحماية الاجتماعية للسكان من خلال هذا البرنامج الذي بدأ كردّ فعل على العقوبات التي فرضت على العراق إثر حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ويغطي أكثر من ٩٠% من مجموع سكان العراق عن طريق حوالي ٥٠ ألفاً من محلات بيع الغذاء المحلية، ومن الواضح أنه لولا وجود هذا البرنامج لكانت أوضاع الأمن الغذائي في الظروف الراهنة أسوأ بكثير، غير أنّ التكلفة المرتفعة لمتابعته، واحتمال عدم فاعليته كشبكة لحماية الفقراء هي أمور تشير إلى ضرورة إصلاحه على مراحل، بموازاة الإعانات المالية الأخرى السائدة في الاقتصاد العراقي، ويقدم العراق عن طريق القطاع العام مساعدات محدودة نقدية وعينية، ومع أنّ هذه البرامج صغيرة جداً بالمقارنة مع برنامج التوزيع العام ورواتب التقاعد فإن أهلية استخدام هذه المنافع ترتكز إلى حد كبير على معايير فئوية تستهدف الأشخاص الذين يتوقع أن يكونوا معرضين للضرر بصورةٍ مزمنةٍ، مع وجود استهداف محدود على أساس الحاجة. وليست هناك معلومات تتيح إجراء تقييم دقيق، لكن من المرجح أنّ جزءاً كبيراً من المنافع يذهب في النهاية إلى أشخاص وعائلات من الفئة الأقل فقراً أسوة ببلدان أخرى في المنطقة لديها أنظمة مماثلة فهناك تحويلات نقدية إلى حوالي ٣٠٠ ألف شخص من العسكريين المسرحين بموجب البرنامج الحكومي للتسريح وإعادة التوظيف، ويبلغ مجموعها ٣٧٥ مليار دينار عراقي، وفضلاً عن ذلك تقدم وزارة العمل والشؤون

---

(١) - عاطف قبرصي- علي قادري، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات في العراق والمنطقة بعد الحرب – قضايا إعادة الاجتماعي والاقتصادي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤ ص٢٤٩ – ٢٥٠

الاجتماعية منحة نقدية، للعاجزين عن العمل وأصحاب العائلات، وفي عام ٢٠٠٤ تمت تحويلات إلى حوالي ١١٣ ألف عائلة، في حين تشير التقديرات المتحفظة إلى أن عدد العائلات المحتاجة يفوق ٨٥٠ ألف عائلة،[1] إنّ نطاق وكفاءة آليات شبكة الحماية غير الرسمية وغير الحكومية أمر غير معلوم، لكن المحتمل أنّ الشبكات العائلية أو الفردية تشكل أكثر شبكات الحماية، وإنّ الجمعيات الخيرية والدينية تقدم مساعدة كبيرة للفئات الأكثر تعرضاً للضرر، وهناك الكثير من الأسر العراقية تعتمد على ترتيبات معينة لمواجهة المصاعب كالاعتماد على الدخل من وظائف متعددة، ففي عام ٢٠٠٣ كان لدى ٩٠% من الأسر أكثر من مصدر دخل واحد، علماً أن ٢٥% من هذه الأسر أبلغت عن ثلاثة مصادر أو أكثر لدخلها، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ كانت التقديرات الرسمية تشير إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة يفوق ٢٥٠٠ منظمة، ومن جهة أخرى فإن مستوى المساعدات الممنوحة عن طريق الزكاة والأوقاف يكفي لتبرير نوع من التنسيق الحكومي عبر دواوين الأوقاف التي تقدم أيضاً خدمات مباشرة للأسر.

هـ- **مشكلة اللاجئين والمهجرين العراقيين:** إنّ ظاهرة اللجوء ليست جديدة في حاضر العراق، فنتيجة للحروب الكثيرة التي خاضها منذ سنوات الثمانينات، وبعض ممارسات النظام العراقي السابق تجاه مواطنيه، شهد العراق في فترات مختلفة نزوحاً سكانياً نحو الدول المجاورة، إلاّ أنّ هذه الظاهرة كانت مؤقتة لظروف معينة، وبعيد انتهاء حرب الخليج الثانية، ونتيجة الحصار الدولي اضطر الكثير من المواطنين العراقيين للهرب إلى الخارج بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية، وفي مطلع عام ٢٠٠٣ كانت هناك آمال لعودة عدد كبير من المغتربين واللاجئين العراقيين إلى العراق للمساهمة في إعادة بنائه وتطويره، وبالفعل عاد ما يقرب من ٥٣٠٠ لاجئ عراقي إلى العراق عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٦ عاد ٣٥٠ لاجئ إلى العراق، وقد قدمت نسبة كبيرة منهم مع القوات الأمريكية ذاتها. ونتيجة لموجة التفاؤل التي عمت البلاد أعقاب سقوط بغداد، عاد أكثر من ٣٠٠،٠٠٠ لاجئ عراقي إلى ديارهم خلال السنتين اللتين تلتا الحرب، وبحلول عام ٢٠٠٧ كان أكثر من مليونين ومئتي ألف عراقي يعيشون خارج العراق، وعدد قليل منهم يعودون طوعاً، كما أنّ الكثير من اللاجئين الأجانب غادروا أو كانوا يرغبون في المغادرة، ووجد بعض من بقوا ملاذاً آمناً نسبياً في الشمال العراقي، بينما لم يجد آخرون -ولاسيما الفلسطينيون- مكاناً يلجؤون إليه كما هو مبين في الجدولين التاليين:

---

(1) - Un- world bank joint needs assessment – 2003

جدول رقم(١٢)

العائدين إلى العراق بمساعدة من مفوضية اللاجئين العليا (٢٠٠٢-٢٠٠٦)[1]

السنوات	عدد العائدين
٢٠٠٢	١٢٢٥
٢٠٠٣	٥٣٠٠
٢٠٠٤	١٤،٠٥
٢٠٠٥	٥٧٠٠
٢٠٠٦	٣٥٠

المصدر : Iraq multale indictor rapid assessment، coslt and un FaFo. 2004

جدول رقم (١٣)

اللاجئين الأجانب في العراق لغاية ٢٠٠٦[2]

اللاجئون الأجانب	عدد اللاجئين
أتراك	١٦،٠٠٠
فلسطينيون	١٣،٠٠٠
إيرانيون	١٢،٠٠٠
جنسيات أخرى	٧١٠

المصدر : coslt and un FaFo. 2004،Iraq multale indictor rapid assessment

بيد أنّ الوضع قد انقلب تماماً مع حلول عام ٢٠٠٥ وبشكل لم يسبق له مثيل، فنتيجة الغزو الأمريكي وما رافقه من منعكسات خطيرة، كانتشار العنف الطائفي وعدم الاستقرار السياسي المتصاعد وتضاؤل الخدمات الأساسية وفقدان سبل العيش، والتضخم، وعدم وضوح المستقبل، وجد مئات الآلاف من المواطنين العراقيين أنفسهم مجبرين على النزوح داخل وخارج العراق، في عملية وصفتها المنظمات الدولية بأنها أكبر عملية نزوح إجباري في تاريخ الشرق الأوسط متخطية بذلك النزوح الجماعي للفلسطينيين عام ١٩٤٨. تبين الدراسات والتقارير إحصائيات وأرقاماً مرعبة وخطيرة للغاية بهذا الصدد، ويقدر أن واحداً من كل تسعة عراقيين إما أن يكون شخصاً نازحاً داخلياً أو لاجئاً في الخارج، فالأمم المتحدة ترجح رقماً إجمالياً يقارب ٤ ملايين لاجئ، منهم ما يقرب من ١،٩ مليون عراقي نازح داخلياً، وأكثر من مليونين في الدول المجاورة وما يقرب من ٢٠٠ ألف في دول بعيدة،

---

(1) statistic son Displaced I) أيلول ٢٠٠٧ بعنوان unHcR – تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين rags around the world http//www. Un hcrorg/ cgi-bin texis/vtx /home/ obendoc.bdf tbI «subsitez

(٢) – المرجع السابق.

وبدورها تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الهجرة العراقية ومنظمة الهجرة الدولية إلى أنّ عدد اللاجئين العراقيين يتجاوز ثلاثة ملايين في دول الجوار وغيرها من الدول العربية، بينما يبلغ عدد النازحين في داخل العراق حوالي أربعة ملايين بفعل أعمال العنف الطائفي، وتقدر الحكومة العراقية ذاتها عدد الذين يغادرون بيوتهم شهرياً بقرابة ٣٠ ألفاً حسب مصادر هيئة الأمم المتحدة للاجئين وإلى ٥٠ ألفاً وفقاً لمصادر أخرى.[١] وبصورة أخرى يشكل العراقيون وفقاً لدراسة قامت بها مفوضية شؤون اللاجئين، أكبر المجموعات التي تطلب اللجوء إلى دول الغرب المتقدمة، وترتفع أرقام طلبات اللجوء المقدمة من العراقيين بشكل قياسي وبنسب تصل إلى ٧٧% لعام ٢٠٠٦ لتصل إلى حوالي ١٢٥ ألف طلب، وتأتي السويد في المرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث عدد طلبات اللجوء الذي بلغ ما يقرب من ٩ آلاف طلب، تليها بريطانيا وهولندا،[٢] وذلك في إحصاء قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٨.

إنّ مشكلة اللجوء العراقي تفرض مصاعب جمةً، وتحدياتٍ كبيرةً على المستوى الداخلي العراقي، وغالباً ما يكون المهاجرون من الكفاءات العلمية، وأصحاب الشهادات العلمية الرفيعة وهو ما سلب العراق طاقات وخبرات أبنائه للمشاركة في عملية إعادة البناء والأعمار، إضافة إلى أن اتساع حجم اللجوء وضخامته تفرض أعباء كبيرة على المنظمات الدولية المهتمة والمختصة، بخاصة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تتبرأ من معالجة هذه المشكلة، وتمتنع في الوقت ذاته عن مساعدة الدول المستضيفة للاجئين، وهو ما يعني بالمحصلة أن المشكلة تفوق إمكانات منظمات الإغاثة الدولية برمتها، والخاسر الأكبر هو العراق ومواطنوه و الدول التي ترعى هؤلاء اللاجئين، رغم ضعف إمكاناتها ومواردها الذاتية[٣] ومنها سورية، وتشير التقديرات الرسمية السورية إلى أن عدد العراقيين اللاجئين في سورية يتجاوز ١،٣ مليون في دولة لا يزيد عدد سكانها عن ٢٠ مليون نسمة وبعبارة أخرى حوالي ١٥% من سكانها كما ورد في الجدول رقم ١٤:

---

(١) – تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للاجئين تحت عنوان معلومات مقتضبة عن وضع اللاجئين بدول الجوار، على الموقع التالي، (تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/١/١٠ ساعة ١٢ ظهراً unhcr.org//www/http .

(٢) – خوسيه – ريرا – أندرو – هارير – العراق البحث عن الحلول في العراق – أزمة النزوح والتهجير والبحث عن الحلول، نشرة الهجرة القسرية – عدد خاص – مركز دراسات اللاجئين – جامعة أكسفورد، آب ٢٠٠٧ ص١٠

(٣) – المجموعة الدولية للأزمات الدولية – المسؤولية المقصرة، اللاجئون العراقيون في سورية والأردن ولبنان خلاصة تنفيذ وتوصيات في العراق تحت الاحتلال – تدمير الدولة وتكرير الفوضى الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٨ ص٢٢٧.

جدول رقم (١٤)

أعداد العراقيين القادمين والمغادرين من سورية عام (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

العام	القادمون	المغادرون	متواجدون في سورية
٢٠٠٣	١،٤١٢،٢٠	٢٨٨،٨٨٦	١،١٢٣،١٣٤
٢٠٠٤	٨،٠٩٠،١٥٩	٧١٥،٨٧٠	١،٢١٦،٤٢٣
٢٠٠٥	٧٥٤،٩٤٣	٤٦٢،٦٨٤	١،٣٢٨،٦٨٢
٢٠٠٦	٨٧٠،٥٣٥	٧٥٣،٢٧٩	١،٤٤٥،٩٣٨
٢٠٠٧	١٥٣٠،٤٥٨	١،٤٧٠،٨٨٢	١،٥٠٥،٥١٤
٢٠٠٨	٧٣٥،٣٩٤	٨٥٠،١٠٢	١،٣٩٠،٨٠٦
٢٠٠٩	٩٧،١٩٦	١٠٢،٨١٣	١،٣٨٥،١٨٩

المصدر: التقرير السنوي لإدارة التنظيم والإدارة بوزارة الداخلية السورية رقم ٢٣٠٤/ص تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥ بخصوص وضع العراقيين في القطر وخطة وزارة الداخلية لخفض الجريمة فيه.

وقد انعكس توافد العراقيين إلى سورية على مناحي الحياة فيها كافة، وأدى إلى مجموعة من الآثار السلبية وخصوصاً فما يتعلق بالخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها، حيث أدى الارتفاع المفاجئ لعدد السكان إلى ضغط شديد على البنى التحتية والاقتصادية، ورافق ذلك ارتفاع تكاليف الخدمات: ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الرئيسية بنسبة ٣٠% كما ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٤٠% والإيجارات بنسبة ١٥٠%، بينما بلغت الزيادة في نسبة استهلاك المياه ٢١%،كما بات اللاجئون العراقيون يشكلون عبئاً على سوق العمل بمختلف مجالاته، وهو ما زاد من معدلات البطالة التي وصلت إلى حدود ١٨% في العام ٢٠٠٦،[1] كل هذه الأعباء تحملتها الدولة السورية بدافع الشعور القومي تجاه محنة الشعب العراقي الشقيق، ومن منطلق التضامن العربي، والهم العربي المشترك، كما تشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنّ الأردن يستضيف حولي ٧٥٠ ألف لاجئ عراقي، وأن وجود الآلاف من اللاجئين العراقيين في بلاد العالم وخاصة في الدول الصناعية بالإضافة لوجودهم في دول عربية مثل الأردن، حيث تتحمل الحكومة الأردنية تكاليف إضافية لتوفير الخدمات الإضافية تتجاوز مليار دولار وهو رقم ضخم بالنسبة للميزانية الأردنية مع قلة الدعم الدولي الذي يكان يكون معدوماً والجدول رقم (١٥) يبين لنا طلبات اللجوء العراقية في البلدان الصناعية:

(١) - خيـر أبو جاموس، عـلى المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق (العراق أزمة النزوح والتهجير والبحث عن الحلول — نشرة الهجرة القسرية) عدد خاص — مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد — لندن — آب — ٢٠٠٧ ص١٧

جدول رقم (١٥)

طلبات اللجوء العراقية في بلدان صناعية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

بلد اللجوء	٢٠٠٦	٢٠٠٧
السويد	٨٩٥٠	٩٣٢٩
هولندا	٢٧٦٥	٥٦٢
ألمانيا	٢٠٦٥	٨١٧
اليونان	١٤١٥	٣٤٨٣
مملكة المتحدة	١٣٠٥	٦٦٥
النرويج	١٠٠٠	٤٨٥
سويسرا	٨١٥	٥١٥
بلجيكا	٦٩٥	٣٧٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣٥	٣٨٥
الدانمرك	٥٠٥	٤٥٩
النمسا	٣٨٠	١٨٨
ايرلندا	٢١٥	١٤١
سلوفاكيا	٢٠٥	٧٦
كندا	١٩٠	١٢٩
استراليا	١٨٥	٨٦
فرنسا	١١٥	٦٩

المصدر: تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN HGR) أيلول ٢٠٠٧ بعنوان Statistics ON Displaced Iraqis around the world:

وبحسب تقارير منظمة الهجرة الدولية فإنّ مجموع المهجرين داخل العراق بلغ (١،٩) مليون شخص، وعدد المهجرين من ٢٢/شباط /٢٠٠٦ بلغ ٣٦٠ ألف شخص، وأكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنّ عدد الأسر المهجرة قسراً حتى نهاية ٢٠٠٦ بلغ (٩٤٤٠٠٠) أسرة وأن ٥٠،٠٠٠ ألف يغادرون العراق شهرياً[١]

(١) – حمزة كريم محمد، مأزق التنمية بين دولة رخوة وإرهاب مستحكم، بحث قدم إلى مؤتمر جامعة الدول العربية حول التنمية والإرهاب، شرم الشيخ، ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه منذ عام ١٩٩٠حتى عام ١٩٩٥ كان يجري كل سنة إعادة توطين أكثر من ٥٠٠٠ عراقي في البلدان الصناعية لكن العدد تراجع بعد سنة ٢٠٠٣ بمعدل النصف تقريباً كما هو مبين في الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦)

إعادة توطين لاجئين عراقيين ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ (أرقام حكومية)

٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
٢٤٧٠	٤٦٠	٣٠٠	٧٠	٢٠٠	٢٠٠
١٣٣٠	٩٢٠	٥٣٠	٧٢٠	٥٢٠	٩٠
٦٢٠	٢١٤٠	١٩٤٠	١٥٦٠	١٨٥٠	١٢٠
٢٥٠	٢٥٠	٩٠	٣٠	٦٠	٨٠
١٠	٣٠	١٠	–	–	–
٧٠	٢١٠	–	–	–	–
٨٠	٢٢٠	٣٠٠	٣٠	١٢٠	–
١٣٠	١٧٠	٦٠	–	–	١٠
٩٠	١١٠	٢٠	١٠	–	–

تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN HGR) أيلول ٢٠٠٧ بعنوان Statistics ON Displaced Iraqis around the world:

وبالمحصلة يمكن القول إنّ مشكلة اللاجئين العراقيين تتطلب المزيد من الجهود الدولية، وبالمشاركة مع الحكومات المعنية لتوفير احتياجاتهم وسبل استقرارهم ولو بشكل مؤقت، إلاّ أنّ المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الاحتلال الأمريكي الذي زعزع الاستقرار في العراق، وغذى الطائفية والانفصالية بين مكوناته، والحل الوحيد يبقى معلقاً بخلق المزيد من التوافق بين مكونات الشعب العراقي وفق عقد اجتماعي جديد تسهر عليه حكومة وطنية مستقلة وشرعية.

و– **غسل الأموال العراقية وآثارها الاجتماعية:** إنّ نجاح أصحاب الدخل غير المشروع في الانتفاع بحصيلة جرائمهم، يمكن أن يؤدي إلى صعود هؤلاء المجرمين إلى قمة الهرم الاجتماعي في الوقت الذي يتراجع فيه مركز العلماء والمكافحين إلى أسفل قاعدة الهرم، فسيصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصدره، مما يؤدي إلى شعور الشباب بالإحباط والركون إلى السلبية.

لقد أدت ظاهرة غسيل الأموال في العراق إلى بروز جملة من الآثار السلبية على صعيد المستهلك والمجتمع العراقي بشكل عام ومنها:[1]

(١) – الحجوب عبد الحليم، الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاساتها على الأمن القومي (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧)، ص ٥

- تخريب النسيج الاجتماعي والأخلاقي اللذين كانا سائدين في العراق قبل الاحتلال.
- ظهور حالات الاختطاف والاغتيالات لأسباب ودوافع مالية.
- تخريب المجتمع من خلال تجارة المخدرات، والتي كان العراق قبل 2003 يعد من البلدان الخالية منه ولا يوجد ما يشير إلى عكس ذلك.
- اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي.
- انتشار الفساد، والجرائم، والفساد الإداري، والرشوة، وغير ذلك تخفيض المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير السلع والخدمات المغشوشة، والتي تباع بأسعار مناسبة لأصحاب الدخل المحدود والتي لا تدوم طويلاً مما تصبح عبئاً على المستهلك نفسه .
- ازدياد معدلات الجريمة في العراق، وتنوعها، وتشابكها أساسية-اقتصادية-أمنية-إرهابية.

3- الآثار الصحية للاحتلال الأمريكي للعراق:

لقد كان القطاع الصحي في العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية من أفضل القطاعات الصحية في المنطقة،حتى أنّه كان يقارن بنظائره في الدول متوسطة الدخل بتوافر الدعم الحكومي ومجانية الخدمات الصحية لأفراد الشعب كافة.[1]

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق نهبت ، وسرقت المستشفيات ، وتشير بعض الإحصائيات بهذا الصدد إلى أن 12% من المستشفيات تعرضت لحالات سرقة،كما أن الكثير من المرافق الصحية شهدت اعتداءات خلال سنوات التسعينيات نتيجة للهجمات التي تعرضت لها من تدمير للبنى التحتية خلال حرب الخليج الثانية، ومن ثم الحصار الدولي الذي أدى إلى تعطيل برامج الصحة وانهيار النظام الصحي وخلق صعوبات جمة في صيانة الأجهزة الطبية ومشكلة قطع التبديل إلى جانب مشكلات صناعة الأدوية، أو استيراد الأدوية غير المنتجة محلياً، ففي ظل الاحتلال الأمريكي أصبحت البنى التحتية والمنشآت الصحية هدفاً رئيساً لآلة الحرب العسكرية وذلك إذا علمنا أن 7% من المستشفيات التي كانت موجودة عشية الغزو الأمريكي قد دمرت في أثناء الهجمات، وقد تعرضت ثلاث من المشافي الكبرى إلى إصابات مباشرة خلال القصف، ونهبت أسوة بغيرها من المؤسسات الحكومية، وخلال الغزو وما بعده يمكن إبراز بعض المعوقات والمشاكل التي يعانيها القطاع الصحي بما انعكس سلباً على عمله وفاعليته ومن أهم هذه المعوقات والمشاكل[2]:

---

١ - كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مرجع سابق، ص ٢١٢

٢ - باسيل يحك ويوسف، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) مرجع سابق ص ١٢٠

أ- **تعطل شبكة الكهرباء:** نتيجة للضرر الذي تعرضت له شبكة الكهرباء العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وحتى العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، واستمرار الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي فإن أنظمة العمل في أماكن حفظ الأدوية، واللقاحات تعاني من تعطل مستمر حيث تشير الكثير من الحالات إلى بقاء نسبة من الأطفال دون لقاح بسبب فساد الجرعات اللازمة، وتشكو نسبة كبيرة من المشافي العراقية من النقص الحاد في كميات الدم، بما فيها الأنواع النادرة بسبب توقف ثلاجات حفظ الدم، وأجهزة تقطيع أكياس الدم والطرد المركزي، ومعدات فصل مكونات الدم وفحص الفيروسات فيه.

ب- **نقص الأدوية وانتشار الأدوية الفاسدة:** كانت تعاني معظم مستشفيات العراق من مشاكل صيانة ونقص الأدوية، بموازاة انخفاض الإنفاق الحكومي على الصحة، ومن الظواهر المرتبطة بهذه المشكلة النقص الشديد في أدوية أمراض السرطان والقلب والسكري،[1] مع انتشار الأدوية الفاسدة والمهربة عبر الحدود، والتي تقدرها مصادر رسمية من 60-70%، وهذه الأدوية الفاسدة تتسبب في أمراض خطيرة لمتناوليها، وفي الوقت ذاته باتت ظاهرة ما يعرف بصيدليات الأرصفة منتشرة في العراق، كأحد أشكال سوق الأدوية السوداء[2]

ت- **نقص الكوادر الطبية:** أدت موجات الهجرة، و النزوح السكاني وعمليات القتل، والتهجير إلى قلة الكوادر الطبية حيث إن أكثر من 70% من الأطباء المسجلين غادروا العراق، أو قتلوا، ويعاني الباقون من تهديدات مستمرة و ظروف عمل صعبة ويتبين أثر هذه الناحية عبر إجراء تقييم بشأن توفر الأطباء الاختصاصيين مقارنة بنسبة السكان في العراق، وهي نسب باتت متدنية للغاية في عراق ما بعد الاحتلال مقارنة مع دول الجوار، وذلك حسب مؤشرات الموارد البشرية للصحة العالمية حسب التقرير الإحصائي لمنظمة الصحة العالمية، حيث أشارت إلى أن كل ١٠،٠٠٠ من السكان يقابلهم ٧ أطباء فقط، بينما في البحرين كل ١٠،٠٠٠ يقابلهم ٢٧ طبيباً، وفي ضوء هذه الانعكاسات الخطيرة التي خلفها الغزو الأمريكي على القطاع الصحي في العراق، والتي تبين تفكك واختلال القطاع الصحي يبدو من الطبيعي القول: إنّ الوضع الصحي للمواطن العراقي بات أكثر سوءاً وصعوبة، فالإنسان العراقي كان أكثر المتضررين من الحرب ومن دعوات الحرية والديمقراطية.

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى منعكسات سلبية أثرت على المنظومة الاجتماعية، حيث ارتفع عدد ضحايا الغزو العراقي ليبلغ ٢٣٠،٠٠٠ عراقي في عام ٢٠٠٥، كما تم استهداف العاملين في الجامعات، والتي بلغت نسبتهم ٨٠%، كما لجأ الاحتلال إلى توسيع السجون، والتي بلغت

---

(١) - جورج – ماكفرن، وليام- بولك- ، الخروج من العراق – خطة عملية للانسحاب الآن – مرجع سابق ص ٥٩ – ٦٠

(٢) - سلام إبراهيم عطوف كبة، الفساد الصحي في مستشفيات كربلاء نموذجاً منشوراً www.adhwaa.org

٣٦ سجناً وضمت ٤٠٠ألف معتقل، ومارس الاحتلال فيها ابشع أنواع التعذيب، والإعدامات، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، إن هذه الممارسات دفعت بالعراقيين إلى الهجرة خارج العراق، حيث ارتفع عدد النازحين في أنحاء العراق عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٥%، كما قام الاحتلال بتدمير المدارس فأصبح أكثر من ٧٠% من العراقيين خارج نطاق التعليم، وهذا ساهم في زيادة نسبة الأمية أذ بلغ عدد الأميين ٥ملايين في فترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، كما عانى الشعب العراقي من الفقر الغذائي ، حيث بلغ عددهم ٨ملايين، وكان هناك تدني في المستوى المعيشي، فأكثر من ٤ملايين عراقي هم تحت خط الفقر. (١)

النتائج:

١ – إن التغيرات الكبيرة على الساحة الدولية، منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى أحداث ١١ أيلول، واستراتيجية الولايات المتحدةالأمريكية ذاتها في الشرق الأوسط الجديد أنها حاولت فرض هيمنتها الكاملة دون منافسين دوليين لها في المنطقة فسعت إلى احتلال العراق بعد أفغانستان وذلك سعياً وراء مطامعها النفطية – فالعراق يطفو على بحيرة من النفط– بعد أن أصابها العجز التجاري النفطي، وذلك من أجل إحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وتحكمها باقتصادات الدول الأخرى في العالم.

٢– لقد أثبتت الوقائع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن هدفها دفع الأداء الديمقراطي، وإحلال الديمقراطية في الدول، وتعزيز حقوق الإنسان، وإنما سعت من خلال سياستها تلك إلى إيجاد دعم شعبي، وتجييش الرأي العام الأمريكي لشن هجوم استباقي على دولة ذات سيادة كأفغانستان والعراق، وذلك سعياً وراء تحقيق مطامعها في منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، من أجل السيطرة على المنابع النفطية، إذ يمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم، بعد المملكة العربية السعودية، كما كان الهدف توفير حماية للاقتصاد الأمريكي من أي هزة يتعرض لها نتيجة انقطاع التدفق النفطي، أو حتى ارتفاع أسعاره بسبب الطلب المتزايد عليه، إضافة إلى السيطرة والتحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كأوروبا والصين واليابان.

لقد كان واضحاً من الدراسة أن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية تركزت على العوامل الاقتصادية وبخاصة في مجال النفط والسوق والتحكم بأسعار الطاقة العالمية، على الرغم من ذلك ظهرت خلال السنوات الأخيرة دول إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دوراً دولياً كالصين وروسيا وإيران ودول البريكس،

---

(١) – جمال القيسي، آثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي

http://albayan.co.uk/article.aspx?id=1300

وهذه الدول ساهمت في تراجع قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ استراتيجيتها وبخاصة في مجال الطاقة، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن العوامل الاقتصادية في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ مازالت تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ظهر هذا واضحاً في تقسيم السودان وتدمير النظام في ليبيا. كما أظهرت الأزمة السورية أن الولايات المتحدة مازالت تهتم بمنطقة الشرق الأوسط لعدة عوامل منها الاقتصادية ولمنع بروز الصين كقوة منافسة عالمياً وبخاصة إذ أن نسبة كبيرة من الطاقة المستوردة للصين تأتي من الشرق الأوسط.

المراجع

الكتب العربية:

١. عبد الحليم الحجوب ، الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاساتها على الأمن القومي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

٢. السيد يسين، الحرب الكونية الثالثة، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٣.

٣. إبراهيم مصطفى الحمود، العروبة والإسلام وصراعات القوى العظمى، إصدار دار العلم، ٢٠٠٧.

٤. إسماعيل عبد حمادة، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث المؤتمر العلمي، بيت الحكمي، بغداد، ٢٠٠٢

٥. إيياب إبراهيم الدسوقي ، التخصصية والعلاج الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٥

٦. أحمد إدريس، وأحمد منير محمد، إمبراطورية القرن الأمريكي والمجتمع المدني، حلب دار الرضوان للطباعة، ٢٠٠٥.

٧. أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق– الأسباب والنتائج، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤.

٨. بوادي حسين الحمدي، غزو العراق بين القانون الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٥.

٩. تركي الحمد، الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية في الغزو العراقي للكويت – المقدمات الوقائع وردود الفعل التداعيات، ندوة بحثية د.فتوح الخترس وآخرون سلسلة عالم المعرفة العدد ١٩٠– المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت آذار ١٩٩٠.

١٠. جواد سعد ناجي، الوضع العراقي عشية الحرب في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤.

١١. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق – مقاربة من منظور التنمية البشرية في العراق تحت الاحتلال – تدمير الدولة وتكريس الفوضى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٨

١٢. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٠٢ (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر–١٩٩٥)، ص٣١٨ – ٣٢١.

١٣. حمزة كريم محمد، مأزق التنمية بين دولة رخوة وإرهاب مستحكم، بحث قدم إلى مؤتمر جامعة الدول العربية حول التنمية والإرهاب، شرم الشيخ، ٢٠٠٦

١٤. نبيل علي، محاضرات مقررات السياسة النقدية لعام ٢٠١١ (مقررات سنة أولى ماجستير)

١٥. زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).

١٦. جاسم محمد زكريا ، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ .

١٧.زهر الدين صالح، الحرب الأمريكية على العراق البعد التراثي والحضاري، المركز الثقافي اللبناني، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

١٨. سعد البزاز، (حرب تلد أخرى) التاريخ السري لحرب الخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٣.
١٩. سعد حقي توفيق، النظام العالمي الجديد، دار الشروق، عمان، ١٩٩٩.
٢٠. سمير التنير، مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معاهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤.
٢١. سمير أمين، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤ .
٢٢. صابر فلحوط، العولمة والتبادل الإعلامي، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٩.
٢٣. عامر لطفي، الاقتصادات الست الأغنى في العالم سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق ٢٠٠٣.
٢٤. عبد الإله بلقزيز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي، أفريقيا الشرق، بيروت، ١٩٩٩.
٢٥. عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي في احتلال العراق الأهداف– النتائج–المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٦. عبد الحليم المحجوب، الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاساتها على الأمن القومي، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٧.
٢٧. عبد الحي يحي زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
٢٨. عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٩٢.
٢٩. عبد الكريم العلوجي، خمس سنوات احتلال أين العراق اليوم وما هو مستقبله ؟، دار الكتاب العربي، حلب، ٢٠٠٨.
٣٠. عبد الكريم فرحات، السلام المسلح رؤية في الاستراتيجية الإسرائيلية لسلام، دار البرق، دمشق، ١٩٩٥.
٣١. عبد المالك النعيمي، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١–١٩٩٠، في الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الفعل التداعيات، سلسلة عالم المعرفة العدد١٩٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت آذار ١٩٩٥.
٣٢. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، مركز الراية للتنمية الفكرية، جدة، ٢٠٠٣.
٣٣. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.
٣٤. عصام الخليلي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٥. علي حنوش، العراق– مشكلات الحاضر وحضارات المستقبل، دراسة تحليلية عن مستويات تلوث الطبيعة البيئة الاجتماعية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠.
٣٦. عماد فوزي الشعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد ، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٣.
٣٧. عماد فوزي الشعبي، ملامح الأفق النظام العالمي الجديد، (دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، طبعة أولى ١٩٩٧).
٣٨. عمار الدين عطا الله الحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه إشراف د.عامر، صلاح الدين كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٧.
٣٩. فاضل الربيعي، العسل والدم «من عنف الدولة إلى دولة العنق»، دار الفرق، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
٤٠. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دراسة معدة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧

٤١. غسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨).
٤٢. فيصي الصيرفي، عالم ما بعد الحرب الباردة، مطبعة دمشق، دمشق، ٢٠٠١.
٤٣. فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٢.
٤٤. مازن الجندلي، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
٤٥. محسن علي جاد، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي سقوط نظرية الحرب الوقائية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٤٦. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة رقم ٥٢ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٠.
٤٧. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٩.
٤٨. محمد أشرف بيومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء، كشف الفساد الإداري أم مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة في العراق تحت الاحتلال، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٨
٤٩. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق (دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤).
٥٠. محمد علي الحوت، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.
٥١. محمد عمارة، الإسلام في عيون غربية بين افتراء الجهلاء وإنصاف العلماء، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٥٢. محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م).
٥٣. محمود زكي شمس الدين، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل (دمشق، مطبعة الداودي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).
٥٤. مخيمر أبو جاموس، على المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق (العراق أزمة النزوح والتهجير والبحث عن الحلول، نشرة الهجرة القسرية) عدد خاص، مركز دراسات اللاجئين جامعة أكسفورد، لندن، ٢٠٠٧
٥٥. مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ٢٠٠٤.
٥٦. مصطفى عدنان ياسين، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والآفاق في العراق بعد الحرب– قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤
٥٧. مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
٥٨. منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٥٩. منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربية الأوروبية، القاهرة، ١٩٩٧.
٦٠. منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٥.
٦١. موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون الدولية المتنوعة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٤.
٦٢. ميشيل دانتر، جيني عزين، بربارة لشانكي، ضد الحرب في العراق، ترجمة إبراهيم السفياني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٦٣. ناصر محمد الزامل، لماذا يكرهوننا، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ .

٦٤. ناعض حتر، العراق ومأزق المشروع الإمبراطوري الأمريكي، دار أزمنة، عمّان، ٢٠٠٤.
٦٥. نصير عازوري، حروب دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة في العراق – الغزو الاحتلال شهادات من خارج الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣
٦٦. نزيه نعيم شلالا ، الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية ، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
٦٧. هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
٦٨. هدى قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٢،
٦٩. أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٠،القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٢

رسائل علمية

١– عمار الدين عطا الله الحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه إشراف د.عامر، صلاح الدين كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٧.

أبحاث :

١. الياس سابا، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد العربي، بيروت، ١٩٩٠.
٢. أنطوان حداد، الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب –التحديات والأولويات – الضرورات في العراق والمنطقة بعد الحرب –قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل والتي تضمنتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤
٣. جعفر ضياء النعيمي – نعمان سعد الدين، أسلحة الدمار الشامل – الاتهامات والحقائق في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤.
٤. سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق، الحاضر والمستقبل في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية٢٠٠٤
٥. سعد الله الفتحي، النفط مقابل الغذاء وأعقابه والبدائل في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤).
٦. عاطف قبرصي– علي قادري، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات في العراق والمنطقة بعد الحرب – قضايا إعادة الاجتماعي والاقتصادي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤
٧. عبد الجبار فالح، القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني في العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث ومناقشات وتوصيات – ورشة العمل التي تضمنتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤

٨. عماد فوزي الشعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات منها احتلال العراق وتداعياته – عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية أحمد يوسف أحمد وآخرون (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤).

٩. ميدي كامل، النفط والغذاء والتنمية أولويات اجتماعية واقتصادية للعراق هي في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث و مناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤).

المجلات:

١. أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأبعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢. أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٠،القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٢.

٣. داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكاياما والانقلاب على المحافظين الجدد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تشرين الأول ٢٠٠٦.

٤. السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة الأمريكية صعود أم انحدار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز/ ٢٠٠٨)

٥. السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، أسئلة الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد ١١١ (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٢).

٦. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي، بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة ديوان العرب،

٧. إسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية وأبعاد أحداث ١١، مجلة المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٣، بيروت، أيلول ٢٠٠٢.

٨. إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة، مركز العرف للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد ٣، لعام ٢٠٠٦.

٩. حسن الحاج علي أحمد، تغيير الثقافة باستخدام سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتجربة العراق، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت العدد ٣٢ لعام ٢٠٠٤.

١٠. أحمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية، سلسلة محاضرات الإمارات العدد ٩٦ – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

١١. أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٤)، ٢٠٠٦

١٢. أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في أعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤، ٢٠٠٦

١٣. أسامة الغزالي حرب، أين الشرق الأوسط؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان، ٢٠٠٧).

١٤. أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٢، القاهرة، نيسان ٢٠٠٣.
١٥. جون اكنبري، طموح أمريكا الإمبريالية، ترجمة غسان وملاوي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١١٠، بيروت، ٢٠٠٣.
١٦. حسن نافعة، أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣١٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠٤).
١٧. حميد فرج الأعظمي، الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية السنة الثانية، العدد ٢، عام ٢٠٠٠.
١٨. حميد فرج الأعظمي، استراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي النموذج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٢، بيت الحكمة، ١٩٩٩
١٩. حنان سليمان، خريطة جديدة لقواعد أمريكا العسكرية في العالم، تقرير واشنطن، العدد ١٣٢، ٢٠٠٧.
٢٠. خالد عبد العظيم، التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣.
٢١. خليل العفاني، إعمار العراق التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، تشرين الأول ٢٠٠٣
٢٢. خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، ٢٠٠٣
٢٣. زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٠٦ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٤.
٢٤. سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية، الفكر السياسي، العدد ١٨ . ١٩، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ربيع ٢٠٠٣.
٢٥. شاهين علي شاهين، التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته (مجلة الحقوق الكويتية العدد ٤-٢٠٠٤).
٢٦. صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط، جريدة الأهرام، القاهرة، مصر. العدد٢٤، ١٩٧٠ .
٢٧. عبد الحسين شعبان، الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية، صيف ٢٠٠٧م)
٢٨. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٢٤، القاهرة، نيسان ١٩٩٦.
٢٩. عبد الرزاق الزهراني، مجلة البحوث الأمنية، العدد ٣٣، مجلد ١١.
٣٠. عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، التقرير الاستراتيجي عملية البيان السعودية، العدد ٢٠٥، (الرياض المنتدى الإسلامي، تشرين الثاني، ٢٠٠٤).
٣١. عصام عبد الشافي، مؤسسة القرار وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢ (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان، ٢٠٠٣).
٣٢. علي عبد النعيم السيد، الاقتصاد العراقي – إلى أين – تأملات وتطلعات مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨.

٣٣.علي عقلة عرسان، مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة، مجلة الفكر السياسي، العددان ١٣ . ١٤ (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ربيع صيف ٢٠٠١م).

٣٤. منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٥، ٢٠٠٦،

٣٥.جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٢٧٢، كانون الثاني، ٢٠٠٧

التقارير:

١. تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط ١٠ أيار ٢٠٠٣ العدد٨٩٢٩

٢. بيتراس جيمس، **الحرب الأمريكية على العراق – تدمير حضارة**، العدد ٣٦٨، تشرين الأول ٢٠٠٩،

٣. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الإحصائية ٢٠٠٥ –٢٠٠٦

٤. تقرير البنك الدولي منظمة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا – وحدة التنمية البشرية – مذكرة سياسية عامة – العراق – الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية، سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد حزيران ٢٠٠٥

٥. رغم كل الإخفاقات، أمريكا ما تزال رقم ١، تقرير واشنطن العدد ١٢٣ آب ٢٠٠٧، انظر تقرير واشنطن، **استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط**، مكتب شؤون الأمن القومي البنتاغون ٧ أيار ١٩٩٥.

٦. التقرير السنوي لمنظمة الأوبك ٢٠٠٦

. ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفويتس، **إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة**، مذكرة قدمت لجورج بوش في أيلول ٢٠٠٠ قبل انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية ويمكن قراءة النص الكامل المذكور في

[Forces and resour ces for a new century rebuilding America] stateies presences

٨. وزارة التخطيط والتعاون المائي العراقي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية إحصاء والقوى العامة، مسح التشغيل والبطالة في العراق عام ٢٠٠٦

٩. معهد التخطيط القومي وتصميم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع العمال العام، قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٩٦

١٠. البنك المركزي العراقي، دراسة نشرت عام ٢٠٠٢ حول تاريخ البنك المركزي العراقي

مقالات:

١. ثامر محمود العاني، تعقيب على بحث منشور في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤،

الكتب الأجنبية:

١. إدوار سعيد، **الإسلام في عيون الغرب**، ترجمة حيان الغربي، حمص دار هدى، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٢. إرون سلزر، **المحافظون الجدد**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م.

٣. أناتولي أوتكين ، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤. أنتوني، كورد سمان، **الشرق الأوسط الأكبر**، دراسات أمريكية (دمشق، مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥.

٥. أندرو باسيفيت، **الإمبراطورية الأمريكية**، مركز التعريب والترجمة الدار العربية للعلوم الطبيعية، بيروت، ٢٠٠٤.

٦. باسيل نجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠–٢٠٠٥) دراسة توثيقية تحليلية**، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ٢٠٠٦.

٧. بول بريمر، عام قضية في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦
٨. بيير بيارنيس، القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكية، ترجمة مدني قص (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١، ٢٠٠٣).
٩. لستر ثارو، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤.
١٠.جوستين اسكندر، ورقة مقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للموظفين العاملين في مجال النفط العراقي، البصرة ٢٠٠٥
١١.جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق اليحرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.
١٢.جوف الترمان، بنية رسمية وغير رسمية في السياسة الأمريكية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية للأبحاث الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٩.
١٣.جون كولي، تواطؤ ضد بابل أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العراق، ترجمة أنطوان باسيل الطبعة الثانية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠٠٧.
١٤.خوسيه – ريبرا – أندرو – شاربر – العراق البحث عن الحلول في العراق – أزمة النزوح والتهجير والبحث عن الحلول، نشرة المحرة القسريه – عدد خاص – مركز دراسات اللاجئين – جامعة أكسفورد، آب ٢٠٠٧
١٥.ديفيد كيه نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة صادق عودة، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
١٦. سكوت مكليلان، ماذا حدث داخل أروقة البيت الأبيض في عهد بوش وثقافة الخداع في واشنطن، ترجمة منذر محمود صالح محمد (الطبعة الأولى، العبيكان للنشر السعودية ٢٠٠٩).
١٧.شيلاير جيه جون مير دالت ستيفان، حرب غير ضرورية سياسة خارجية (الطبعة العربية foreign policy كانون الثاني شباط ٢٠٠٣).
١٨. شير كريستوفر- شير روبرت شاوذري لاكشمي، كذبات بوش الخمس التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة محمود علي عيسى وسوسن كنعان، الطبعة الأولى- دار الكتابة العربي ٢٠٠٤
١٩.كفن دناهر، اختطاف الكارثة ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧.
٢٠.مارك دانر، اقتطاف كارثة ١١ سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكية، الخرران ست جالي، وجيرمي أيرب، ترجمة عبد اللطيف أوب بصل (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧)
٢١.نعوم تشومسكي، القوة والإرهاب جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.
٢٢.نيل فرجسون، التصنم:صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة معين الإمام الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٢٣.هادر ليون، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥
٢٤.وليا مز- ج – أر -أ ي – أزمة التعليم للأطفال العراقيين في العراق أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول، نشرة المحرة القسرية، مركز الدراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، لندن، آب ٢٠٠٧
25. Unctad." Comparative expeience5 with privatization. Policy---insights and lessons learned. united nations – new York and Geneva 1995
26. Energy Information Administration، monthly Energy-Review، Washington، November 2001.
27. Klara، Michal، T، **Resource wars**، the hew land scape1of Global coglict metropolitan Books، new York 2007
28. Tim nib lock،pariah state and sanction in the middle east، Iraq، Libya،Sudan،middle، east in the international system Boulder co Lynne Rienner publishers 2001
29. Un- world bank joint needs assessment – 2003 http//www Un hcrorg/ cgi-bin texis/vtx /home/ obendoc.bdf tbl=subsitez

30. Michale rgadon debat lingering on decision todissd veiragimilitarg. New york times october 21/2004 maatthew fisher –usamits errer، welcomes Baathists ottawa citizen،april 24/2004

انترنيت:

1. http://ar.wikipedia.org .
2. http:www.airaqnews.com/modules/xrection/article.pho.articleid1116
3. http//www.jabha-wqs.net/article.php?id=15335
4. www.xinhua.net.com
5. http..// www.agthakafaalijajeja.com/ gabri – alsa3ji.htm تم تصفح الموقع في ٢٠١٣/٢/١١
6. http// www.un.org/depts/oip/
7. http//WWW.ghafront.com/ index php? P=495
8. http://www.algomhoriah.net/articles.php/%5C%22%22._RAWASYURL.%22/articles.php?lng=arabic&id=19782http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2001/26_9_01.htm
9. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313-
10. http://alarabalyawm.net/?p=187721
11. http://muntada.sawtalummah. Com
12. http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Seri
13. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1032061&eid=11699
14. http://www.alukah.net/culture/0/3803/#ixzz35jeWdqWl
15. Moharer.net/moh160/lahib-abdulkhaleg160.htm
16. http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%
17. www.islmport.com
18. http://www-al-moharer.net Black water
19. *elshaab.org/thread.php?ID=*75832
20. http://www.icrc.org/web/aralsistera
21. http://www.alrai.com/articl
22. www.ikhwanonline.com/new/v3/Article.aspx?ArtID=3372&SecID
23. almawqef.com
24. asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-1273.htm
25. http://www.almagd.ps
26. http://walspace.ahlamountada.com/tss-topic
27. http://webcache.googleuser content.com
28. http://www.alsakher.com
29. http،//www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp
31. www.xinhua.net.com.2013-3-25
32. http://www.worldpopulationstatistics.com/china-population-2013/
33. http://data.albankaldawli.org/country/china
34. Arabic.rt.com/32-45068 22/1/2014

35. www.acpss.ahaam.org.eg.index

36. www.siyassa.eg/qslyassa/index.asp

37. http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0911/broksl_210911.htm

38. http:// www . aa. com.tr/ar/news/147385

39. سلام إبراهيم عطوف كبة، الفساد الصحي في مستشفيات كربلاء نموذجاً منشوراً www.adhwaa.org

40. جوزيف جوفي، القوة المقيمة البوءة الخاطئة عن الأفول الأمريكي انظر:

www.filellc/docu/nchtsahd.settings//pc1/my.documents

٤١. عاصم عطا صالح، الأزمة الاقتصادية، هل قللت من الإنفاق العسكري؟

www.sudanile.com?view=article8cationl=226%3a 2-8-10-2009

٤٢. داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكاياما والانقلاب على المحافظين الجدد،

http//www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

٤٣. علي عبد العال، المحافظون الجدد، لمزيد من التفصيل انظر،

www.rassioun.org.php/p=30=10=1176-b-12/2/2008

٤٤. ياسين الحاج صالح، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى العنف والفوضى الخلاقة

www.al-ahaly.com/articles/as-12-28/12600postos-htm

٤٥. عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني:

www.algazeera.net-brookgsedu/papers/2007/10/arapworld

٤٦. دافيد هرست، مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية أنها تسير على قضبان إسرائيلية، انظر:

www.alzrh.com.sa/magazine/14/10/2003/almlfa/53.htm-1-

٤٧. منير الحمش، مشروع الشرق الأوسط الكبير، دراسة منشورة على موقع اتحاد كتاب العرب، لمزيد من التفاصيل:

www.awu.dam.org/book/06/study0695-m-book6so1004htm-5-2-2013

48. عصام الحلبي، النفط العراقي خمس سنوات من الاحتلال، مقاله منشورة على الانترنت الموقع،

http//www Aljazeera.net/NR/exeres 3edzd652-8EEC4DCA – AFE6 4592874C39

٤٩. أحمد رجب- دور النفط العراقي في السواق العالمية للنفط

http\www.athakfaaijaededa.com 311\ahmad-rajab.htm

٥٠. علي عبد سعيد الراوي، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية للاقتصاد العراقي، غرفة التجارة العراقية الأمريكية:

//www Iraq American cciorg،http

٥١. خليل حماد، الطاقة في الخليج تحديات وتهديدات، مكتبة الحرمين للإعلام الإسلامي

http//www.alharamain.go. uk /text/kotoba.htm

٥٢. عضيد شياح عواد، أنظر الموقع الالكتروني http //www.iragipa.net

٥٣. حسن كبة، تحديات الإصلاح www.perc.Irag

٥٤. عبد الوهاب حميد، الاقتصاد العراقي إلى أين، عن الموقع الإلكتروني www.vlnrminsania.com

٥٥. إبراهيم يوسف حمد، إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون، من موقع شبكة الإنترنت

http//www Aljazeera.net/nr/ exevesl

٥٦. تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (unHcR) أيلول ٢٠٠٧ بعنوان

statistic son Displaced I rags around the world

٥٧. تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للاجئين تحت عنوان معلومات مقتضبة عن وضع اللاجئين بدول الجوار، على الموقع التالي:

. unhcr.orghttpwww

٥٨. تقرير إدارة معلومات الطاقة ١٩٩١ Energy information administration أيلول ١٩٩١ عن الموقع

http//www.eia.deo Gov-/emu/cabs/iraqfull.htm

٥٩. النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ الصادرة عن البنك المركزي العراقي عن موقع //www.cbi.iq.http

٦٠. تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، دروس من البصرة، ٢٥ حزيران ٢٠٠٧

http..//www.crisisgroup.org/homegindex.cfm?id=49148

٦١. تقرير الاستثمار العالمي، ٣٨ مليار دولار قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المملكة في ٢٠٠٨م، لمزيد من التفاصيل انظر www.alegt.com/2013\4/17/article-276/21-print